کتابخانه مجلس شورای اسلامی
اهدایی
محمد علی کریم زاده
۱۳۷۷

المعلل به اى اخر فاعلها ومقارنا اى الفعل المعلل فى الوجود بان يتحد
زمان وجودهما كما فى مثال المتن او يكون زمان وجود احدهما بعضا
من زمان وجود الاخر كقعدت عن الحرب جبنا ثم ان المراد بالوجود
اعم مما فى الواقع او فى قصد الفاعل فلا يرد مثل شهدت الحرب
ايقاعا للصلح صحيح وان لم يوقعه الشاهد فالمقارنة ليست
مما لابد منه لوجوده بل فى قصده وجه الاشتراط حصول المشابهة
للمصدر بسببها فيتعلق الفاعل به بلا واسطة تعلق المصدر
نحو ضربت زيدا تاديبا له اى ايقاعا للادب عليه فان زمان وجود
الضرب والتاديب واحد لكن التاديب يحصل بالضرب ويترتب
عليه ذاتا قيل التاديب عين الضرب فكيف يحصل به واجاب عنه
الفاضل العصام بان هذا مما يهواه حراس الادب ومايليق بالشخص
والقرب بسبب ووسيلة له كالشتم والنصيحة وغير ذلك
بخلاف اكرمتك لاكرامك للعدم الاتحاد فى الفاعل وجئتك
اليوم لوعدى بذلك امس لعدم مقارنة فى الوجود وفى هذين
للوصفين اى المفعول فيه والمفعول له المذكورين اذا اخذ فى الجار
ينتصب المجرور ان لم يكن نائب الفاعل ويرفع ان كان نائبه
يعنى لايبقى مجرورا لاقياسا ولاشذوذا بالاتفاق ثم ان الرفع

ط قال زمان القعود بعض من زمان الجبن منه

قال الفاعل فى الاول متكلم وفى الثانى مخاطب منه

قال الفاعل فى الاول متكلم وفى الثانى متكلم لعدم مقارنة الخ منه

۶۹۷
۲۱۶۰۸۱
خطی
کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۶۹۷ اردہ

على النيابة وقوعه فاعلا والاول فرضية الفعل فيما تقرر عندهم انه لا ينوب مناب
الفاعل والثالث من المواضع الثلثة ان يكون بالسكون وان تمال
بالتشديد وبفتح الهمزة فيهما فالجار يحذف منهما قياسا للتخفيف
الثقل الحاصل بالطول لكونهما مع الجملة التي بعدها في تقدير الاسم
نحو قوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى اى لان جاءه الاعمى وقوله
تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا اى لان المساجد لله والسماعي
فيما عدا هذه الثلثة مما كثر من العرب فيحفظ ولا يقاس
عليه ثم اى بعد بيان مواضع حذف الجار القياس بعد الحذف فيما
كان سماعيا او غيرا الاولين من السماعي والثالث من القياسي اذ
الاولين لا يبقى مجرورا اصلا بالاتفاق ثم مر ان توصل متعلق الى
المجرور فان تظهر الاعراب المحلي فيه لزوال كونه مدخول الجار وهو
المانع من الوصول والظهور وان لم يظهر في الثالث لمانع آخر منه
ثم ان كون القياس فيه ذلك ما ذهب اليه سيبويه لان الغالب
فيه ذلك والجار فيه يبقى محلا عليه ما ابر جار وذهب الخليل والكسائي
الى ان القياس بعده الابقاء على ما كان من الجار لان ابر جاره
ينبغي ان يبقى على ما كان بالاستصحاب وان كان الابقاء في
ظهر فيه شاذا قليلا وقس على ما لم يظهر فيه لمانع آخر من بعض
الاعراب

السماعي وهو النصب على المفعولية او الرفع على النائبية وسمي
اى ما ذكر من الحذف والجار ايصال متعلقه المجرور واظهار الاعراب المحلي فيه
حذفا وايصالا لاوجه التسمية ظ مثال النصب من السماعي نحو قوله
تعالى واختار موسى قومه اى من قومه ومثال الرفع منه نحو قولهم مال مشترك
وظرف مستقر اى مشترك فيه ومستقر فيه حذف الجار ورفع المجرور و
انيب مناب الفاعل واستتر ومثال النصب من ثالث القسمين مر
ومثال الرفع منه اعجب ان ضرب او انك ضارب وقد يبقى المجرور
بعد حذف الجار بلا عوض مجرورا على الشذوذ وان كان الكثير الموافق
للقياس النصب او الرفع وهذا مختص عند البصريين بلفظة الله
قسما او الكوفيون قاسوا عليه سائر المقسم به ومن اراد
التحقيق والتفصيل فليرجع الى شرح التسهيل نحو الله بالجر افعلن
اى والله ولا يجوز تعليق الجارين ملفوظين او مجوزين حال كونهما
ملتبسين بمعنى واحد بدون العطف والا بان اذ بالتبعية يحصل
نوع مغايرة هذا من قبيل الكلم ثم من تفاصيله ولو كان بالتبعية
لكان اشمل واعم بفعل واحد اصطلاحي بقرينة المثال فاكتفى به
عن شبهه ومعناه او المراد به الدال على الحدث فيعم ما لا
مبنى العمل على الاقتضاء واذا تعلق احدهما به استقل بالعمل

على النيابة وقوعه في الأول فرضيه القائل لما تقرر عندهم انه لا ينوب مناب
الفاعل والثالث من المواضع الثلثة ان يكون وان مال
بالتشديد وبفتح الهمزة فيهما فالجار يحذف منهما قياسا بالتخفيف
الثقل الحاصل بالطول لكونهما مع الجملة التي بعدها في تقدير الاسم
نحو قوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى اي لان جاءه الاعمى وقوله
تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا اي لان المساجد لله والسماعي
فيما عدا هذه الثلثة مما كثر من العرب فيحفظ ولا يقاس
عليه ثم اي بعد بيان مواضع حذف الجار القياس بعد الحذف قياسا
كان او سماعيا في غير الاولين من السماعي والثالث من القياسي اذ في
الاولين لا يبقى مجرورا اصلا بالاتفاق كما مر ان يوصل متعلقه الى
المجرور فان تظهر الاعراب المحلي فيه لزوال كونه مدخول الجار وهو
المانع من الوصول والظهور وان لم يظهر في الثالث لمانع آخر منه
ثم ان كون القياس فيه ذلك ما ذهب اليه سيبويه لانه الغالب
فحذف الجار فيبقى المجرور محله عليه ما كان اي ربما اوجب الخليل والكسائي
الى ان القياس بعده الابقاء على ما كان من الجار لانه ربما حاله
ينبغي ان يبقى على ما كان بالاستصحاب وان كان الابقاء فيه
ظهر فيه شاذا قليلا وقس على ما لم يظهر فيه لمانع آخر من بعض
السماعي

السماعي وهو النصب على المفعولية او الرفع على النائبية ويسمى
اي ما ذكر من الحذف والجار والايصال متعلقة المجرور واظهار الاعراب المحلي فيه
حذفا وايصالا لا توجه التسمية ظ مثال النصب من السماعي نحو قوله
تعالى واختار موسى قومه اي من قومه ومثال الرفع منه نحو قولهم مال مشترك
وفز فمستقر اي مشترك فيه ومستقر فيه حذف الجار ورفع المجرور و
انيب مناب الفاعل واستتر ومثال النصب من ثالث القسمين مر
ومثال الرفع منه اعجب ان ضربت او انك ضارب وقد يبقى المجرور
بعد حذف الجار بلا عوض مجرورا على الشذوذ وان كان الكثير الموافق
للقياس النصب او الرفع وهذا مختصر عن البصريين بلفظة الله
تعالى والكوفيون قاسوا عليه اسم المقسم به ومن اراد
التحقيق والتفصيل فليرجع الى شرح التسهيل نحو الله بالجر افعلن
اي والله ولا يجوز تعلق الجارين ملفوظين او مجرورين في حال كونهما
ملتبسين بمعنى واحد بدون العطف والا بان اذ بالتبعية يحصل
نوع مغايرة هذا من قبيل الكلة منه ثم منه من تقاصه ولو قال الا بالتبعية
لكان اشمل واولى بفعل واحد اصطلاحي بقرينة المثال فاكتفى به
عن مشبهه ومعناه او المراد به الداعي الحدوث فيعمهما الان
مبنى العمل على الاقتضاء واذا تعلق احدهما به استقل بالعمل
فلا يجوز
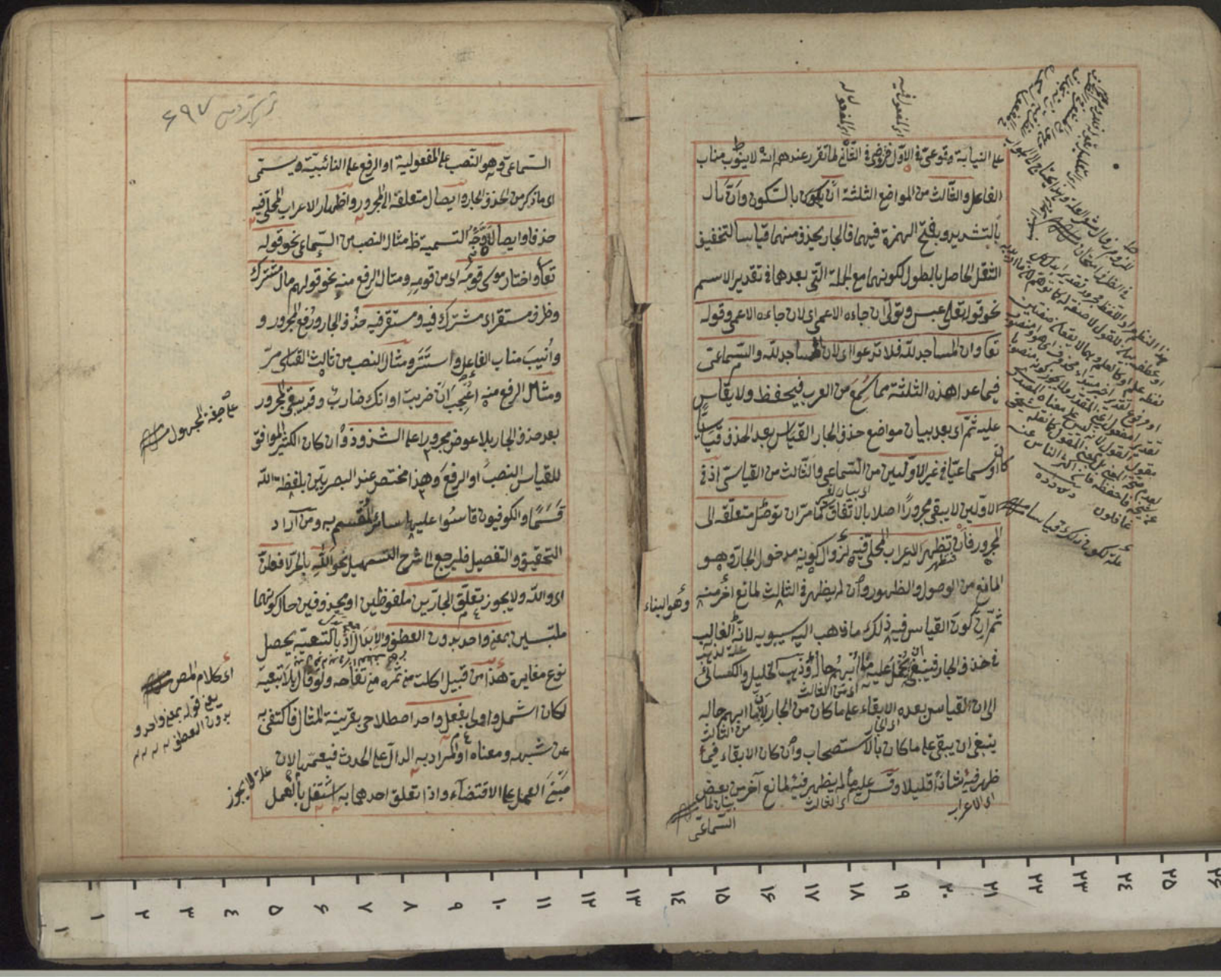
على النيابة وتوعى في الاول فرق في الغالب لما تقرر عندهم انه لا ينوب مناب
الفاعل والثالث من المواضع الثلثة ان يكون بالسكون وان مال
بالتشديد وبفتح الهمزة فيهما فالجار يحذف منهما قياسا بالتخفيف
الثقل الحاصل بالطول لكونهما مع الجملة التي بعدهما في تقدير الاسم
نحو قولك عجبت وتوان جاءه الاعمى اي ان جاءه الاعمى وقوله
تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا اي لان المساجد لله والسماعي
فيما عدا هذه الثلثة مما سمع من العرب فيحفظ ولا يقاس
عليه ثم اي بعد بيان مواضع حذف الجار القياس بعد الحذف فيما
كان سماعيا غير الاولين من السماعي والثالث من القياسي اذ
الاولين لا يبقى مجرورا اصلا بالاتفاق كما مر ان يوصل متعلقه الى
المجرور فان تظهر الاعراب المحلي فيه لزوال كونه مدخول الجار وهو
المانع من الوصول والظهور وان لم يظهر في الثالث لمانع آخر منه وهو البناء
ثم ان كون القياس فيه ذلك هو ما ذهب اليه سيبويه لانه الغالب
فحذف الجار فيه يحمل عليه ما ابهم حاله وذهب الخليل والكسائي
الى ان القياس بعده الابقاء على ما كان من الجار لانه ابهم حاله
ينبغي ان يبقى على ما كان بالاستصحاب وان كان الابقاء في
ظهر فيه شاذا قليلا وقس على ما لم يظهر فيه لمانع آخر من بعض
السماعي

السماعي وهو النصب على المفعولية او الرفع على النائبية يسمى
اي ما ذكر من الحذف والجار وايصال متعلقه المجرور واظهار الاعراب المحلي فيه
حذفا وايصالا توجه التسمية ظ مثال النصب من السماعي نحو قوله
تعالى واختار موسى قومه اي من قومه ومثال الرفع منه نحو قولهم مال مشترك
وظرف مستقر اي مشترك فيه ومستقر فيه حذف الجار ورفع المجرور و
انيب مناب الفاعل واستتر ومثال النصب من ثالث القسمين مر
ومثال الرفع منه اعجب ان ضربت او انك ضارب وقد يبقى المجرور
بعد حذف الجار بلا عوض مجرورا على الشذوذ وان كان الكثير الموافق
للقياس النصب او الرفع وهذا مختص عند البصريين بلفظة الله
قسما والكوفيون قاسوا عليها سائر المقسم به ومن اراد
التحقيق والتفصيل فليرجع الى شرح التسهيل نحو الله لاجتهدن
اي والله ولا يجوز تعلق الجارين ملفوظين او محذوفين حال كونهما
ملتبسين بمعنى واحد بدون العطف والا بدا الا بالتبعية يحصل
نوع مغايرة هذا من قبيل الكلية من ثمرة من تفاوتهما ولو قال الا بالتبعية
لكان اشمل واولى بفعل واحد اصطلاحي بقرينة المثال فاكتفى به
عن شبهه ومعناه او المراد به الدال على الحدث فيعم ما لا
صيغة له العمل على الاقتضاء واذا تعلق احدهما به استقل بالعمل

في مجروره بغير وقضى حاجته ولم يسق له اقتضاء لمشاجرة
يعمل فيه بخلاف ما اذا لم يكونا بمعنى واحد لان احدهما لا يفي
عن الآخر فلا يقال مررت بزيد بعمرو بل يقال وبعمرو ولو
جعل بدلا لكان بدل الغلط وهو لا يوجد في كلام الفصحاء
بخلاف نحو مررت على زيد باخيك ونحو نظرت الى الفلك القمر
ولا يقال ضرب يوم الجمعة يوم السبت بل يقال ويوم السبت
ولا يصح البدل لما مر الاول مثال لكون الجارين ملفوظين
ومدخولهما مفعولا به غير صريح والثاني لكونهما محذوفين
ومدخولهما مفعولا فيه عكس ما يأتي من المثالين قيل
لانه يلزم في الاول تصوف مرور واحد في حال واحدة بشيئين
وفي الثاني وجود ضرب واحد في حالة واحدة في زمانين وهما
ممتنعان وفيه انه ان اريد بالواحد المرة فهو ليس بمدلول
الفعل وان اريد به الجنس الذي هو مدلوله فلا امتناع كما لا
يخفى بخلاف ضرب يوم الجمعة امام المسجد واكلت من ثمره
من تفاحة فان الجارين في كل منهما وان كانا بمعنى واحد الا انهما
لم يتعلقا بفعل واحد بل الاول بالمطلق والثاني بالمقيد بالوقوع
في مدخول الاول في الاول وبكونه متعلق مبدوءا وناشيا منه
من الاول

وان الاول بدل الكل والثاني بدل الاشتمال او بدل البعض من الكل

ان تفاوت قوله ولو جعل بدلا الخ بدل الغلط

من الاول في الثاني فالاول متعلق بفعل عام والثاني
بخاص فلا اتحاد لمتعلقهما بخلاف ما لو تعلقا بالمطلق كالاول فيتحد متعلقهما وهذا
وذا لا يجوز دائما هكذا استفيد من كلام صاحب الكشاف وابن
والبيضاوي والعلامة التفتازاني ومن تبعهم في تفسير قوله
تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة الآية وقول الشارح الاول
ظرفية الزمان ومعنى الثاني ظرفية المكان ومعنى الاول في الثاني
عام وهو ابتداء الغير ومعنى الثاني خاص وهو ابتداء التفاح مع
عدم موافقة كلام هؤلاء الفحول العظام قاضية عن افادة
هذا المرام فهذا المقام لان المفهوم من هذه الكلام كفاية مجرد
المغايرة على تقدير التمام مع انه لا يكفي لانه لا يجوز اكلت من
تفاحة من ثمره مع وجود المغايرة المذكورة اذ لا يمكن التخصيص
بالثاني بعد التخصيص بالاول بخلاف العكس والا مع في الظرف
لا يصلح للعموم والخصوص ولم يسمع التوصيف بها في غير هذا
القائل بل هو وسيلة لتقييد معنى العامل بمدخوله وتخصيصه به
كما حققناه والعامل في اسمين يعني المبتدأ والخبر في الاصل عاملان
ايضا اذ كل عامل لا بد قسم منهما منصوب قبل مرفوعه وقسم

فان الضرب مثلا عموما مطلقا وجد في جميع ما تناوله ما يكون واقعا في جميع الازمنة من يوم الجمعة او غيره
ومن جميع ما تناوله ما يكون واقعا في جميع الامكنة من امام المسجد او غيره فاذا قلت ضربت فكانه يقال لك اي ضرب
زمان مخصوص من يوم الجمعة فيقال له اي مكان فتقول امام المسجد فخصص ولا بالاول فقط ثانيا بالثاني كما بالاول
وكذا العكس فان فيه عموما مطلقا في جميع ما تناوله من جميع
او غيره ومن جميع ما تناوله من جميع
فيكون كلا منهما مخصصا للآخر فاذا
فيكون كلا منهما مخصصا للآخر فاذا
فخصص ولا بد بالاول فقط ثانيا بالثاني
كما بالاول فتدبر

ان آل الجواز لعدم اتحاد معنى
الجارين لان معنى الاول في الاول صحيح
مثال الاول

او الكشاف والتفتازاني

مطلب للعلامة الحسين

على العكس المرفوعة قبل منصوبه القسم الاول ثمانية احرف ولقد
احسن في اختيار القلة بستة منها حرفا والاحد
الانسب الاحرف لكلة اربعة التشبيه على ان لهذا ايضا وجها باعتبار
ان لهذه الحروف مفهوما كليا وهو ما شابه الفعل وعمل عمله
الفرعي وله افراد ذهنية كثيرة تلاحظ مع اجمالا او باعتبار
انها اذا لوحظت مع فروعها تبلغ الكثيرة مشبهة لفظا
بالفعل الماضي لكونها على ثلثة احرف قصاعدا اي لكونها منقسمة
الى الثلاثي كبان والى الي وليت والى الرباعي كلعل وكان والخماسي كلكنة
والفتح اواخرها اي لبنائها على الفتح ومعنى استعمالها بالفعل مطلقا
لوجود معنى الفعل وهو الحدث في كل منها مثل التاكيد والتشبيه
والاستدراك والتمني والترجي والملازمة بينها الاسماء وبالمتعدي
خاصة دخولها على الاسمين ولذا عملت عمله الا انه قد مر
منصوبها عاما مرفوعها وهو عمل فرعي لتنبيهها على فرعيته لما له
في العمل وتعليل الرضي بانه مشترك بينها وبين ما وليس المشبهتين
بليس مع انه لم يعمل به فيهما والجواب انه طابق به لا لنفي
الجنس لازمة التاكيد وملازمة الاسماء جعل ما ويا لها
في العمل لعدم عملها الفرعي وايضا لما شابه بوسطها الفعل

عمله

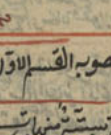

قال الفاضل العصام بزيادة انهم يجعلون
الابالستة

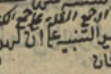

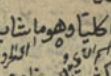

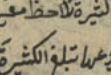

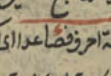

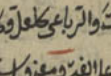

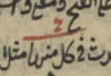

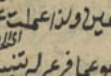

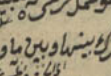

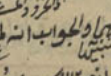

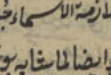

عمل عمله الفرعي مثلها فلو عمل به فيها لا لبس بها لا شبهة بليس
ولم يعكس لان المناسب ان يعتبر عمل الاول اولا لكثرتها وقلة
الثانية ولكون ما شبه به الثانية ناقصا غير متصرف على العكس
يلزم حزية الفرع اعني لا على الاصل اعني ان وحمل ما عليها هكذا
الا عكس في الاستفيد من حاشية انوار التنزيل للفاضل العصام وقال الرضي
الوجه هو ان اقوى عمل الفعل نصب المفعول اولا ثم رفع الفاعل
ثانيا لانه عمل على خلاف مقتضاه وذا غاية في العمل فاعطي ذلك
لها تنبيها على كمال مشابهتها وقال الفاضل العصام في حاشية
انوار التنزيل انه لما شبهت بالمتعدي اقتضت او لا
ما هو من خواصه من عمل النصب وثانيا ما هو مشترك بين جميع
الافعال من عمل الرفع ان وان هي للتحقيق اي لتقرير مضمون الجملة
بلا تغيير في الاول وبه في الثاني كما سيجيء وكان عمرو برأسه على الصحيح
حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب هو للتشبيه اي لانشاء
تشبيه اسمه بخبره جامد كان الخبر نحو كان زيدا اسدا او مشتقا
نحو كانك قائم او تقوم وقال الزجاج اذا كان مشتقا كان للشك
لان الخبر عبارة عن الاسم ولا يجوز تشبيه الشيء بنفسه اجيب
بان التقدير كانك شخص قائم او يقوم فلما حذف الموصوف غير الصيغة

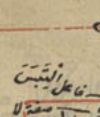

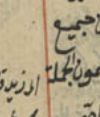

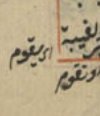

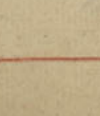

الى الخطاب والاتحاد انما كان بعد التشبيه ادعاء وقال الفاضل
العصام دليل الزجاج قوي والجواب ضعيف لان الشخص القائم
ان كان عين المخاطب فلا يصح التشبيه وان كان غيره فلا يصح جعل
ضميره له وادعاء الاتحاد ينافيه ذكر اداة التشبيه ولان موصوف
الجملة لا يجوز الا بشرط غير موجود هنا والصحيح ان الحاجب لم يتعرض
لكونه للشكر متابعة للجمهور او حملا له على التوسع ولكونه ايضا
مغزى عند البصريين لما مر من ان الاستدراك انما يكون توهم سهو
ما تقدم الكلام المتقدم دفعا شبيها بالاستثناء وتمم قوله اداة الاستثناء ويل
الاستثناء المنقطع بلكن فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم
ان عمرا ايضا جاء ك لما بينهما من الالفة فدفعت ذلك التوهم
بقولك لكن عمرا لم يجئ ذكره الرضي والقاموس كالاستدراك الشيء
بالشيء حاول ادراكه به فالمعنى ان لكن للدلالة على ان المتكلم
طلب ادراك ما فاته في الافادة حيث اوهم الكلام السابق
نقيضه فطلب افادته بما بعده ذكره الفاضل العصام وفسره
الفاضل الهندي بطلب درك السامع بدفع ما عسى ان يتوهمه
ورد الفاضل العصام بان المستدرك وهو المتكلم هو من يطلب
ادراك ما فاته لا من يطلب ادراك غيره ما فاته وهي تقع بين

كلامين

كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى فقط نحو زيد حاضر لكن عمرا
غائب او لفظا ايضا كجاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وليت هو للتمني
اي الانشائية وهو طلب ما لا طمع فيه او ما فيه عسر منه خرج بالاول
طلبت الشباب يعود يوما وعلم الممكن الغير المرجو كقول مقطع الرجا
ليت بما لا فاح حي ولعل هو للترجي اي الانشائية هو ارتقاب شيء
او توقع بحصول مخوف في الطمع وهو ارتقاب محبوب كذلك نحو
لعلك تعطينا والاشفاق وهو ارتقاب مكروه كذلك نحو لعلي
اموت الساعة كذا قاله الرضي رضي الله عنه والصحيح كما هو الظاهر واكتفى
بما هو الغالب حيث لم يتعرض للخافي بناء على ما قيل هو مختص بارتقاب
المحبوب كما يشعر به كلام صاحب الكشاف حيث قال ولعل للترجي والاشفاق
قال المحقق التفتازاني في شرح الكشاف اذا عرفت هذا فقد يكون
منشأ التكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما يشهد به
موارد الاستعمال انتهى وقال الرضي اذا وقعت في كلام علام
الغيوب تكون لرجاء المخاطبين عند سيبويه والحق ان الاصل
في الكلمة ان لا تخرج عن معناها بالكلية وقال صاحب الكشاف في
لعل الواردة في القرآن قد يكون للاطماع وبيانه بما حاصله ما ذكره
العلامة الثاني المحقق التفتازاني انها للاطماع في محل التحقيق

منه

والتعبير عن التحقيق بطريق الاطماع اما لبيان انه لا فلق في اطماع
الكرماء او ليكون على اداب كلام العظماء او لبينه العباد على ان
لا يتكلوا على العبادة وقيل انها للتحقيق كان ورده الرضي
بانه منقوض بقوله تعالى لعله يتذكر او يخشى فان فرعون لم يتذكر و
واجاب عنه الفاضل العصام بان المتوقع احد الامرين ويحتمل انه
خشي وان لم يتذكر ثم ان العلامة التفتازاني قال لما كان ما بعد لعل
الاطماعية قطعي الحصول وما قبلها مما يناسب ان يعلل بذلك بحيث
يكون ما بعدها بمنزلة الغرض لما قبلها زعم ابن الانباري وجماعة
من ائمة العربية انه قد يكون بمعنى كي حتى حملوا عليه كل صورة امتنع
فيها الترجي سواء كان اطماعا مثل لعلكم تفلحون او لا مثل لعلكم تشكرون
ولعلكم تتقون ورده المصنف يعني صاحب الكشاف بان جمهور ائمة اللغة
اقتصروا في بيان معناها الحقيقي على الترجي والاشفاق وبان عدم صلاحها
لمجرد معنى العلية والغرضية مما وقع عليه الاتفاق لانه لا يصح ان تقول
دخلت على المريض كي اعوده واخذت الماء كي اشربه ولا يصح لعل
وقال الرضي القائل بالتعليل قطرب وابو علي ورده بانه منقوض بقوله
تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب اذ لا معنى فيه للتعليل واجاب عنه
الفاضل العصام بانه يصح حمله على القرب في النظر فالمعنى اي شيء يجعلك

داريا

داريا بحالها ليحصل قرب اتيانها نظرك فيكون فائدة هذه الدراية
حصول القرب عندك فافهم وقيل يجيء للاستفهام نحو لعل زيدا قائم
بمعنى هل زيد قائم ولا يتقدم معمولها اي هذه الحروف عليها لئلا
يبطل الصدارة في غير ان وانّ فيها فلانها حرف موصول كان المصدرية
ومدخولها صلتها او شيء من اجزاء الصلة لا يتقدم على الموصول لكونها
كالجزء الاخير وقيل لضعفها في العمل لكونها بالمشابهة وهذا
غير ملائم لما ذكره الرضي والفاضل العصام في وجه العمل فافهم ولها
صدر الكلام وجوبا اي الكلام الذي دخلت هي عليه مقصودا
لئلا ان كان زيدا قائم او لا كقال زيد ان عمرا قائم ليعلم من اول
الوهلة انه من اي قسم من اقسام الكلام تاكيدي ام تشبيهي
ام غيرهما واما قول الفاضل العصام في وجه وجوب صدارة ان ان
الجملة مآلها الى الفاعل المضمون لانها حرف تحقيق فان زيدا قائم
بمنزلة يحقق قيام زيد والفاعل لا يتقدم على الفعل فمنظور فيه
غير ان المفتوحة ولما لم يفد هذا الاستثناء قطعا وجوب عدم
الصدر لها الذي هو المقصود افاده بقوله فلا تقع في الصدر اي
صدر كلام اصلا اي لا بالنظر الى مدخولها لانه خرج عن الكلامية
وصار في حكم المصدر ولا بالنظر الى كلام جعلت معه جزءا منه كما

ان زيدا قائم وحال كونها بعد القول الغريمين الظن لان متعلق القول
بجملة انما هو لحكايتها فلا يقترن بمضمونها مع انها مفعول لاة
مفعوليتها انما هي باعتبار لفظها فهي بالقياس لمعناها باقية على
حالها ولذا لا يدخل في قول مفعوله لان مفعوليتها انما هي باعتبار معناها
وانما قال الغريمين لانه لو لم يعتبر لكان حكم افعال القلوب
فتفتح بعده نحو قل ان الله واحد وبعد حتى الابتدائية اي التي
يبتدأ بها الكلام قيد بها لان العاطفة انما تكون لعطف المفرد على المفرد
والجارة انما تدخل على الاسم حقيقة او حكما فتفتح بعدها نحو اقول
ذلك حتى ان زيدا يقوله وجه الكسر هنا ظاهر وبعد حروف التصديق
مثل نعم وبلى وغيرها نحو ان زيدا قائم ملن قال زيد قائم او ان زيدا قائم
اي نعم وبلى واجل وبل وصير
وبعد حروف الافتتاح اي حرف يبتدأ بها الكلام وهي الا اما وقد
يقلب همزتهما ها وعينا وقد يحذف الاحوال الثلث ذكره
الفاضل العصام فيكون الجمع بملاحظة افرادها والا فالظاهر حرف في
الافتتاح نحو الا ان زيدا قائم وبعدوا والحال نحو قوله تعالى وانه لقسم
مما لو تعلمون لكان هو لوجوب كون ما بعده هذه الحروف جملة و
وفتحت ان حال كونها فاعلة مع جملتها والتائبية اما داخلة فيها
لكونها حكميا لا للمبرد على اصطلاح الغير كما زعم الفاضل العصام

او في المفعولية

او في المفعولية نظرا الى اصلها نحو بلغني انك قائم ومفعولة معها نحو
علمت انه في الدار قائم اي قيامه ومبتدأ لكة نحو علمت انك قائم ومضافا
اليها نحو اجلس حيث انك زيد جالس لوجوب كون كل منها
مفردا وما يقال في حيث ان كان جملة لفظا لكنه مفرد معنى
فاذا دخل انّ تفتح لاستحالة وحال كونها بعد لو قد يفتح ايضا البسّاطتها
لانه اي ما بعدها فاعل لمحذوف لا مبتدأ كما جوزه الكوفيون بناء
على تجويزهم دخول حرف الشرط على الاسم نحو لو انك قائم لكان كذا
كذا في الجامي والصواب في الخطاب لوجوب كون خبرها فعلا
لو مشتقا ليكون الكلام عوضا عن المحذوف واما لو جامد افلا يجوز
لتعذر قيامه مقامه كذا في الاستحاق وغيره في بحث حروف الشرط
والجواب بان الخبر في الحقيقة جامد محذوف وقائم صفته ليس بصواب
لانه مع كونه تكلفا يرد عليه ان وضع الفعل موضعه ليس بمعتبر
اذ الخبر في الحقيقة هو الصفة لا الموصوف لحصول الفائدة بها لا به كما
لا يخفى او ثبت قيامك وبعد لو لا الامتناعية والتعميم للتخفيفية
لا يساعده قوله لانه اي ما بعدها مبتدأ لا فاعل كما زعمه الكسائي
والفراء او لو لا وجود ذا بك فان ما بعدها فاعل لا مبتدأ للزومها
الفعل نحو لو لا انك ذاهب لكان كذا اي لو لا ذهابك موجود

والبساطة بالنسبة للولا والاة ولو ركب
منع اللام والواو وافهم

اي حين وقع بعد لو

وليس بعوض حقيقة تكون خبرا

قوله لو انك اة فاعل لانه كقول
يرد نحو انك قائم صوابه لو انك
قمت كما ستعرفه في بحث حروف الشرط
عصام

تعليل لعدم المساعدة

يشركك ابوه اى غير ابيه اياك على تقدير اعطائك اياه وقت مضى
وبعد ما للمصدرية التوقيتية اى المنسوبة الى التوقيت
بقبل الا على الوقتية واختصاصها لتبادره عند صريح به للرضى
ورضى به الفاضل العصام فيكون ظرفا ولذا تحتاج الى كلام مستقل
يعمل فيها لانه ابهم ما بعدها فاعمل لاختصاصها بالمصدرية توقيتية
اولا ولذا اظهر واتما قيد بها اولا لو لم يرد بها التوقيت لم يحتج
الى ايراد الحصول المصدرية بان كما تجيء بالفعل لفظا او تقديرا
عند سيبويه وتعمل الام ايضا عند غيره وان كان قليلا نحو بقوا
فى الدنيا ما الدنيا باقية قال الرضى وهو الحق نحو اجلس ما ان
زيدا قائم اى ما ثبت ان زيدا قائم هذا على وفق ما قال الرضى ان
صلتها ما فيه ثبوت او منفى بلم غالبا والمعنى على الاستقبال فى الاغلب
بمعنى مدة ثبوت قيام زيد اشارة الى توقيتية ما ومصدريتها
وبعد حرف الجر نحو عجبت منى انك قائم للزوم كون ما بعدها مفردا وبعد
حتى العاطفة للمفرد على المفرد هذا بيان للواقع لانها لا تكون الا
لعطف المفرد كما صرح به العلامة التفتازانى فى المطول ومولانا السيد
عبد الله فى شرح لب الباب مع الاشارة الى وجه الفتح بعدها وهو
ان اصل زيد العاطفة الجملة على ما يشعر به وقوعها كلام السكاكى
عطف عليها

فى بحث العطف

فى بحث العطف وكلام العلامة المذكور قبل التصريح المذكور والمختار
على ما قيل هو الاول لان الشرط العطف بحتى الذى ذكره محله لا يتحقق
فى الجل على انه يتم القائل لكان ما بعدها مما يجوز فيه الامران فافهم
نحو عرفت امورك حتى انك صالح وبعد من منذ الاسمين لدخول
الحرفين فى حرف الجر لانهما حينئذ يكونان مبتدأين وان مع جملتها خبرا
عنهما بتقدير زمان مضاف ليصح الحمل والمضاف اليه لا يكون الا مفردا
فتأمل نحو ما رايته منذ انك قائم وحيث جاز التقدير ان اى
تقدير كون ان مع جملتها جملة وتقدير كونها مفردا والمراد بالجواز
ما يجامع ترجح احد الطرفين لا الخلو عن الحذف الراجح ذكره الفاضل العصام
جاز الامران اى الكسر والفتح كما ان الواو وقعت بعد فاء الجزاء واذا
للفاجاة نحو من يكرمنى فانى اكرمه واذا اكرمه فانى اكرمت وهو الارجح
لما مر فالمعنى فانا اكرمه لما عرفت ان المكسورة لا تغير وان فتحت
فالمعنى فاكرامى اياه ثابت وفاء مع جملتها مبتدا محذوف وخبر
على وفق ما ذكره الرضى وقال الفاضل العصام فيه ان تقديم الخبر
ههنا واجب فالمعنى فثابت اكرامى اياه ثم قال وههنا بحث وهو
ان تقديم الخبر لما وجب لدفع الالتباس بين المكسورة والمفتوحة
ينبغى ان لا يجوز حذفه لان الغرض من التقديم وهو دفع الالتباس

وجواب لما

وكلام المحشين مولانا حسن جلبى على القولين مر

يفوت به وجوز الفاضل اللحامي كون التقدير خبر اؤه انه اكرمه فيكون
المحذوف مبتدأ غير اسم عين ورده الفاضل العصام بانه يستلزم
الحذف قبل الحاجة وانه لم يعهد بعد الفاء الجزائية ايراد الخبر ولا
جعل الشئ جزاء يفيد كونه جزاء فلا يقال ان ضربتني فزيد ضربك
الى ضربتك بل يقال ان ضربتني ضربك وتحقق المكسورة بحذف
اليوف المحركة مع حركتها لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزم
حين الالغاء عند سيبويه وسائر النحاة لان اللام للفرق بين المكسورة
المخففة وبين ان النافية بالعمل لا يحصل ولا التباس حين الاهمال
ومطلقا عند ابن الحاجب لان الفرق بالعمل لا يحصل في التقدير
والمحل واما في اللفظ فللاطراد اللام عند عدم قرينة مغنية عنها
من حروف النفي كان زيد لن يقوم واقتضاء المقام الاثبات كقوله
عند المدح وان مالك لكانت كرائم المعادن وتمتنع عند وجودها
صرح به الفاضل العصام غير ان المراد بها لام الابتداء كما هو المتبادر
ومذهب سيبويه والاخفش وغيرهم وقيل لام اخرى اجتلبت
للفرق لجامعتها بالفعل غير فعل المبتدا على ما يومئ مذهب الكوفيين
كما سيجئ نحو قولك علمت يمينك ان قتلت لمسلما ولعدم
التعليق هنا باب علمت كما في المثال الاتي فاضمره خبرها لفظا

او معنى

او معنى اذ المكسورة المخففة ولا يجوز دخولها على اللام اي ان
ما بينهما كما يجوز قبل التخفيف ويجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو
الغالب لفوات بعض المشابهة كفتح الخر كما يجوز اعمالها عملها وهو
الاصل ولذا لم تدخل وذخولها مبتدا خبره على فعل من افعال
المبتدا والخبر كالافعال الناقصة وافعال القلوب لئلا يخرج بالكلية
عن اصلها الذي هو الدخول عليهما بان تدخل على ما يقتضيهما والمكسورة
يعمون ويمكن عطف دخولها على اللام بمعنى ان اللام يجوز دخولها على فعل
بنا على جواز الغاء يلزم ان يكون ذكر الفعل مثلا لا لانه
لابد خل على الاسم اصلا ولم تجعل عطفا على الغاء ها مع القرب وتظهر
لئلا يشعر باختيار مذهب الكوفيين فانه ضعيف لان دخولها على
غير حد لندوره او شذوذه كما لمعلوم كذا في الامتحان نحو قوله تعالى
وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين ويجوز دخول اللام
على خبر الناقصة الداخل عليها المكسورة المخففة كما في التسهيل
لان الخبر وان كان لها لفظا الا انه للمكسورة معنى اذ معنى ان كان
زيد لقائما ان زيدا القائم صرح به الدماميني وشرحه وكذا المفعول
الثاني لباب علمت ولذا لم يعلق هو دخولها عليه ولانه انما يعلق
لو دخلت على او مفعوليه ولما دخل هنا على ثانيهما او نصب اولهما

ولا يناسبه امام مع جواز الاعمال
ولا يناسبه امام مع جواز الاعمال

المكسورة المخففة
على
او على فعل غير فعل المبتدا

احدهما سيبويه
النحوي البصري ذو التصانيف
الجليلة الشهير بامام
الاوسط اخذ النحو عن الخليل وهو
وكان اكبر منه سنا والاخر على
سليمان الفضل وهو صغير
القسمين مع تفوق البصر
ورد ذكر في تفوق غيرها
ليس تفنيد فيه وهو
الاصغر واما الاخفش
الاكبر فابو الخطاب
عبد الحميد بن عبد
المجيد اخذ عنه سيبويه وابو عبيدة

لعدم المانع لزم ان ينتصب الظن ايضا لامتناع الاقتصار كذا في الرضي
وتحقق المفتوحة فتعمل ان المفتوحة المخففة ضمير شان مقدر وجوبا
لانها اقوى مشابهة من المكسورة العاملة جوازا ولم يوجد
عملها ههنا ظاهرا فقدر مقدرا وجوبا للدليل لم ترجح الاضعف
ويلزم جواز ان يكون قبلها فعل التحقيق حقيقة كالعلم والتبين
او حكما كالظن بمعنى اخبر اذا كان قبلها فعل يلزم ان يكون ذلك الفعل
منها فلا يرد مثل قولك واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وما
سيأتي من انه يجوز ان عسى ان يكون وغير ذلك ولا يحتاج الى
ان يقال حمل اللزوم على الغلبة وجه اللزوم المناسبة التحقيق
او تخلف وهو وان لم تقتضه بل الاولوية الا انه التزم رعايتها بشهادة
الاستقراء ثم التي كان قبلها الظن تحتمل المخففة باعتبار جريه
مجرى التحقيق بسبب دلالته على الوقوع والناصبة باعتبار عدم
بعدم التيقن نحو علمت ان زيد قائم اذا نبه وتدخل اذا يجوز دخولها
على الفعل مطلقا من افعال المبتدأ اولا منتظرا اولا شرطا او
دعاء اولا اذا يجوز كونه مفسر الشان المقدر جملة فعلية
مطلقا ثم ما يجوز كونه اسمية ولزوم كونه اسمية انما يجوز اذا لم
يدخل عليه شيء من النواسخ واما اذا دخل فيجوز كونه فعلية كما مر

الرضي

ان الرضي فليس معنى الدخول المفتوحة بمعناه في المكسورة فافهم ويلزمها اذا
مع الفعل المتصرف غير الشرط والدعاء اذا مع دخولها عليه وقبلها
فعل التحقيق بقرينة الامثلة مر في النفي لا وما ولن ولم ولما واو
نحو علمت ان لا تقوم بالرفع اذا نه وتبينت ان ما تقوم وقوله
تعالى احسب ان لن يقدر وقوله تعالى ايحسب ان لم يره وظننت
ان لما تقم وعلمت انك ان تقوم او التي نحو قوله تعالى علم
ان سيكون او سوف كقوله اعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف
ياتي كل ما قدرا وقد نحو علمت ان قد تقوم ليكون قبلها الظن
عن المحذوفة والفرق بينها وبين الناصبة فان هذه الحروف
لا تقع بينها وبين فعليها الا نبا معربا او المصدر والفصل
بها بينا في الابلاء ولانها الضعيفة لا تقوى على العمل بالفصل
الا بما فانها لكثرة دورانها تدخل مواضع لا يدخل اخواتها
نحو جئت بلا مال فلا يحصل الفرق بها بل بالفعل فان ما بعدها
ان كان منصوب لفظا فالناصبة والا فالمخففة او با
لمعنى فانه ان عُدِّر الاستقبال فالناصبة والا فالمخففة
ويمكن ان يكون الفارق حينئذ ما كان قبلها من فعل التحقيق مع
انظمام الفصل بها اليه فانه قد ان حان لكنها لا يخلو عن كونه خلاف

وشرط عملها ان يكون اسمها نكرة لامتناع تاثيرها في المعرفة لعدم
الجنسية مضافة او مشبهة بها لانها لو كانت مفردة حقيقة
شبيهة بما تنصب به كما سيجيء غير مفصولة عنها الا لانها الفعلها
لا تؤثر مع الفصل مثال المضافة نحو لا غلام رجل عندنا
ظرف للخبر على ما هو الظاهر فيه لكن لا يجوز لازم الكذب
بنفي الجلوس عن جنس غلام رجل وانما لم يجعل خبر الجعل مستقرا
ليظهر عمل الرفع في خبرها ايضا ويحتمل ان يكون خبرا بعد خبر فيكون
اشارة الى تعدد الخبر وكونه ظرفا ايضا ومثال المشبهة نحو
لا عشرين درهما لك والقسم الثاني وهو ما كان مرفوعه
قبل منصوبه حرفان هما ولا المشبهتان بليس في كونهما
للنفي لكن مشابهة ما اكثر لانها لنفي الحال كليس بخلاف لا فانها
لنفي المطلق او لنفي الاستقبال والدخول اذ دخولها على المبتدا
وهو لم يرض عند الرضي والخبر قال الفاضل العصام ومنع قال لانه
الباء في خبره كما في خبر ليس ورده قالوا ان دخول الباء في الخبر
مختص بلغة من اعمل ما واعتبر مشابهة بليس وشرط
عملها ان لا يفصل بينها وبين اسمها بان لا ئه عند
البصريين وتسعة نافية مؤكدة عند الكوفيين
والا فنفي

والا فنفي النفي اثبات وفي هذا اختيار لما نقله الفاضل العصام
من الاولى ان ينبغي ان يراعى في عمل لا الشروط المعتبرة
في عمل ما بل هي في لا اولى منها لما لكونها افعو منها وبنيه على
قصور النحاة حيث لم يذكروها في عمل لا كما في الرضي او على ان عدم
ذكرها في عمل لا لانفهما من دلالة والتشبيه او ما قاله الفا
الحاجي نقلا عن الغير ان ان لا تزاد مع لا في استعمالهم فليس
بوجيه وجيه لان الشرط عدمها فلا يقتضي الوجود في المحل
بل يكفي الامكان على ان عدم الوجود لا يستلزم عدم الوجود
ولزام رضه ولا نظيرها مطلقا خلافا للبعض فيه وللاخرة الظرف
قياسا على ان ولا بغيرها اي ان والخبر كمعمول الخبر وان لا ينقض
النفي اي نفي الخبر لانفي البدل مثل ما زيد شيئا الا شيء اذ تناقض
لا يضر عملها لوجوده قبله وامكان التبعية للمحل بالاقيد بها
لانه لو انتقض بغير بمعنا يا لا يبطل عملها بل يعملان فيه
نحو ما زيد غير قائم بمعنى الا قائم وزيد غير حاضر قال الفاضل العصام
ولعل وجهه ان العمل لم يكن بعد الانتقاض بحسب الظاهر
فافهم ثم قال انه منقوض بلكن بمعنا يا فانها مثلها في ابطال
العمل واقول تركه لندوره وشرطه لا معهما اي مع عدم الفصل

وعدم الانتقاض كون اسمها نكرة لانها لكونها اضعف
عملا منه لا يعمل الا في النكرة التي هي اضعف من المعرفة بخلاف
ما فانها تعمل في المعرفة ايضا ولانها في الاغلب لنفي الجنس
وقد عرفت انها لا تعمل الا فيما يدخل عليها في عدم العمل
الا فيها واتما صح وقوع النكرة مبتدأ اليها العموم منها
فان النفي الجنس نص فيه لا يحتمل غيره ولا يعده ظاهرة فيه
فتحمل عليه عند عدم القرينة الصارفة واما عند ياكلا رجل
بل رجلان فلكونها موصوفة بالوحدة نحو ما زيد قائما ولا رجل
حاضرا وان لم يوجد احد الشروط المذكورة لم تعمل اي ما ولا
لضعفها في العمل لامع الفصل بان نحو ما ان زيد قائم ولا بخبرها
نحو ما قائم زيد ولا حاضر رجل ولا بغيرهما نحو ما زيدا عمرو ضارب
ولا مع انتقاض النفي الذي هو الغرض في المشابهة نحو ما زيدا
لا قائم ولا رجل الا حاضر ولا مع انتقاء مكانة الاسم لا نحو
لا زيد حاضر بل عمرو لتبديل رجل بزيد ولا يتقدم معمولها
عليها ما لم يتقدم هو ايضا والعامل في الفعل المضارع منها السماعي على
نوعين ناصب وجازم اذ لا جازمة الفعل والرافع معنوي كما يجئ
فالناصب اربعة اعرفها بالاستقراء ان لم تسبقها با فهي المجازية

لا سيما عند التخفيف وهي كلمة معناها تأويل
المصدر وهي اصالة هذا النوع واخواتها محولة عليها
لمناسبتها لها في الاستقبال اي المصدرية احتراز
عن الزائدة فانها لا تعمل خلافا للاخفش كقوله تعالى
وما لهم ان لا يعذبهم الله اي لا يعذبهم وعن المفسرة
كقولهم اوحينا اليه ان امشوا بما يوحى اي اقذفيه وعن المخففة ولن
اصله لا يكاد عند الفراء بدل الالف احد حرفيها نونا في الاخر بما
ولان عندنا الخليل كاين شيء اي شيء وحرف ابر عند سيبويه
وهو الظاهر اذ لا وجه لردة فالظاهر الى اصل ولورد في الظاهر
ما خطر بالبال ان اصله لا التي تشبه بها النون الخفيفة للتاكيد
فصار لا كنا قال الفاضل العصام هي للنفي المؤكد الاستقبال
لا المؤبد كما زعم المعتزلي كقوله تعالى فلن ابرح الارض حتى
يأذن لي اي لا ابرح حتى للاستمرار وهو ينافض التابيد قال
الفاضل العصام ولا يكون الفعل معها دعاء لانه لم يستعمل
في الدعاء غير لا من الحروف النفي ويجوز تقديم معمولها عليها
وكي هي للسببية اي سببية ما قبلها لما بعدها بحسب
الخارج او سببية ما بعدها لما قبلها بحسب التزيح

او سببية كل منهما للاخر بالاعتبارين نحو اسلمت كي ادخل
الجنة وقد تجتمع مع اللام فان تقدمت كما في قوله كي يتقضيني
او زائدة على ما في الرضي رقبة ما وعدتني فاللام بدل او ان تاخرت كما في قوله تعالى
لكيلا تاسوا على ما فاتكم فكي بدل او قيل تاكيد الصورتين
وقد ينكر بعدها ان نحو كي ان تقوم فقيل هي زائدة وقيل بدل
منها وبدل هذا على ان كي يعمل المضارع مصدرا وقد يدخل
عليه ما فيقال كيما يضرب زيد عمرا بالرفع فقيل ما كافة وقيل مصدرية
وكي جارة ولمعنى المضرة ولا يتقدم معمولها عليها اذ كره الفاضل
العصام واجاز الكسائي عملها في الفرض واذن عند سيبويه و
المبرد وتبعه الخليل بتقدير ان بعدها وكتبتها بالنون مطلقا
مبني على ما نقل عنه الملا زني انه لا يصح الوقف عليها بالالف لكونها
حرفا كان وهو المختار عند المصنفين وما نقل عن الفراء انه قال
اذا النصبت فاكتبها بالنون لئلا يلتبس باذا الزمانية
واذا اعملتها فاكتبها بالالف اعملها جميعا فمبني على
ما نقل عن المبرد انه يجوز الوقف عليها بالالف والنون اخيرا عن
كي على عكس ما في الكافية لطول بحثها ولاشتراطها عدم ما
بشرط بخلاف كي هي للشرط والجزاء الغالب مثل اذن اكرمك

ملخص قال

لمن قال آتيك فهو جزاء لفعلك كما انه جواب كقوله وشرط عمل
وجوبا او جوازا مرادا به الامكان العام ان يكون فعل الموخول
عليه مستقبلا لا حالا اذ الغالب في اذن معنى الشرط والجزاء
والاصل والغالب فيها الاستقبال واذن عامل ضعيف فلا يعمل
الا اذا حال اغلب واقوى وقيدنا بالغالب اذ قد يجرد عنهما الاعامل له
كقوله تعالى افغلتها اذا وانا من الضالين وقد يكون بلفظ الماضي كقوله تعالى
ان كنت قلته فقد علمته فظهر ملاقوله من قال الكونها جوابا وجزاء
وبهما لا يمكنان الا في الاستقبال غير متعمد اصلا او كاملا عاما قبله
اي فعلا غير متعلق بما قبله ليسلم عن المعارض وان لا يفصل بينه وبين
معموله بغير القسم والدعاء والنداء ليسهل على الضعف واما
بهما نحو اذن والله او رحمك الله او يا زيد اكرمك فلا لكثرة دورهما
ولا يصح بيذا في اخواته وان اريد به الحال واعتمد فعلا عاما
قبله اعتمادا كاملا بان يكون خبرا عنه او وجوبا بالقسم او غرطه
قبله فانهم حقروا الاعتماد بحكم الاستقراء في هذه الثلثة او فصل
بغير ما ذكر لم يعمل اما على التقدير الاول فلعدم كونه على حاله الاغلب
وقد مر انه لا يعمل لا لافيه واما على الثاني فلضعفه ومغلوبيته
بوقوعه بين المتصلين ولان المعتمد على ما قبله سابق عليه حكما
لمن المناسبين

وهو لضعفه لا يعمل في السابق ولو حكما فيعلم منه عدم عمله في السابق
حقيقة بالاولوية فلا يرد اعتراض الفاضل العصام بما ذكر ينتقض
نحو اكرمك اذن فانه لم يعمل مع اجتماع الشرط فيه واما على
الثالث فلضعفه بوجود المانع نحو اذن اظنك بالرفع كاذبا لمن قال
هذا القول مثال لما اريد به المحال ونحو انا اذن اكرمك بالرفع ونحو
لمن قال احبك مثال لما اعتمد ونحو والله اذن اكرمك بالرفع ونحو
ان تاتني اذن اكرمك بالجزم ونحو اذن زيدا تضرب بالرفع قال الفاضل
العصام وقد يكون ما يجعل ما بعد اذن جزاء له كلام المجيب به مثل
اسلمت اذن اد خل الجنة فاذ جواب لمن لا يرضى باسلامه وبيانه
ان اسلامه اذا كان اعتمادا فاقصاه كما اذا وقع بعد الفاء
والواو ونحوهما وتاتي اتيك فاذن اكرمك فيجوز اعمالها
بناء على ضعف الاعتماد لاستقلال المعطوف لانه جملة والفاء فيها
بناء على وجود الاعتماد في الجملة وضعف العامل والحاصل ان الاعتماد
الناقص يمنع وجوب العمل لا جوازه ويجوز اضمار اذن
قد خص خاصة او حال كونه مخصوصا بين النواصب بجواز اذا
الاضمار لما مر انه اصل في هذا النوع فينتصب المضارع به اي باذن
المضمر بشرط ان يكون بعد الفاء السببية لان العدول عن

الرفع

الرفع الى النصب لجزئية ما او لان الامر انه قصد تحويله من العطف
الى السببية لان تغير اللفظ ليدل على تغير المعنى وان يكون قبلها
ما يمنع من احتمال كونها عاطفة ظاهرا او هو الانشاء لكما لا يخفى
وهذا المثال اشارة الى بيت وهو اما امر نحو زرني فاكرمك
اي ليكن منك زيارة فاكرام مني رعاية لكون الفاء عاطفة على الاصل
هذا على ما هو مشهور وقال الرضي التقدير زرني فاكرمي ثابت بخوفه
الخبر وجوابا لان ما بعد الفاء جواب وهو ايضا يكون الاجل والفاء السببية
لا يكون لعطف المفرد على المفرد بل العطف الجملة على الجملة مع قلة وانما
وجب الحذف لان الفعل المقترن في جزاء الشرط الذي سببية انما هو
للابتداء لا ينظر فيه معنى الابتداء حتى الظهور فلو ابرد الخبر كان
كانه اخبر عن الفعل واما قوله سمع بالمعيدي خير من ان تراه فشاذ
هذا وكان الجمهور حكموا بكونه جوابا مع كونه بتقدير المفرد عندهم
نظرا الى المآل لان معنى قولنا زرني فاكرمك ان تزرني اكرمك كما لا يخفى
وقال الفاضل العصام اعلم ان المنصوب بعد الفاء في غير النفي ينجزم
بعد سقوط الفاء فقولك زرني فاكرمك زرني اكرمك بالجزم ولذا
يعطف المجزوم على المنصوب بعد الفاء نحو فاصدق واكن او نهي نحو
لا تشتمني فاضربك الا يكن شتم منك وفضرب مني ويندرج فيهما الدعاء

دون الاولى ولام الامر احترازا عن لام الجود والابتداء ولا النهي بما
للطلب اي لطلب الفعل وتركه استعلاء او خضوعا او التماسا
فيدخل الامر الدعاء والالتماس ولا يهما واغا عمل كلا منها الجزم
لمشابهته بانه الاختصاص بالفعل وقلب معناه مدخوله واحد
عشر منها تجزم لفظا وتقديرا فعلين ان كانا مضارعين واتا
ماضيين فمحلا وان احدهما ماضيا فلا جزم الا في احديهما اسم
كلم المجازات اي الجزاء على ما في القاموس فالمعنى كلم تقتضي الجزاء الخ اضافي
كاضافة الادوات الى الشرط فليس فيها تغليب الجزاء على الشرط
قاله الفاضل العصام وهو ان هي للشرط سميت بها لانه شرط
لتحقق الثاني والجزاء مجاز بطريق التشبيه من حيث انه يبتني
على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان لا تقم انا يهما واجعلهما كشيء
واحد لمقتضيين طولا في الكلام اعمل الجزم تخفيفا وكذا العشرة
الباقية لتضمنها معنى ان لما تبين ايانة الابهام وحينما لا تجزم
به بلا يهما وهي كافة عن الاضافة ليتهيأ مجيئها كما ناسب ان الشرطية
المحتملة للوجود والعدم ايانة الابهام وعين تضمنها معناه وايما
تجزم بهما وبدونها وهي ليست بكافة بل مزيدة لزيادة الابهام
وذكره بدونها ليثبت الجزم بها بطريق الاولى والى كل من هذه

اما الاولان فلما عرفت واما الاخيران
فانهما يقلبان معنى الاخبار الى
الانشاء وكما ان ان يقلب الجزم
الى الشكوك كذلك ما يقلب الجزم
مثال القول ليزان يضرب الرجل
يضرب الامير
فان معنى ما يضرب ان ضرب الرجل
ولكنه معنى ما يضرب ان ضرب الرجل
اصرح ازمنة وقوعه وقوعه
ينفي العدم
وهو بالوجود
فافهم
تحوان تتب يغفر لك
قوله منه اي انه والضمير المتصل راجع
الجزاء الاصطلاحي
الجزاء اللغوي وهو العوض
صفة للافضاء والعمل

تحو ايما تكرم زيدا اكرمك

تحو خمس عشرة كلمة اربعة منها حروف تجزم فعلا واحدا وهي لما
هما النفي كما ماضي بعد ضليهما المضارع اليه لكن الثانية لاستغراق
ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم ولنفي المتوقع كثيرا

وصيغة قوله الامر قول حال او صيغة تدل عليه
وهو ليس في الكتاب

الذي هو نهي ولهذا قوبل
النفي

وقد رضيا الا نلبس حيث سوى بينهما
في عدم الاقتصاص بالاستغراق
عصام

مثال الالتفاس لا يضرب زيدا انكا المتكلم ساديا المخاطب

دون الاولى

كونه قياسيا اختصاصه ببعض الاحكام مثل كونه صفة كما في
الصفة المشبهة واسم الفعل ومثل عدم التصرف فيه كما
في افعال المدح والذم والتعجب وعسى وليس وفي معموله بالتقدم
والفصل كما في فعل التعجب ومثل عدم نصب المفعول به كما في الفعل
اللازم ومثل الالغاء كما في افعال القلوب ومثل التعليق كما في كل
فعل قلبي ومثل الاحتياج الى المنصوب كما في افعال الناقصة ومثل
عدمه كما في افعال التامة وغير ذلك وبالثاني اعم لكل منهما
بخصوصه لانه يتوقف على السماع وانما المتوقف عليه الاحكام
المذكورة فلا ينبغي ان يجعل بعضها سماعيا كما جعلوا عامله انه
غير محصور فيما ذكروا بل قد زاد عليه المحققون المتتبعون كثيرا
كما سيقف نحو كل صفة مشبهة ترفع الفاعل وافراد
موضوعها وان كانت محصورة بحسب الصيغة لكنها غير
محصورة بحسب المادة بخلاف السماعي فان افراده محصورة
بحسب المادة ايضا وهو سعة الاول الفعل مطلقا فكما
فعل لازما او متعديا متصرفا او غيره فعل قلب او ابرفع معمولا
واحدا يسمى فاعلا او اسما لان النسبة الى المرفوع ماخوذة
في مفهومه وضعا فلا يكون بدونه ومبنى العمل على الاقتضاء

وينصب

وينصب مفعولات كثيرة مفاعيل وغيرها كالخبر والحال والتمييز
وغير ذلك لتعلق مفهومه بها لكن اللازم لا ينصب المفعول
به بدون حرف الجر كما يصرح به ويجوز تقديم منصوبه عليه لقوته
في العمل ومما يجيء منه عدم جواز التقديم فكالاستثناء منه وهو على
نوعين لازم ومتعد فالفعل اللازم قد يكون مضمونه وجودا
ما فعل يتم فهما اي فهم مدلوله بغير ما وقع عليه الفعل اي بلا مدلول
مفعول به صريح نحو قعد زيد ولا ينصب اللازم المفعول به بغير حرف الجر
لعدم الاقتضاء بدونها فمنه اي اللازم افعال المدح والذم لصدق
حده عليها اي افعال موضوعة لانشائهما وهو الاظهر عاما
اد علوه الفاضل العصام او مشهورة بهذا اللقب عاما قاله
الفاضل الجامي ولما كان وضعها معلوما من اللغة ومن لفظها
ايضا عاما الاول والمحتاج اليه هنا معرفة الاصطلاح ليتوسل
بها الى معرفة الاحكام المختصة بها وتلك تحصل بعد الاقرار
استغنى بالقرعة الحد ولما كان بعض هذه الافعال غير متصرفة
ولها احكام مختصة فلذا عدها بعضهم من السماعي قال فمنه
اشارة الى هذا الفرق وتصريح للرد وهي اي افعال المدح والذم
مبتدا وخبره نعم وما عطف عليه الكائنة للمدح او لانشائه

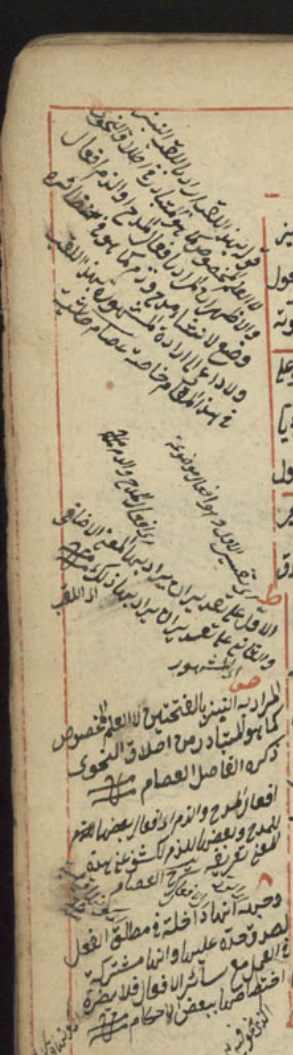

او لانشاء وقيد بمثل جاء العامر مع ان الفعل مفهوم منه نسبة
الخبر المبتدا وورد بها الخبر المجموع وقال المخصص وايضاحه شرح منه
ذهب الاخفش الى جواز ذلك مطلقا وتبعه جماعة منهم ابن مالك
جوز وبها من المبتدا او جعلوا العامل ما ذكر ويمكن ان يجعل نعم
مبتدا ثانيا بتقدير منها خبرا والممدوح حالا من فاعل الظرف او
العكس والجملة خبر الاول وبئس الكائنة للذم وبها اصلاح
في الباب فلذا قدمها وشرطها من حيث العمل ان يكون الفاعل
اي فاعلها معرفا باللام للعهد الذهني فيكون اشارة الى واحد
غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص فيكون في الكلام تفصيل
بعد اجمال فيكون اوقع في النفس وقيل للجنس وقيل للاستغراق
ورده الرضي بانه علامة صحة وضع كل موضعه ولا يصح
ان يقال نعم رجلا زيد وقال الفاضل العصام اي ذكر يشترك
بين القلة اذ لا يصح ايضا نعم جنس الرجل من حيث هو هو او
ضمن فرد ما زيد والحق انه يصح الحمل على كل منهما باعتبار
وباعتبار انه الجنس في ضمن اي فرد فرضيه العقل اذ لا فرد له الا
اياه في فرد فرض فيه هو او اختار المص هذا الاخير كلا من الامرين
الجنس والاستغراق لكونه معرفة تفوت نوعا من الابهام
فلا يلايم المقام او مضافا اليه اي المعرف باللام وليوافق
ولو اريد هذا المعرف باللام لاستغنى عن قوله اي هذا في حكم
المعرف باللام او مضمرا مميزا بفتح الياء اي مفسرا بنكرة منصوبة
على التمييز ليحصل البيان اولا واجمالا وثانيا تفصيلا بذكر المخصوص
ثم العامل في التمييز المضمر لانعم لانه للابهام فحكم بانكرة تتم
بالتنوين ويذكر بعد ذلك الفاعل الموصوف بما ذكر من حيث
انه موصوف عما هو مقتضى سهم اشارة ولذا ذكره في موضع
الضمير المخصوص بالمدح والذم لانه للتعيين بعد الابهام فلا يتاح
يذكر بعده ما هو الغالب وهذه الجملة معطوفة على الجملة
لا عما مدخول اذ فافهم وبما اشر نا صح اشارة الاشارة
ظهر عدم الانتقاض بمثل نعم رجلا زيد بناء على ان المخصوص فيه
مذكور بعد التمييز لا بعد الفاعل فلا حاجة الى ما ذكر الفاضل
العصام من ان المراد ذكره بعده ولو بواسطة حال كون ذلك
المخصوص مطابقا في الافراد والتثنية والجمع والتذكير

مثل ما يجوز في الجنس او كل من افراده من المناقب والمثالب

وباعتبار

والتأنيث والجنس للفاعل المعهود الذي هو الموصوف بما ذكر
ولذا اظهر ولم يضمر لكونه المتبادر منه الذات بلا اعتبار الوصف
فلا يرد مثل نعم رجلا الزيدون ونعم مرة هند بان المخصوص فيهما
غير مطابق للفاعل الذي هو المضمر المفرد المذكر لانه وان كان غير مطابق
لها بالنظر الى مجرد الذات لكنه مطابق لها من حيث انه مفسر بالجمع
او المؤنث لوجوب الاتحاد بين المفسر والمفسر ولم يظهر ايضا
لعدم الاشارة كما سبق لانه يشعر بعلية الوصف المذكور للحكم وهو
المطابقة وعليته الاتحاد بالوصف المذكور بخلاف ما سبق كما اشرنا
اليه والقراءة بالعدول عن قول ابن الحاجب مطابقة الفاعل
فافهم وهو اي المخصوص مبتداء وما قبله خبره مقدما عليه او خبر محذوف
وهو هو مثلا مستأنف عما قبله سواء هو فعل هذا لكونه جملتين وعلى
الاولى جملة نحو نعم الرجل زيد مثال الماكان الفاعل فيه معرفا باللام
وذكر بعده مخصوص مطابق له في الافراد ونعم غلاما الرجل الزيدان
مثال الماكان مضافا اليه بلا واسطة والمخصوص مطابق له في التثنية
ومثال المضاف اليه بها نعم فرس غلام الرجل هذا قيل العائد اللام
اما باعتبار العهدية او الاشتمال مدخول اللام المبتداء ورده
المصرياني لانه ضمير في المضمر المميز الذي هو مبهم غير عائد الى شيء
واجاب عنه بعض الكمل بانه وان كان كذا الا انه مع تمييزه كان
في حكم اللام فيكون رابطا وقال الفاضل العصام الرابط ادعاء كون
الفاعل عين المخصوص ونعم رجلا زيدا مثال الماكان الفاعل مضمرا
مفسرا كان او معرفا باللام نحو نعم الرجل زيد ونعم رجلا زيدا
مميزا بنكرة والمخصوص مطابق له في الافراد وهذا الضمير لا يكون
الا مفردا مذكرا ولو كان التمييز على خلافهما كالمخصوص كما مر
مثال الابهام في المفرد المذكر اكثر مما يدل على العدد والتانيث
والابهام الفاعل مقصود الباب وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة
كقولنا انا وجدناه صابرا نعم العبد اي ايوب عليه السلام
بقرينة ان الكلام في ذكر هم وقد يقدم اي المخصوص على الفعل
بناء على ان الاصل في المبتداء التقديم وتاخيره في الاغلب لكونه
بمنزلة البيان والتفسير وهذا يؤيد كونه مبتداء كما لا يخفى
ولذا اختار المصنف نحو الزيدون نعم الرجال وساء عطف
على نعم اصله سوء بالفتح فنقل الى فعل بالضم فصار قاصرا
ضمن معنى بئس فصار جامدا ابهو مثل بئس في افادة الذم
والشرائط والاحكام مثل قولنا ساء مثلا القوم الذين
كذبوا اي مثلهم وحيث يقال احب كظرف اي صار حبيبا كاثنة
للمدح وفاعله ذا من اسماء الاشارة التي هي من المبهمات

لما عرفت اي الغرض في الباب الابهام اولا والتفسير ثانيا
وفيه رد لمن زعم ان فاعله هو المرفوع بعد ان زعم امتناعه
اي حبذا ابتداء فعل لانه شدة الامتزاج جعلتهما
كلمة واحدة وغلب الفعل لتقدمه على الاسم وازال
اسميته ولا يتغير حبذا بان يتغير فاعله او فاعله
او ذا بان يثنى او يجمع او يؤنث ليطابق المخصوص
الذي هو احدها الجاري مجرى الامثال كما ذكره المصنف قال
بعض الكمل لان المفرد المذكر ادل على الابهام الذي هو
المقصود في الباب لدلالة غيره على معنى زائد يقصر به الابهام
فلا يقال حبذا الزيدان ولا حبذ اولاد الزيدون وحبذا
هند بل حبذا في الكل ويذكر بعده اي حبذا او فاعله لازم
او ذا المخصوص بعدية غالبة كمخصوص نعم وبئس على ما
ذكره المصنف وبعدية مطلقة فلا يجوز تقديمه على حبذا
دائما على ما ذكره الفاضل العصام واعرابه اي مخصوص
حبذا كاعراب مخصوص نعم في رفعه على الابتداء لا
على الخبرية لحبذ كما زعم المبرد وابن السراج ومن
وافقهما لزعمهم ان شدة امتزاج حب مع ذا جعلتهما

اسما

اسم القلبة ذا الشرفية على الفعل فصار مبتدأ وجه
الرد فوت الغرض كما يزعم السابق نحو حبذا زيد
والفعل المتعدي ما فعل لا يتم فهمه اي فهم مدلوله
بغير ما وقع عليه الفعل وهو مدلول المفعول به الصريح
خرج به الفعل الناقص فانه وان كان لا يتم فهمه بدون
الخبر لكنه ليس بما وقع عليه الفعل كما لا يخفى على اهل التعريف
بما يوقف تعقلا على متعلق ليرد الرضي بانه يدخل فيه مثل
قرب وبعد مما لم يعين نسبي لانه لا يتعقل الا بما هو منسوب
اليه مع كونه من اللوازم واجاب عنه الفاضل العصام
بان المراد بما يوقف تعقلا على متعلق ما اعتبر في مفهومه
نسبة تقتضي ذكر متعلق بخصوصه في مفهوم مثل ما
ذكر لم يعتبر هذه النسبة بل اعتبر فيه ما يقتضي متعلقا
اجمالا فلا يدخل لان هذا مما لم يشعر به الحد والحمل على المتبادر
واجب فيه وهو اي المتعدي على ثلثة اضرب الاول متعد
لمفعول واحد نحو ضرب زيد عمرا ويجوز حذف مفعوله
بقرينة لو منويا كقولك لمن اتهاك هذا الذي بعث الله رسولا
وبدونها لو منسيا فيجعل كاللازم فلا يحتاج للقرينة

نحو فلان يأكل ويشرب او يفعل الاكل والشرب والثاني متعد
الى مفعولين وهو على ثلثة اقسام القسم الاول منها
ما كان مفعوله الثاني مبايناً للاول اى لا يصدق احدهما على
الاخر نحو اعطيت زيداً درهماً فقط ويجوز حذف فيهما
معاً وحذف احدهما فقط مع قرينة لو منوياً مثل سألت
زيداً عشرة دراهم فاعطى وبدونها لو منسياً نحو فلان
يعطي ويمنع والقسم الثاني منها افعال القلوب اى افعال
مشهورة بهذا اللقب وهي افعال اصطلاحية دالة على
فعل المرء به القائم بالغير لا التأثير فان العلم مثلاً اما كيف
او اضافة او انفعال لا يتصور فيه التأثير ولو قال على
احوال القلوب كما في الامتحان لكان اظهر قلبي خرج به
غيره داخلة على المبتدأ والخبر ناصبة اياهما مع انهما
بمنزلة اسم واحد في الحقيقة كما يجيء فعالها للتحكم على
المفعولية فخرج الفعل القلبي الذي ينصب كعرفت وفهم
نحو علمت ورأيت ووجدت هذه الثلثة للعلم وضعت
مشتركة بين الظن والعلم وظننت وخلت وحسبت
هذه الثلثة للظن وهب على وزن دع تقول هب

زيداً

زيداً منطلقاً هو بمعنى احسب زيداً منطلقاً عالماً وذا
اعلم واعرف هو غير متصرف لا يستعمل منه ماض ولا
مستقبل ولا يجوز حذف مفعوليها معاً او احدهما بدون
قرينة لو منوياً اذ هو لا يعلم بدونها لو حذف ففوت
المقصود واما لو منسياً فيجوز حذفهما معاً لقوله
تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقال
بعضهم لا يجوز بهذا الحذف ايضاً لعدم الفائدة ح اذ من
المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن ورده بعض
بان هذا انما يفيد نفي الجواز عند ارادة الخبر عن مضمونه
الحقيقي وههنا ليس كذلك بل ينزل المتعدي منزلة اللازم
لقصد التعميم فيفيد ان نفس العلم بأي شيء تعلق
غير مسلم بل للجهل بل هو منه فليفوض بان العلم فيه بمعنى
المعرفة فقول العلة مشتركة على ان قوله الا يخلو الانسان
عن علم غير مسلم اذ قد ينفي العلم عنه بضرب من التجوز
فيفيد الخبر بالاثبات ومع قرينة كثر حذفهما معاً نحو
من يسمع يخل اى صاوقل حذف احدهما فقط
نحو قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله

فلا يقال وهب زيداً منطلق مثلاً

اذ ما يوجب احقية العلم ومحالية الجهل وانما
قدم الثاني لانه باعتبار كثرته وقوعه
اشار هاهنا ما يجاب محتشم

يخلط في الخطاب فان الذين يبخلون
ح يكون مفعولاً اول وهو الاول
فاعلا ٣٣٣ في الامتحان

اى علة الاستغراق في المفعول
بالتنزيل او هو قصد التعميم
او كما يوجد في العلم بعض الوجوه توجد
في الجهل فتسليم احدهما دون الآخر تحكم
منه

قوله يعني يخل الصلة يا فلا يلزم ثبوت
من يسمع يخل اذ الجزء لا يكفي
مجرداً والمقصود ثبوت الاول فقط
المكتوب صحيحاً يخل
افعال القلوب يعني

منه فضله هو خبرا لهم على قراءة الغيبة فان المفعول الاول
فيه محذوف اى لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم ونحو
قول الشاعر كأن لم يكن بين اذا كان بعده تلاق وكم لا افعال
التلاث فانها المفعول الثاني محذوف فيه اى كائنا وجه القلة
كونها بمنزلة اسم واحد اذ المفعول به الحقيقة مصون
الثاني مضافا لما الاول فتقدير علمت زيدا قائما عرفت قيام
زيد فحذف احدهما المحذوف بعض اسم بخلاف حذفهما فانه
كحذف لفظ واحد وهو كثير وعدم لزوم كونه الاول شيئا وحكمه
من كل وجه ومن خصائصها جمع خصيصة بمعنى جواز الالغاء
والمراد به عدم الوجوب والامتناع اى ابطال عملها لا مطلقا
مفعوليها كلاما مع ضعفها الخفاء اثرها لكونها قلبية
والاعمال لكونها افعالا مع التنافي قليتها اذا توسطت
بين معموليها او تأخرت عنهما جاز الالغاء نحو زيد منطلق علمت
او العدم التقدم اللفظي رأسا قال الفاضل العصام
اعلم ان مفعولي ظننت قائم بعينه مفعولي ظننت زيدا قائما
فهو في المعنى متعلق بالجزئين لكن لم يعمل فيهما لفظ الفعل
لما مر وما قال الرضي انه معنى وزيدا ظننت قائم الفعل
في معنى الظرف يرد انه لا يصح زيد قائم في ظننت غالب
فانه قال معناه ظننت زيدا قائما غالب انتهى يعني ان ما ذكره
الشيخ من التوجيه غير مستقيم في مثل هذا المثال كما اعترف به

جاء في زيد واحسب عمرو وبين الفعل ومرفوعه كضرب
احسب زيد فان الالغاء واجب فيهما كذا في الامتحان
وهو خاصة اخرى لهما غير مذكورة هنا لعدم شيوعها
كالجائز وقال الفاضل العصام ان الغاء القسم الاخير
غير واجب عند مذهب البصري بل يجوز عندنا ما فان التسهيل
واحتر زبه ايضا ما في نحو زيد ظننت قائم غالب
او زيد قائم ظننت غالب لانه مما يجب فيه الالغاء لان المصدر
لا يعمل فيما تقدمه نحو زيد علمت منطلق لكن الاعمال
اولى لان لها نوع تقدم لفظي ولها قوة لكونها افعالا
فيرجح او تأخرت عنهما نحو زيد منطلق علمت والالغاء
اولى لعدم التقدم اللفظي رأسا قال الفاضل العصام
اعلم ان مفعولي ظننت قائم بعينه مفعولي ظننت زيدا قائما
فهو في المعنى متعلق بالجزئين لكن لم يعمل فيهما لفظ الفعل
لما مر وما قال الرضي انه معنى وزيدا ظننت قائم الفعل
في معنى الظرف يرد انه لا يصح زيد قائم في ظننت غالب
فانه قال معناه ظننت زيدا قائما غالب انتهى يعني ان ما ذكره
الشيخ من التوجيه غير مستقيم في مثل هذا المثال كما اعترف به

نفسه فيكون قائم الخ فما ذكره واقول في ما ذكره
الشيخ من التوجيه في هذا المثال الا يناسب توجيها اخر
مذكورا قبله لامكان كون معناه زيد قائم في ظن الغالب
فلعله اشار الى امكان التوجيهين الى احدهما في لو
ضعيف والى الاخر في الاخر ومنها اي ومن خصائصها جواز
ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي
المعنى متكلما وخطابا او غيبة نحو علمتني وعلمتك وعلمه
قائما ولا يقال ضربتني بل ضربت نفسي لان المغايرة في غير
افعال القلوب غالبة فاذا اتحدا زادوا النفس تصريحا
وتنبيها على ما عسى ان يغفل عنه بسبب الندرة بخلاف
افعال القلوب فان الانسان بحال لا يعلم منه بحال غيره فالاتحاد
غالب فيها فلا يحتاج الى زيادة النفس للتنبيه عليه كذا
في الايضاح وقال بعض الكمل تنبيها على العدول عن الاصل
الغالب وصيرا بالمضاف المشعر بالمغايرة عما فات بخلاف
افعال القلوب فان مفعوليها في الحقيقة مضمون الخبر فانها
في الاول فلا عدول فيها عن الاصل اصلا حتى يحتاج الى
التنبيه والجبر واما الوجه المشهور فقد زيف بانه لص

في الامتحان

ومنها اي ومن خصائصها جواز دخول الناسخ
على المبتدا كما يجوز في ظن

اي الا افعال القلوب

اي لانه لا يغفل عنه لغلبة المغايرة

اي لان مفعولي الناسخ مغايران للفاعل

اي زيادة النفس

في الامتحان

في الامتحان ومنع ارادة الاطلاع فليرجع اليه وتحمل عدم و
فقد في هذا الجواب على وجه حمل النقيض والنظير فانهما
نظيره في عدم التاثير في المفعول نحو عدمتني وفقدتني
ومنها اي من خصائصها جواز دخول الناسخة على
مفعوليها في الجملة نحو علمت ان زيدا قائم قال الفاضل
العصام كعلمت قيام زيد لكن الناسخ قليل والحرف
ان ما كليهما وان كان واحد الكن بينهما فرق ما في النسبة
التي تعلق بها العلم مفصلة في الاول فهي احق بالتصديق
ومجملة في الناسخ فهي ليست باحق به بل بالتصور وتلك
الافعال مكتفية بمفعول واحد عاما مذهب سيبويه لانها
حين نصبت المفعولين لا تنصب ايضا عند التحقيق
الا مفعولا واحدا وهو مضمون الجملة واذا وجدت بعينه
لا تحتاج الى المفعول الثاني كما لا يخفى ولما خفي هذا التحقيق
على الاخفش قدر فيها مفعولا ثانيا عاما وجعل التقدير
علمت ان زيدا قائم حاصلا وعلمت قيام زيد حاصلا واما
التعليق بكلمة الاستفهام الداخلة على الجملة او على الخبر الناسخ
حرفا او اسما او كلمة النفي الداخلة ايضا على الجملة والجزء

اي الا افعال القلوب

اي كما لا تنصب عند دخول الناسخ

كلمة الاستفهام اصوصة
واذوكم وكيفوا ين ومتى
وايوان وايا هو اذ

في الامتحان

الثاني وهي ما ولا وان او لام الابتداء او لام القسم او ان
المكسورة اذا دخلت في خبر لام الابتداء انما يشترط دخول
اللام اذ لولاه لفتحت فلم يكن تعليقا وجه التعليق بالمذكورات
انها تقع في صدر الجملة وضعا فتقتضي بقاء صورتها وهذه
الافعال تقتضي تغييرها فوجب التوفيق بينهما فروعيت
حقوق هذه المذكورات لفظا وحقوق تلك الافعال معنى
فيهيء عاملة معنى والعمل المعنوي كثير فلا يضيع حقوقها من كل
وجه اي ابطال العمل على سبيل الوجوب لفظا لا معنى تفسير
للتعليق وهو ما خوذ من قولهم امراة معلقة لمفقودة الزوج
لا هي ذات زوج قائم بمصالحها ولا فارغة حتى تنكح فهذه
الافعال عند التعليق لا هي عاملة في اللفظ لوجوب ابطال العمل
اللفظي ولا ملغاة لوجوب العمل حتى يجوز العطف على المحل في نحو
علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا واشارة الى الفرق بين الالغاء
والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز في الاغلب وقد
يجب والتعليق واجب البتة والثاني ان الالغاء ابطال
العمل في اللفظ والمحل على احد الاحتمالين الذي صرح به الرضي
والتعليق ابطال العمل في اللفظ فقط فهو خبر للتعليق

هذه الافعال

هذه الافعال القلوب نحو علمت ازيد عندك ام عمرو واختار
هذا المثال لانه اوضح امثلة الاستفهام وابعدها عن الاشتباه
لان مال ما قال البعض انه لا يقع بعد فعل القلب استفهام
جوابه نعم او لا فلذا فكانه قال علمت جواب هذا الاستفهام
والمعلوم هو مضمون الجملة وجواب هذا الاستفهام نعم او لا
وشيء منهما ليس بجملة فخلاف جواب ازيد عندك ام عمرو
فانه زيد عندي او عمرو عندي فلابد منه في وقوع ما يكون جوابه
بالتعيين وهو السؤال بالهمزة وام المتصلة كان هذا مردودا
بانه لا يخفى على كل احد ان جواب ازيد قائم ليس مجرد نعم
بل هو نعم طبقا للجواب وجوابه زيد قائم على انه لو سلم ان ليس
لقال همزة الاستفهام لاكلمة الاستفهام شم ان هذا مثال للداخلة
على الجملة ومثال الداخلة على الجزء الثاني نحو علمت زيدا ام عمرو
وابطال العمل الاول بالنظر الى لفظ الجزئين وفي الثاني
لا الثاني ولا يجوز تعليقه فيه بالنسبة اليهما كما زعم البعض
متمسكا بان الاستفهام سيرى في الجملة كلما وان دخل
على الجزء الثاني لان هذا منقوض بان النفي ايضا يسري فيهما
مع انه لا تبطل العمل في الاول بدخوله على الثاني اتفاقا نحو

وهو ازيد قائم

يقال علمت ازيد قائم لان المقصود
افادة العلم بجواب هذا السؤال
لا افادة المخاطب السامع العلم
علة لقوله لان مال الخ اي وكونه
هو السؤال بالهمزة

علمت زيدا ابوه قائما كما ذكره الفاضل العصام ثم تبرد رائحة
ما زيد منطلق وظننت لا زيد في الدار ولا عمرو ولا حيث
ان زيدا ذاهب ووجدت لزيد منطلق وقولك علمت لبيا
تئيت منيتي وعلمت اي زيد القائم ويعم كل فعل قلبي غير
ادي هذه الافعال نحو كل علمت ازيد قائم ونسيت هل زيد حاضر
وبينت اين جلوسك ويعم كل فعل يطلب به العلم نحو
امتحنت ما زيد جاهل وسئلت سهل هو حاضر ومنه ادمن الفعل
الذي يطلب به العلم افعال الحواس الخمس الظاهرة كلمست
اهو لين ام خشن وابصرت ما زيدا اسود وسمعت
اي صوته كريه وشممت لهو طيب وذقت اهو حلو وكذا كان
المطلوب بها العلم نزلت منزلته في هذا الحكم والقسم الثالث
من اقسام المتعدي الى مفعولين افعال ملحقة بافعال القلوب بجرد
الدخول على المبتدا والخبر ونصبهما على المفعولية وفي مجرد عدم
جواز حذف هما معا او حذف احدهما فقط بلا قرينة لفظا او منويا
وفي مجرد قلة حذف احدهما فقط بدون الاخر خصائصها انما المشترك
لكثرة حذفهما بدون الاخر لعدم اختصاصها بافعال القلوب
لامر خارجي في وجه الالحاق نحو صير وجعل بمعنى الاعتقاد الباطل

كقوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اي
اعتقدوهم اناثا او بمعنى صير كقوله تعالى فجعلناه هباء منثورا
واما اذا كان بمعنى خلق فلا يكون من هذا القسم ومثالها حينئذ
احد مفعوليه كجعل زيدا وجعل زيد حقا المرء قال امية جعل هذا
حقا اعتقده اياه وترك بمعنى صير نحو قوله تعالى وتركنا بعضهم
يومئذ يموج في بعض واما اذا كان بمعنى خلق فلا يكون من هذا
القسم واتخذ كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا والفي
قولها كذبا ومينا وعد بمعنى الاعتقاد الباطل ايضا كنت
اعده فقيرا فاني غنيا وجاء اري مجهول ارى وقال اذا
وقع بعد الاستفهام نحو اتقول زيدا ذاهبا وهذه الثلثة
بمعنى الظن كذا ذكره المحققون وفيه تنبيه على ان افعال القلوب
غير منحصرة فيما ذكروا كما زعموا حيث عدوها من السماعي
هكذا استفيد مما ذكر المصنف في بعض تعليقاته فافهم والقسم
الثالث من المتعدي متعد الى ثلثة مفاعيل نحو اعلم وارى وانبا
ونبا واخبر واخبر وحدث فالاولان هما اصلان في هذا القسم
ولذا اختصهما بالذكر واما البواقي فتعديتها اليهما لاشتمالها
على معنى الاعلام وكثيرا ما تستعمل متعدية الى اثنين فاشبهما

بالباء قال الله تعالى انبئوني باسماء هؤلاء وهذه اى
الافعال المتعدية لاثلثة مفاعيل مفعولها الاول وهو بمنزلة
الفاعل لحقه التقديم فيجوز ارجاع ضمير الثانى او الثالث اليه
مع تأخيره كاعلمت اياه فاضلا زيدا واعلمت هندا اختها
زيدا كاقول مفعول باب اعطيت فى كونه مبتدا للثانى
وجواز الاقتصار عليه نحو اعلمت زيدا كاعطيت فى الاستغناء
عنه كاعلمت عمرو افاضلا كاعطيت درهما وفى عدم جواز
التعليق بالنسبة اليه بالاستفهام والنفى واللام فلا يجوز
اعلمت ازيد عمرو فاضل لبطلان القصد ح فافهم والاخيرة
اى الثانى والثالث كمفعولى باب علمت ح كونا احدهما عين الآخر
وعدم جواز حذفهما او حذف احدهما بدون قرينة وكثرة
حذفهما وقلت حذف احدهما معهما وفى جواز دخول ان عليهما
وجواز الالغاء اذا توسطت بينهما نحو البركة اعلمنا الله مع
الاكابر او تأخرت عنهما وجواز التعليق بالنسبة اليهما
نحو اعلم زيد عمرو بكرا فاضلا ثم اى بعد ما علمت انقسام
الفعل باللازم والمتعدى وانقسام المتعدى الى ثلثة اضرب
الى غير ذلك اعلم ان للفعل انقساما اخر وهو انه لابد

لكل

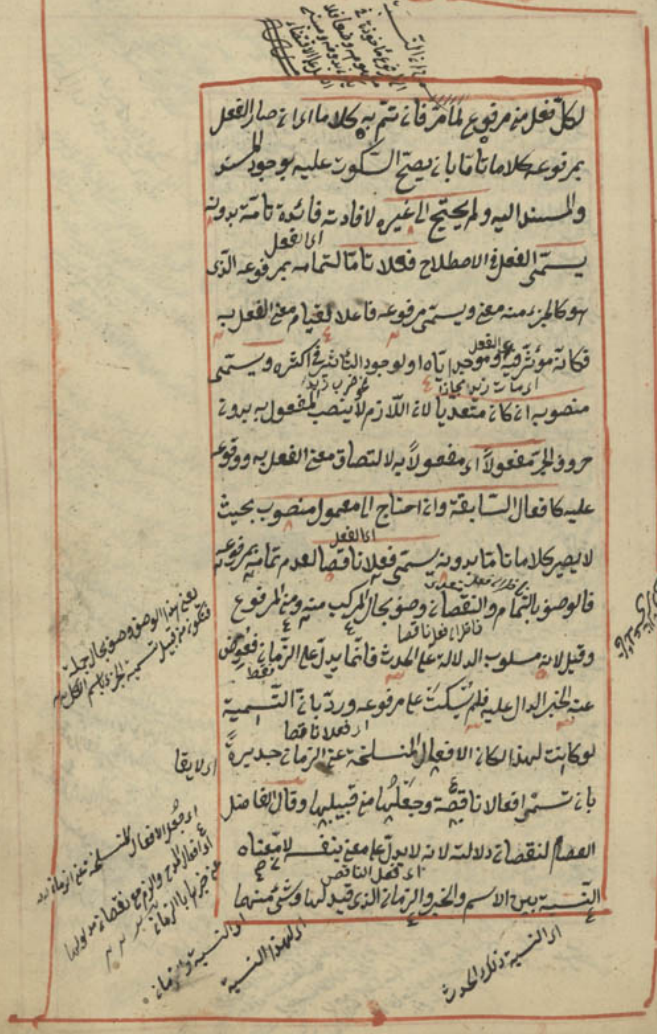

لكل فعل من مرفوع لما مر فان تم به كلاما اى اذا صار الفعل
مع مرفوعه كلاما تاما بان يصح السكوت عليه بوجود المسند
والمسند اليه ولم يحتج الى غيره لافادته فائدة تامة بدونه
يسمى الفعل فى الاصطلاح فعلا تاما لتمامه بمرفوعه الذى
هو كالجزء منه ويسمى مرفوعه فاعلا لقيامه مع الفعل به
فكانه مؤثر فيه او موجد اياه او لوجود الفاعل فى اكثره ويسمى
منصوبه اذا كان متعديا لان اللازم لا ينصب المفعول به بدونه
حروف الجر مفعولا اى مفعولا به لاتصاف مع الفعل به ومرفوعه
عليه كافعال السابقة واذا احتاج المعمول منصوب بحيث
لا يصير كلاما تاما بدونه يسمى فعلا ناقصا لعدم تمامه مع مرفوعه
فالوصف بالتمام والنقصان وصف بحال المركب منه ومن المرفوع
وقيل لانه مسلوب الدلالة على الحدث فانما يدل على الزمان فقط
عن الخبر الدال عليه فلم تسكت عام مرفوعه ورد بان التسمية
لو كانت لهذا كان الافعال المسلخة عن الزمان جديرة
بان تسمى افعالا ناقصة وجعلها من قبيلها وقال الفاضل
المحشى النقصان دلالة لانه لابد لها مع ينفك عنه لا معناه
اى فعل الناقص
النسبة بين الاسم والخبر والزمان الذى قيد لها وشئ منها

لا يفهم بدونهما ولا يخفى ان النقصان بهذا المعنى استعمالي
او وضعي حتى يلزم كونه حرفا وليس كذلك بل هو اسم مرفوع
اشعارا بانحطاطها عن رتبة حكم الفاعل والمفعول ولا يدخل الا الفعل
الناقص الا عما للمبتدا او لظنه الاصل ان وضعه ليعطي الخبر حكمه
معناه كالانتقال والاستمرار وغير ذلك وذا لا يحصل الا بالدخول
عليهما وينصب الخبر تشبيها بالمفعول به توفيقا بين عمل الفعل
عليه فيه شبيه بالفعل المتعدي اقتضاء معناه شيئين وهو
الفعل الناقص عما قسمين القسم الاول ما لا يدل الا على مقارنة
اي الخبر للحال وهو الثابت المتبادر من اطلاق الفعل الناقص
نحو كان زيد كريما ضربه لاسمه لما مضى دائما نحو كان زيد فاضلا
ومنقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر ونحو صار وصار للانتقال
اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما او من حقيقة الى حقيقة
نحو صار الطين خزفا قدمهما لبساطتهما واصالتهما
ولغلبة الاول قدم على الثاني وكذا الراجع والمستحيل كقوله
ان العدو بتحيل مودة او تحول وارتد مثل قوله تعالى
وارتد بصيرا وزاد هذه الستة ابن مالك ايضا وهي هذا
وما سيأتي من اللواحق تنبيه على ان الافعال الناقصة

غير منحصرة فيما ذكروا كما ذهب عمر وحيث عدوها من السماعي وقال الفاضل
العصام ان صار ما يلحق به فتكون تامة متعدية بالا بمعنى
صار الى الفقر وجاء الامن ان بمعنى كان وقعد اذا كثرة اذ
المذكورات من الاول الى آخر قعد بمعنى صار ولكونها ملحقة بصار قدمها
على السائر وآخر الاخيرين لقلة مجيئهما ناقصين حتى قال
الاندلسي لا يتجاوز ان الموضعين اللذين استعملهما العرب
فيهما هما قولهم ما جاءت حاجتك وقعدت كانت حربة
فكان ابن الحاجب اختاره وقال الفراء تجاوزانهما للمجيء
قولهم عندي الكيل جاء البر قفيزين فكان المص اختاره واصبح
قدمه لدلالته على اول الشهار وامتقدمه لدلالته على ما فيه دل
عليه الاول واضحى ولو قدمه على ما قبله لكان له وجه لكن عكس
لرعاية مناسبة التقابل ولكونه اضحى انسب بما بعده لدلالته
على جزء من اوائل النهار الذي يدل عليه ما بعده وهو ظل ولذا
قدمه على ما بعده وهو بات قدمه لكونه من الاصول بخلاف ما بعده
فانه من اللواحق وهذه الخمسة لاقترانه مضمونه الجملة باو فاتها
المدلول عليها بموادها وقد يكون بمعنى صار بلا دلالة عليها او هل
وعاد يقال اضر وعاد زيد من سفره اي رجع وغدا يقال غدا زيد

اى مشى فى وقت الغداة وهو من اول النهار الى الزوال وراح يقال
راح زيد اى مشى فى وقت الرواح وهو بعد الزوال الى الليل ولا يخفى
ان الغالب فى هذه الاربعة كونها تامة وانما تكون ناقصة
اذا كانت بمعنى صار فتكون من الملحقات كما مر فى الامتحان
فينبغى ان تذكر فى جنب مع سائر ملحقاته لكن يمكن ان يقال
اخر الاخيرين لكونهما نظيرين اى صار واصبح وامسى فى كونها طرفى
النهار واخر الاولين ليكونا فى هذا المحل اى المسائل التى هو
فى صدد الرجوع الى محلها اعاد ما هو المناسب لمعناهما الاصلى
ولما فرغ من البسائط اراد الشروع فى المركبات فقال وما
زال ومن زال يزال فانى ما مضارع زاد فتام فلا يقال الا زال ولن
اميرا وما فتئ بفتح التاء وكسرها وبالهمزة وقيل بالياء
وما برح فى الاصل بمعنى زال عن مكانه وما افتاء من الافعال
وما ونى بالياء من ونى فى الامر ينى بالكسر اى فتر يقال
فلان لا ينى يفعل اى لا يزال يفعل وما دام من دام يدوم
اى برح قال الدماميني نقلا عن صاحب التسهيل ان الفعلين
الاخيرين غريبان لا يكاد احد ان يعرفهما من النحاة الا من
مع اى قصد باستقراء الغرائب كلها انكل واحد من المذكورات

من ما فتى

من ما فتئ لما ما دام بمعنى ما ان الا ان فتى يختص بالجحد على
ما فى مختار الصحاح وهو لدوام خبره لاسمه فى الماضى فقط فمعنى
ما زال زيد عالما مثلا دوام العلم له من زمان ماض الى زمان التكلم
فلا يفيد انتفاءه فى اوائل زمان الصدر لعدم امكان القبول
ولزم النقض كونه ناقصا وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت
خبرها لاسمها اى جعلت تلك المدة ظرف زمان لان ما فيها
مصدرية وتقدير الزمان قبل المصادر كثير كما اتيك خفوق
النجم ولذا احتاج الكلام قبله لانه مع اسمه وخبره ظرف
والظرف غير مستقل بالافادة كما جلس ما دام زيد حالسا
وليس للنفى مضمون الجملة حالا او مطابقا اخره مع اصالته
وبساطته لعدم كماله فى الفعلية لشبهه بالحرف فى الصورة
وعدم التصرف وقد يتضمن الفعل التام معنى صار اى يدل
عليه مع دلالته على معناه الاصلى ولذا لم يقل وقد يكون بمعنى صار
فيصير ذلك الفعل التام بسبب هذا التضمن ناقصا
محتاجا الى خبر منصوب فيكون معناه الاصلى حالا او خبرا بعد
خبر او وصفا لهذا الخبر لما ان التاكيد والمبالغة كما فى قوله
تعالى تلك عشرة كاملة كما يشير اليه تفسير المثال وقد

يكون خبرا مقدما والمنصوب المذكور بعده
الرضة في قوله فمثيل لها بشرا سويا حيث مثل به
ايضا للتفهيم وفي قوله لا صار مثل بشر فلا وجه للتخصيص
الفاضل العصام بكونه حالا وانكار كونه وقعا وكونه
على الاحتمالين الاخيرين مع المغنية كما منها وليس المراد
بهذا التفهيم الذي سبق ذكره انه المتعلق وهو المنصوب المذكور
بعده هنا ليس باجنبي للفعل التام كما لا يخفى على ذوي الافهام
وقد لا يعتبر هذا التفهيم فيبقى تاما فيكون المنصوب
بعده حالا في الاغلب وقد يحتمل ان يكون حالا وتمييزا و
مفعولا له كما صرح به البيضاوي في قوله تعالى وتمت كلمة
ربك صدقا وعدلا كما يشير اليه في تفسير المثال نحو
تم التسعة بهذا عشرة اي صار عشرة تامة ماخوذ من
تم تما بمعنى معناه الاصلي وكمل زيد عالما اي صار زيد عالما
كاملا ونحو ذلك مثل عد زيد اميرا اي صار اميرا عاد لا
ويجوز تقديم اخبارها اي هذه الافعال الناقصة على انفسها
الا تقديم خبر ما اي فعل الناقص في اول لفظ ما من ما زال الى
ما دام اما اذا دخل ما او اي على سائر الافعال الناقصة

فانه

فقوله تامة وكاملة حالا في الافعاني
كما يوهمه العبارة حاشية عصام

اصلها كونه خبرا بعد ضرورتها
كونه خبرا مقدما منه

مطلقا فيما تقديم اخبارها

فانه واي لم يجز التقديم عليه معها لكن يجوز بالفصل
بينه وبينها غوما قائما او اي قائما كان زيد واما في هذه
الافعال فلا يجوز الفصل بينها وبينها لشدة امتزاجها
معها وكونها بمنزلة افعال مشتقة حتى يجوز التقديم بالفصل
فلا يجوز نحو ما ما زال زيد ولا نحو اجلس جالسا ما دام
زيد لان ما اما نافية لما صدر الكلام فلا يعمل ما بعدها فيما
قبلها او مصدرية وسيجيء ان معمول المصدر لا يتقدم
عليه وكذا لا يجوز التقديم اي بدل ما اي النافية فانها كما
في اقتضاء الصدارة بدليل تعليق افعال القلوب بها كما
بما على ما صرح به الدماميني في شرح التسهيل نقلا عن ابن قاسم
وبهذا يوافق كلامه في بحث الافعال الناقصة نحو ما ضرب
عامله على شريطة التفسير في الامتحان واما كلامه في بحث
الافعال الناقصة من ان العمدة في اقتضاء ما مصدر الكلام
خاصية فيها لامجرد كونها للنفي الا ترى انها لم واما اي
ولا على الاصح لا تقتضي الصدارة واي كانت للنفي فبدل
على انه اجرى في هذه الرسالة على غير الاصح واما ان بدل
بلم لم يذكر لما لا نفهام حكمه بالمقايسة على لم ولن فيجوز

اي ما زال ما دام

عبارة متن فصول الناقص

لفظا ما

فلا قال لا يكاد لا تقلب النفي
ايجابا بخلاف

على المفعول به المذكور وهو بعد
النكرة نحو ما زيد احد خير منه وكذا لا واي
بخلاف لو ولا ولو يجب تلفظ
معمولها فلا يجوز ما لا استكرها
امتحان

جواز لما

اي يجوز تقديم اخبارها على انفسها منه

نحو قائما لم يزل او لما يزل او ليس يزال زيد قائما فلو ما فلا يسوغ
لامتزاجهما بالفعلية بقيد ان معناه الماضي صار الحال الجزئية
منه وكانهما خرجا عن كونهما حرفي نفي فانتفى لاغ اقتضاء
الصدارة واما ان لن فللحمل على اسوف الذي لا يمنع تقديم
معمول موضوله عليه حمل النقيض على النقيض كذا في الرضي
وبقي لا يسهملا قال الدماميني ينبغي ان يكون بمنزلة ما عند ابن
قاسم لما مر من الدليل وقال الرضي لاصالة لان لكثرة الكلام
حتى انه يقع بين المرفوع ومعموله نحو كنت بلا مال واريد ان لا يخرج
صار مبتدأ لا متعلقا لان منصب الصدارة ولما تقديم اخبارها
على اسمائها ففهم من بحث المعمول المنصوب من قوله وامره
كامر للبتداء والقسم الثاني من القسمين ما اي فعل
ناقص يدل اغما مع القرب من الحال المخرج به الناقص للتعارف
وهذا حد جامع ومانع واما كونها دالة على امر رجوا كما في عسى
او مجزوما كما كاد او مستمرا دعاء صاحبه فخارج عن الحد
وظيفة لغوية ولذا لم يتعرض لها كما تعرض ابن الحاجب
ويسمى افعال المقاربة لدلالتها عليها ولا لكونه
اخبارها اي خبر كل منها الا فعلا مضارعا لا اسما ولا

ولا ماضيا

المراد بالفعل الفعل المضارع منه

لكونه لن بخلاف سوف منه

ويمكن ان يحمل على ما مر في التنظير على التنظير
لكونها من ادوات الاستقبال منه

اذا امر خبر كان منه

حرج به
ابن هشام
نقلا عن
ابن مالك

وقع الفصل بين المرفوع والمنصوب
بالمبتدأ والخبر وهو معمول
المبتدأ لكنه هو فقرة لمثال الاول
ومعمول لثاني فقرة لمثال الثاني

ولما ضيا بالاستقراء وذكر ما مر من ان ما ترادف عسى القرب
من الحال مرجوا او مجزوما او مستمرا دعاء صاحبه وهم الافعال
تقتضي كون خبرها ما يدل على الاستقبال والحال ويصلح
لان يدخل عليه ما يدل على الرجاء والاستقبال والا لم يكن الا
مضارعا نحو عسى وخبر الفعل المضارع مع ان الدال على الرجاء
والاستقبال توضيحا وتاكيدا للرجاء الذي فيه زمانا او استعمالا
غالبا نحو عسى حال زيد ان يخرج او ان يخرج ليصح الحمل
فان ان يخرج خبر لعسى بتضمنه معنى كان على ما اختاره
المتاخرون فكانه قيل يرجى حال زيد كائنا ان يخرج او زيد
كائنا ان يخرج وفيه من المبالغة ما لا يخفى وقال الفاضل
العصام ولو ضمن معنى صار لكان احسن وقيل ليس بخبر
لعدم صحة الحمل وتقدير المضاف وكلوه بل شبيه بالمفعول
لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج ثم نقل الى انشاء الطمع
والرجاء والمفعولية وان لم تبق حركته ينصب لشبهه بالمفعول
الذي كان قبل النقل وعلى هذا عسى تامة ورده الفاضل العصام
بان القرب مستفاد من الرجاء وليس معنى لعسى فضلا عن
كونه اصليا وقال الكوفية ان يخرج بدل اشتمال فالمعنى

ولا ما مر من ان ما ترادف عسى القرب من الحال

الرجاء توقع وجود الفعل الذي لم يحصل بعد منه

ولا يقال عسى يكون طلبا او ما
يقرب منه كالتمني كما في
الكافية مختار الصحاح منه

اي يخرج منه

الضمير في نقل الانشاء الطمع الاول

يرجو زيد خروجه فعسى جزء تامة وارتفاعه الرضى لانه فيه
اجمالا وتفصيلا وقد يحذف اذا من خبره تشبيها له بكاد فلا
يحتاج الى محذوف لصحة الحمل بدونه وقد يكون تامة باذا
مع المضارع بمعنى قرب باذا يقتصر على المرفوع الذى كاذا خبرا
منصوبا باذا الاستعمال الاول وهو اذا مع المضارع ويجعل فاعلا
له نحو عسى ان يخرج زيد ويحتمل ان يكون على هذا الاستعمال
ايضا ناقصة لكن الشيخ عن الخبر وهو حاصل الاستعمال الاسم
على المنسوب والمنسوب اليه كما علمت ان زيدا قائم ولما كان
فى هذا نوع تحكم اقتصر فى هذه الرسالة على الاول واذا بمعنى
الفاجاة ايضا عند الاخفش وقال الشيخ الرضى ويحتمل ان يكون
هذا من باب التنازع وقال الفاضل العصام ويحتمل ان يكون
من تقديم الخبر على الاسم وذا يجوز فى هذا الباب كما سيجئ
وكاذا الاصل بمعنى قرب لكن لا يستعمل على هذا الاصل اصلا
وخبره غالبا مضارع بلا ان لدلالته على الجزم فلا يناسبه
ان الدالة على الرجاء قال الفاضل الجامى لدلالة ان على
الاستقبال المنافى للحال وردة المصنف باذا كاد يدل على
الحال ولا ان على الاستقبال البعيد حتى ينافيا ولو تم

هذا

هذا الما استوى الاستعمالان اذا وتركه مع كون معنى القسم
جواب
الثالث الذى هو اقرب الى الحال من كاد نحو كاد زيد يخرج وقد يكون
مع ان تشبيها له بعسى نحو كاد زيد ان يخرج وكرب بفتح
الراء وكسرها والاول افصح ذكره الدمامينى بمعنى قرب والاصل
يقال كرب الشمس اذا دنت من الغروب وهو مثل كاد فى جميع
احواله كونه خبره بلا ان وبها وبلسان بمعنى قارب فينبغى ان يكون
كرب مثله فى وجميع لكنه لدلالته على المبالغة فى القرب الحق
بالافعال الدالة على الشروع فالتزم كونه خبره بلا ان وطفق
بكسر الفاء وفتحها بمعنى شرع فى الاصل يقال اخذ فيه اى شرع و
بالهمزة بين الفاء والاصل بمعنى اوجد واقبل يقال اقبل عليه وهب
على وزن ردة قال الدمامينى هى عربية ومن شواهد استعمالها
قول الشاعر هبت اليوم القلب فى طاعة الهوى فليح كما كنت
باللوم اغريه وجعل فى الاصل بمعنى اوجد كقوله تعالى وجعل
والنور وعلق بكسر اللام قال الدمامينى وهو ايضا عربية ومن
شواهد استعمالها قوله الشاعر اذا كرد علقت تظلم مع
اجرنا وظلم الجار اذلال للجير ثم استعمل منها استعمال
كان لتضمنه معناه فصار ناقصة واخبارها اى خبر

كل منها الفعل المضارع بلا اداة لما مرّ او شكّ فيه الاصل بمعنى
اسرع وهو ينا سب القرب وهو يستعمل استعمال عسى
يعني يستعمل بانّه تامّا او ناقصا يقال اوشك زيد ان يخرج
او شكّ ان يخرج زيد اذ قد يستعمل في الطمع واستعمال
كاد اي يستعمل بلا انّه لانّه قد يستعمل في الجزم ولا يجوز تقديم
اخبار افعال المقاربة على انفسها واذا جاز تقديمها
على اسمائها لانّها لعدم تصرّفها ضعيفة بالنسبة
الى المتصرّف فبالنظر الى هذا لا يتقدّم اخبارها على انفسها ولكونها
افعالا قوية بالنسبة الى الحروف وبالنظر الى هذا جاز تقديمها
على اسمائها واذا لم يجز ذلك في الحروف والقياسي الثاني من
التسعة اسم الفاعل قدّمه لكونه مشتقّا في المعلوم
وعاملا الفاعل ومجيئه من المتعدّي واللازم بخلاف اسم
المفعول ولمّا كان الاسماء المتصلة بالافعال مبيّنة في كتب
الصرف مطولاتها ومختصراتها وكان البحث عنها من
حيث الصيغة من مباحث الصرف ومن حيث العمل من مباحث
النحو متروكا بتعريفاتها واذا كانت من المبادي كالتعريفات
المذكورة والبحث عن الصيغة كما تركها البيضاوي وتبعه المخالفا

لابدّ للحاجب فقال فهو يعمل عمل فعله للمشابهة المعلوم لازما
او متعدّيا لاشتقاقه منه والثالث من التسعة اسم المفعول
قدّمه على الصفة المشبهة مع كونها مشتقة من المعلوم و
وعاملة في الفاعل لموافقته لاسم الفاعل في الشرط ولانّه
قد ينصب المفعول به كاسم الفاعل بخلافها فهو يعمل
عمل فعله المجهول لاشتقاقه منه وشرط عملها في الفاعل
اصلا او نائبا المنفصل بارزا او مظهرا لانّ المتصل مستتر
فيها فاخرج نصرهما واذا اعتبار محض لا يظهر فيه
اثر العامل بل هو ايقاعا اعتباري محض فلا يتوقف عملها
فيه على وجود ما يقويها فيه وكلا على عدم ما يبعدها عن
المشابهة بالفعل بحلاف المنفصل فانه لثبوته واستقلاله
يتوقف عملها فيه على وجود المقوّي وعدم المبعّد عنها واما
البارز المتصل فمختصر بالفعل والمفعول به التصريح لانه معمول
قوة جزء الفعل فيه من الافعال المتعدّي فلا يعمل فيه الّا
بالمقوّي وعدم المبعّد واما في غيرهما من المعمولات
فلا يحتاج فيه الى الشرط اما الظرف فمع كونه معمولا
ضعيفا يكفيه رابحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي نحو قول

نعما ما انت بنعمة ربك بمجنون كالجسيم للعالم لعدم خلوه
مدلوله عن زمان ما ومكان ما في الاغلب وكذا المفعول المطلق
اي العامل
لكونه ملابسا بمعناه دائما واما المفعول له فانه كالجسيم
مجرورا فكالظرف وانه منصوبا فكالمفعول المطلق كما
يجيء واما المفعول معه فصاحب المفعول فيكونه في حكمه
انما لا يكونا مصغرين نحو ضويرب ومضيرب لانه التصغير
بمنزلة الصفة والموصوف لانه ضويربا مثلا بمنزلة ضارب
صغيرا وحقيرا والموصوفين نحو جاءني ضارب شديد
اذ الصفة يصيران مسندا اليهما فيبعدان عن المشابهة
اي الفاعل والمفعول
بالفعل لانه لا يكون مسندا اليه ما مر انه مختص بالاسم
اي ام الفاعل
ولو قدم هذا على الاول لكان اولى كما لا يخفى لكن اخره لئلا
لان الاول بمنزلة التمام
يفصل عن مصوله واصفا بعد العمل لم يجر عمليا السابق
اي الوصف
لحصول بلا مانع عن الشبه ولو قدم هذا ايضا لطال
الفصل نحو جاءني رجل ضارب غلامه شديد ثم ان كانا باللام
اي لام التعريف بصورة لا يشترط لعملها غير ما ذكر من عدم
التصغير والموصوفية لانه كلا من حرف فعل مغيرا بصيغة الاسم
اي حين كونهما باللام
لكراهتهم ادخال اللام على الفعل لكونها بصورة حرف التعريف
اي عرب
نحو الضارب

نحو الضارب اي الذي ضرب غلامه عمرا امس عندنا واذ
كانا مجردين عنها يشترط صوغه للاعتماد على المبتدا ولو بعد
الناسخ نحو كان زيد ضاربا عمرا او الموصوف كجاءني رجل
ضارب عمرا او ذي الحال نحو جاءني زيد راكبا غلامه والاستفهام
حرفا او اسما نحو قائم الزيدان وهل ضارب زيدا اخواه وما
صانع البكران او النفي حرفا كما وان او اسما كغير او فعلا كليس
نحو ما قائم الزيدان وغير قائم الزيدان وليس ضارب
بمعنى يقع الكشتراط تأكد المناسبة للفعل
البكران عمرا وجه الاشتراط تأكد المناسبة للفعل
فاقتضاؤهما ما اقتضاه الفعل وذلك لان الواقع
بعد المبتدا لا يكون خبرا عنه فيكون كالفعل فيزداد
المناسبة والصفة والحال كجزء المال والاستفهام و
والنفي لتعلقهما بالحكم دون الذات او لانه بالفعل فالواقع
بعدهما كالواقع موقعه ويشترط مع الشروط المذكورة
في نصبها المفعول به اذا كان اسم الفاعل من المتعدى
لواحد واسم المفعول لاثنين ورفع الاول
على النيابة الدلالة على الحال تحقيقا كزيد ضارب عمرا
الان او حكاية بان يقدر المتكلم نفسه موجودا في ذلك

الزمان الماضي او الزمان المذكور موجود الآن كقولك زيد ضارب عمرا
امس او غدا او الآن بالوسيط او الاستقبال التحقيقي كزيد ضارب عمرا
غدا وجه الاشتراط حصول القوة للممكن بالعمل المعمول
القوي وتثنيتها وجمعها صحيحا او مكسرا كمفرداتها العمل
والاشتراط واما التثنية والجمع الصحيح فظاهر لبقاء صيغة المفرد
واما المكسر فمحمول على المفرد لكونه فرعه وكذا الكلام المذكور
من اسم الفاعل والمفعول في العمل والاشتراط لكونه تثنيتها
وجمعها كمفرداتها فيهما ثلثة اوزان من مبالغة الفاعل نحو
فعال وفعول ومفعال وزاد سيبويه فعيلا بكسر العين وحكما
كحذر وليكن الاشتراط عمل هذه الثلثة بالمفعول به مع الحال
والاستقبال لان الغرض من هذا الاشتراط فيها تمام المشابهة
بالفعل لعدم دلالتها على الحدوث الفعل فقصد الحاقها فيها
هذا مذهب البصرية وقال الكوفية اتباعا لا يعمل مقيس
لغوات المشابهة بتغير الصيغة وان جاء بعدها منصوب فبفعل
مقدر عندهم واجاب البصرية بانه لمبالغة جائز لما فات
من المشابهة اللفظية وردته الفاضل العصام بانها
كالزيادة التفضيلية تجعل الاسم بعيدا عن المشابهة

بالفعل

بالفعل فكيف تكون جائزة واجاب عنه المصرباتة الاصل
في التفضيل الزيادة على الغير فقلما تحفظ هي التي بقوته
عن المشابهة واما مجرد الزيادة والمبالغة في الحدوث
فقريب لكونه بمنزلة التجدد وبعض الكمل بانه يدل على
معنى الثبات بخلاف صيغ المبالغة فانها تدل على التجدد
والانصرام كالفعل على ما هو الاصل فيه فتلك الدلالة
هي التي بقوته عن الزيادة والرابع من التسعة الفقه
المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر
وتؤنث وتكون لما قام به الفعل قد مها على الاسم التفضيل
لكونها عاملة في الفاعل المحل فقط بخلافه فانه لا يعمل فيه
في غير مسئلة الكحل واذا تحقق المشابهة به فهي تعمل
عمل فعلها كذلك يريد عليه لانها تنصب عند البصرية
لا فعلها اذ كرة الامتحان بالشروط المعتبرة في اسم الفاعل
من عدم التصغير والموصوفية ومن الاعتماد بما سبق
غير مع الحال والاستقبال فانها مع الحال والاستقبال لا يشترط
في عملها ارادة نصب معمولها تشبيها بالفعل لكونها
بمعنى الثبوت والاستمرار الملحوظ المقتضي للازمة تجوز به

مطلب اسم التفضيل

حسن وجهه والخامس اسم التفضيل قدمه على المصدر
مع كونه عاملا في الظاهر مطلقا والمفعول المناسبة لما سبق
في كونه مشتقا وكون النسبة معتبرة في وضعه وبه يحصل
القوة في العمل ولذا قدم عليه ما سبق مع كونه اصل المشتقات
ولذا عكس ابن الحاجب ولا يخفى ان ترتيب المص انسب
بما مر وهو لضعفه لا ينصب المفعول به القوي بالاتفاق واما
مثل قوله تعالى وهو اعلم من يضل فيقدر فيه فعل ناصب كيعلم
ولا يرفع الفاعل الظاهر لقوته بالاستقلال الا اذا صار بمعنى
الفعل بان يكون اسم التفضيل في المعنى وفي نفس الامر وصفا
حقيقيا للمتعلق بكسر اللام وهو الكحل في المثال الاتي وهو رجل
في المثال جرى اسم التفضيل في اللفظ عليه اي على ذلك الشيء بان
يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا منه ليعتمد عليه ويحصل له مظهر
يتعلق به فيتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاطه بتشبثها
عن رتبة اسم الفاعل ولكن لا يعمل الا في مظهر بعد ... لم
يكن من متعلقات ما جرى عليه بخلافه فانه يعمل فيه مطلقا مثل
زيد ضارب عمرا حال كون ذلك المتعلق مفضلا باعتبار
التعلق اي تعلقه بما جرى عليه على نفسه اي نفس المتعلق

باعتبار

باعتبار غيره اي باعتبار تعلقه بغير ما جرى عليه وهو زيد في المثال
بان يكون او حال كونه او تفضيلا منفيا يعني ان المتعلق لا بد
ان يكون مشتركا بين ذلك المجرى عليه وبين غيره الذي يذكر
بعد من التفضيلية ليكون مطلقا وواحدا بالذات ومختلفا
باعتبار القيدين فيخرج اسم التفضيل عما هو اصل فيه وهو
التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه فيتعين
الخروج عن المعنى التفضيلي ثم يخرج عنه بالكلية بالنفي لتوجيهه
الى القيد فينتفي الزيادة ويبقى اصل الفعل فيكون احسن
بمعنى حسن في المثال فيفهم الزيادة في المفضل عليه عرفا
لان المساوات يأباها مقام المدح مع انه لو لم يعمل بل رفع
اسم التفضيل على الخبرية وما بعده على الابتداء يلزم الفصل
بينه وبين معموله باجنبي وهو المبتدا ولو عمل لكون فاعلا
لا اجنبيا نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين
زيد معناه ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل كحسنه
في عين زيد بل حسن الكحل في عين زيد فوق حسنه في عين غيره
على ما هو المفهوم عرفا فالكحل مفضل عليه مفروضا في عين
غير زيد ومفضل مفروضا في عينه ولولا النفي لكان الامر على

العكس كما لا يخفى وعملها في غيرهما اي غير المفعول به والفاعل
الظاهرين المستكن فانه لاعتباريته لا يكاد يأتي عن عامل
عامل هو مستتر تحته وضعيفا من الظرف والمفعول
المطلق والمفعول له وغير ذلك لما مر قال القاضي العصام ويعمل
بلام التقوية المفعول ايضا نحو انا امرت منك لزيدا واذا
تعدى باو آل مفعولين بلام التقوية بقي الثالث منصوبا نحو
يفعل المقدر عند البصريين نحو انا اكسي منك لزيد الثياب
اي اكسوه الثياب انتهى واذا ثبت عمله فيما ذكر فلا وجه
لاسقاطه العامل القياسي كما اسقط الشيخ عبد القاهر
ومن تبعه والناذر من التسعة المصدر وهو اسم
الحدث الجاري على الفعل ويعمل عمل فعله المشتق هو منه ولهذه
المناسبة قدم عامل المضاف وشرط عملة الفاعل والمفعول به الصريح
لانه العمل انما يكون بالاقتضاء وهو لا يقتضي الفاعل فضلا عن
المفعول به لكون النسبة اليه غير معتبرة في وضعه فيها
اجنبيا فيجتنب عن العمل فيهما واما غيرهما فيعمل
بلا شرط لما مر انه لا يكون مصغرا ولا موصوفا قبل العمل لما مر
انه الوصف بعده لا يضر العمل السابق وذلك لانه انما يعمل

لكونه مقدرا باني مع الفعل مع مناسبة الاشتقاق والمصغر
والموصوف لا يقدر اتى بهما اذ الفعل لا يصغر ولا يوصف ومجرد
المناسبة لا يكفي في العمل فيهما فلا يقال اعجبني ضربك زيدا
وضربه شديد زيدا عمرا ولا مقترنا بدال الحال لانه يؤول
باني مع الفعل لان المضارع اذا دخل عليه خلص للاستقبال
والماضي للحال فلا يقال ضربك زيدا الان ولا معرفا
باللام لعدم جريان التاويل المذكور فيه لاختصاص اللام
بالاسم لعدم الاكتفاء بالكل واما عمل البعض فيجوز عمله
فيهما بدونها بهذه الشروط اذ الموانع التي لا يلزم من ثبوتها
في حكم من كل وجه ومنهم من قال المقدر بالحال مقدر عامل
المضارع فيه لاحالة الا ان الجواب لكن المضارع عند الرضي كونه
مقدرا باني مع المضارع لكونها اشهر واكثر استعمالا الخ
يحتاج الى ما ذكر من الجواب فيصح عند ذلك بعض عمله
فيهما فمما ذكرنا من الامثلة ومثال عمل المعرف كقول الشاعر
لقد علمت اولى المغيرة اننى كررت فلم انكل عن الضرب
مسمعا فانه مسمعا مفعول الضرب عند غيره فيحتمل
ان يكون مفعول كررت او بدلا من مفعول علمت وهو

قوله اولى المغيرة اى مقدّم تلك الطائفة وعميدهم قاله الكمل

قوله مفعول كررت بالتخفيف على الحذف والايصال اى صلّت وحلّت

على سمع وفيه ان حذف على قليل ليس بقياس اليه يسبيل كما صرح

به الشيخ عبد القاهر نقلا عن على الفارسى فالوجه ان يجعل

منزلا منزلة اللازم للمبالغة والتأكيد او مفعوله محذوفا

للضرورة اى وجوب الكرة والحملة او حملت على الاعداء

قوله او بدل لا بدل البعض من الكل قوله اولى المغيرة اى علمت

انا مسمعًا منها عاجزا عن المقاومة على حذف المفعول الثانى

بقرينة العرف او عرفت انا حالهم حال مسمع منهم من العجز

عنها قوله اى مقدم تلك الطائفة اى الطائفة الاولى من الجماعة

المغيرة قوله وعميدهم عطف تفسير له واشارة الى وجه صحة

كونه بدل البعض بلا ضمير فافهم فعلى هذا يكون قوله انى بالكسر

استينافا فكانه قيل ما عاملت معه بعد العلم به فاجاب

انى كررت عليه فاذا علم حال من هو عميدهم ومعتمدهم

علم حال من سواهم بالطريق الاولى ويحتمل ان يكون مفعول

الضرب على نزع الخافض وفيه ما مر وان يكون مفعولا لفعل

مقدر وهو اعنى فالتقدير فلم انكل عن الضرب لشخص

اعنى

اعنى مسمعا او المصدر آخر منوي تقديره عن الضرب ضربا

مسمعا اى هو ضربه وقال بعض الفضلاء ان اولى المغيرة فاعل

علمت على صيغة الغيبة فالشاعر يصف نفسه بالشجاعة

على وجه التأكيد مستشهدا بعلم هذه الجماعة علما منه بانهم كانوا

بحيث لم يبق لهم مجال الانكار بما يدعيه ولا عذرا وتوهما

ولا تأكيد حال كونه مع الفعل او بدونه اى الفعل والفعل مراد

غير لازم الحذف وبيان وتوضيح لكون الفعل مرادا اذ ح يكون العمل

للفعل لا للمصدر لعدم صحة التقدير بان مع الفعل لعدم استقامة

اقامته مقامه اذ ليس معنى ضربت ضربة او ضربة او ضربا ضربت

ان ضربت كذا ذكره فى شرح لب الالباب واختاره المص وقيل

اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوى ورده المص بانه

هذا يفيد الاولوية لا الامتناع وان كان الفعل لازم الحذف

فيعمل المصدر عند سيبويه لا للمصدرية وكونه مقدرا بان مع الفعل

بل القيامه مقام الفعل حتى جوز تقديم معموله عليه

واستتار الضمير فيه فجعل كالظرف العامل ويعمل الفعل المقدر

عند السيرافى لانه لولاه لم ينتصب المصدر فعلى هذا ايضا

يجوز تقديم المعمول نحو سقيا زيدا ويحو زحرف فاعله

بلا نائب لانّ النسبة الى المرفوع غير ملحوظة في وضعه لانّ الواضع
بنظر في وضعه الى ماهيّة الحدث فقط لا الى ما قام به فاقتضاه
للمرفوع عقلي لا وضعي فلا يحتاج الى ذكره البتة ولا يجوز
هذا المحذوف غير المصدر من الفعل والصفة لكون النسبة
الى المرفوع ملحوظة في وضعه فيحتاج الى ذكره البتة ولا
ولا يضمر فيه اي لا يستتر في المصدر فاعل كما في الفعل والصفة
فلا يرد مثل ضرب زيد او ذلك لما ذكر في المحذوف وقيل لو
اضمر في مفرده لاضمر مثناه وجمعه قياسا على الواحد فلزم
اجتماع التثنيتين والجمعين وهما داجعان الى الفاعل
فيهما بخلاف فاعلة فانه تثنية وجمعا وردّ بمنع المحذور
بما لا مزيد عليه ولا يتقدم معموله لو ظرفا عليه عند الجمهور
وقدروا عاملا مقدما مثل قوله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة
فلما بلغ معه السعي وذلك لانه مقدر باي مع الفعل ومعمول
الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا ما في حكمهما لكن المرضي عند
الرضي والقاضي البيضاوي والمصنف ما سيجيء في بحث المفعول فيه
جواز تقدمه لو ظرفا اذ قد مرّ ان المؤول بشيء لا يلزم ان يكون
في حكمه من كل وجه ان الظرف كالجميع للعامل لما مرّ فيدخل

فيما

فيما لا يدخله الاجانب وقد مرّ انه معمول ضعيف يكفيه رائحة
الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي نحو قولك تعاما انت بنعمة ربك
بمجنون والقياسي السابع الاسم المضاف مطلقا قد مع الاكم
التام لانه تمام قد يكون بالاضافة فيتوقف تمام معرفته عليه
وهو يعمل الجر لانه اما بتقدير حرف الجر ويحمل اعلما ما بتقدير
لكونه فرعه وشرطه اي شرط كونه مضافا ان يكون اسما مجردا
عن تنوينه ولو مقدرا حتى انه لو وجد فيه تنوين لجرد عنه
لاجل الاضافة نحو كم رجل وحواج بيت الله مضافا بالاتصال
الذي يقتضيه الاضافة لكونه علامة التمام ونائبه وهو نون
التثنية والجمع وظاهره مخالف لما ذكره في الاستحانة بحث
المشتق ان حذف نون الاضافة شبيهها بالتنوين لاقيامها
مقامه لانه يقتضي عدم وجودها الا بعد التركيب بالعامل
كتنوين المفرد ليس كذلك بل صيغتها موضوعة قبله كما
حققه في بحث المعرب ولعل مراده هناك انه نائب عما
هو موجود بالقوة القريبة من الفعل اذ لا يمكن نيابته
عن الموجود بالفعل كما يشعر به عبارة القوم حيث جعلوا
اختلال احرفها ذاتيا فاعترض عليهم بانه ليس كذلك فافهم

فانه دقيق لاجل الاضافة متعلق بالكوة او التجريد فتدبر واللام
لايضاف لانها سابقة على الاضافة فتدبر التلفظ فالظاهر سبقها
في الوجود ايضا فلم يوجد التجريد لاجلها وينبغي ان يريد او يحمل
على ما جاز لئلا يرد مثل الضارب الرجل فانه جائز مع عدم الشرط
اذ لا تجريد فيه فضلا عن كونه لاجلها وانما جاز حملا على مثل به
الوجه كما يجيء ولا يخفى ان هذا القيد غير مفيد في المحمول عليه اذ لا
تجريد فيه ولا حمل فيلزم الجواز بدون الشرط الا ان يقوم القائد
غير الشيوع كذا في الامتحان وفيه تحقيق وتدقيق فمن اراد فليرجع
اليه وان لا يكون مساويا للمضاف اليه في العموم والخصوص
بالترادف كحليت واسد او لا كانسان وناطق ولا اخص
منه مطلقا كحيوان وانسان والا فالاضافة تكون بلا فائدة
وهي اي الاضافة مطلقة وليس في كلامه ما يشعر بكونه
بتقدير حرف جر او لا كما في عبارة البيضاوي
واجاد الحاجب عما نوعين معنوية مفيدة تارة للمعنى كما في
اللفظية ولذا اكتفى بهما فقد سماها كابن الحاجب لشرف المعنى
ومقصوديته بالذات وتقدمه بالنسبة الى المتكلم للحدوث
لظاهرا وعكسها البيضاوي لتقدم اللفظ بالنسبة الى السامع

المقصود

المقصود من الكلام ولفظية مفيدة شيأ ما للفظ فقط
ولذا اكتفى بهما فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها
غير صفة اي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة
الى معمولها الذي يعمل فيه عمل فعلها ولا يخرج عن هذه المعمولية
بالاضافة لوجود شرط عملها اي فاعلها ومفعولها سواء
لم يكن صفة اصلا نحو غلام زيد او كان صفة مضافة الى غير
معمولها كما ذكر بقولك وضارب عمرو امس واحترز
بهذا القيد عن مثل زيد ضارب عمرو الآن او غدا وعمرو
حسن الوجه وشرطها اي المعنوية تجريد المضاف اذا كان
معرفة عن التعريف ليدل ليلزم تحصيل الحاصل او المحال فانه كان
ذا اللام حذف لامه وان علما نكر بان يجعل واحد ممن يسمى
بذلك الاسم نحو زيد ناجر من زيدكم واما المضمر والمبهم
فلا يضافان لتعذر تجريدهما واما اذا كان نكرة فلا حاجة
الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد التجرد والخلو عن
التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة نقلا او معرفة
مجردة وهي اي المعنوية اما مع من البيانية وذا كثير قدم
ليدل على بيانية القائدة لان مقصوده الاهم بيانية العامل

تحقيق هو حرف الجر والمضاف نائبه ثم الإضافة وقدم
الشرط عليها للتوقف وجودها على وجوده ان كان المضاف
اليه جنسا لم يقل العموم من وجه مع كونه اخص اشارة الى ان
المضاف اليه في هذه الاضافة يجب ان يكون اصلا للمضاف كما اشار اليه
بالمثال شاملا للمضاف وغيره كما كان المضاف شاملا له ولغيره
لما عرفت انه لا يكون اخص منه مطلقا فيكون بينهما عموم
من وجه نحو خاتم فضة فانه يكون خاتما وغيره كما انه يكون
منها ومن غيرها او بمعنى اللام او غيره اي الجنس الشامل ولو قال
ان كان غيره لكان انسب وهو الاكثر سواء كان مباينا لمجموع
غلام زيد وراس عمرو او اخص منه مطلقا كيوم الاحد او اعم
منه من وجه ولم يكن اصلا كقضة خاتمك مما يذكر مما بمعنى
في كضرب اليوم بلا دخل فيما بمعنى اللام لقلة تقليل اللام
وتسهيلا للقبط ولا يلزم في كونها بمعنى اللام صحة التصريح
بها في الاستعمال بل يكفي صحتها بحسب الوضع فيصح جعل
مثل ضرب اليوم تما بمعنى اللام ولا يحتاج في مثل شجر الاراك
وكل جزء التكلفات البعيدة كذا في الامتحان وتفيد
المعنوية تعريفا للمضاف ان كان المضاف اليه معرفة لا وضعا
المعهودية

لمعهودية للمضاف فيما امكنت وذا في المعرفة دون النكرة ثم
استعملت في الاستغراق وغيره كاللام بعينه مثلا اذا قيل
جاءني غلام لزيد فعناه غلام مخصوص لزيد ومنسوب اليه
من غير اشارة وعهد فيكون نكرة واذا قيل غلام زيد فمعناه
ذلك مع كونه مشارا اليه ومعهودا بينك وبين مخاطبك
اما بكونه اكبر علمائه او اشهرهما او معلوما مخاطبك دون غيره
فيكون معرفة بهذا الاصل ثم استعملت بدونه اشارة
وعهد كالاول فيكون كالنكرة كقولك لقوم امرهم الكتيم
يسيء ذكره الامتحان والمضاف غير غير ومثل وشبه ونحوها مثل
فانها لا تتعرف بالاضافة الى المعرفة لتوغلها في الابهام وانعدام
العهد فيها وفي الاغلب بخلاف خلق الله ومقدوره ومعلومه
فانها وان كانت اكثر منها ابهاما لكنها تتعرف بالاضافة
لكونها للعهد او الاستغراق ولو جود العهد فيها بالاستقراء
او بعلم المخاطب او بانها بعض الغير او اضر واحد تعرفت
لكن جعل الدورة حكم العموم وقيل لا تتعرف اصلا نحو غلام
زيد وتفيد تخصيصا للمضاف اليه نكرة نحو غلام رجل قيل لان
التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل الاضافة

الرجل كان مشتركا بين غلام رجل وامرأة فلما اضيف الرجل
خرج غلام امرأة وقلت الشركاء فيه وردة المضاف بانه التخصيص
فيه لم يحصل من الاضافة بل بالانتساب الى المضاف اليه
بحرف الجر لحصوله بعينه في نحو غلام لرجل وبالجملة الفرق ظاهر
بين غلام زيد وغلام لزيد فيحق ان تسمى معنوية
ولا يظهر الفرق فيه بين غلام رجل وغلام لرجل بل هما كضارب
زيد وضارب زيدا فحصول الفائدة اللفظية دون المعنوية
فما وجه تسمية الاول معنوية والثانية لفظية واقول
نعم حصول التخصيص في غلام رجل قبل الاضافة بالانتساب
المذكور لكنه لما حذف الجار واتيب المضاف منابه وجعل عمله
بحيث انقطع نسبة الى الجار المحذوف وصار جارا اصليا
وعاملا قياسيا كما صرح به نفر انيب الاضافة مناب
الانتساب المذكور وجعل لها تلك الافادة بحيث انقطع
نسبتها اليه وصحة التقدير ليست بموجبة لبلاداء
وحصول الشيء بشيء لا ينافي امكان حصوله بشيء اخر كما ان
الالفاظ المترادفة والمتساوية فحق القول بان التخصيص
حاصل بها ومستفاد منها وتسميتها بالمعنوية لا باللفظية

بخلاف ضارب زيد فان اضافته لما كانت مع وجود شرط العمل
فيه الموجبة للانفصال والتنبيه على المفعول كما اشار اليه ايضا
لم يستحق الانابة منابها بالكيفية المذكورة فلا يحق
القول بان التخصيص مستفاد منها وحاصل بها والتسمية
بالمعنوية بل اللفظية فالفرق ظاهر ومراد التحرير عشل هذا المحال
الاذكياء بانه ايتهم اسرع الى استنباط الجواب من رموزه
الخفية واشاراته الدقيقة ولطائفه الانيقة وعلامة
اللفظية ان يكون المضاف صفة تخرج نحو غلام زيد مضافة
الى معمولها تخرج نحو خالق السموات وكريم البلد ولا تقيد
اللفظية شيأ الا تخفيفا اللفظ فقط والمعنى باق على ما كان قبل
الاضافة لوجود شرط العمل ولذا قيل انما يقدر الانفصال
واما التخصيص في نحو ضارب زيدا ورجل فقد عرفت انه حاصل
بالمعمولية لا بالاضافة ثم التحقيق اما بحذف التنوين من المضاف
فقط او ومقدرا نحو عمرو ضارب زيد الآن او غدا وحواج
بيت الله من اسم الفاعل المضاف الى المفعول ومع حذف الضمير
من المضاف اليه واستتاره في المضاف كما ذكره بقوله وحسن الوجه
اصله حسن وجهه وجمي اللام بدل لكونه اخف منه مخرجا وو

ووصفا غير مضر للتخفيف مثال للصفة المشبهة المضافة
لفاعل ومعمول الدار اسم مفعول دارها مع اسم المفعول المضاف
الى نائب الفاعل واما مجرد نائبه وحده نحو الضارب زيد
والضارب اردع الضمير نحو ضارب بالقلم وضارب اليوم الفرس
واسع نحو الضارب زيد لعدم التخفيف وسقوط التنوين
باللام كما سبق وجاز الضارب الرجل مع عدمه جلالة فيكون
مفعولا لفعل دل عليه جاز وهو جاز او محمولية على المختار في
الحسن الوجه لاشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه
جنسا معرفين باللام وكذا الضارب ذي المال فانه في حكم
ذي اللام وكذا المضاف الى ضميره نحو الرجل الضارب غلامه اصلا تبعا
الحسن وجهه والتخفيف فيه يجوز في الضمير من المضاف اليه و
في المضاف والفاصل من التسعة الاسم المبهم التام بالجملة
الاتية اذ لولاه لم يشبه الفعل التام بالفاعل فلا يمكن من عمل
النصبة التمييز فانه ينصب لشبهه بسبب تمام احد
الاشياء الخمسة الذي يذكر بعده حقيقة او حكما كما في الضمير
المبهم بالفعل التام بالفاعل الذي يذكر بعده حقيقة او حكما
كما في الضمير المستتر ولذا لا ينصب التمييز قوا اللام واذ وجد

فيه

فيه معنى التمام اسما ان لم يضف اليه نكرة اشارة الى اقتضاء
التمييز ابهاما على البصريين لكفاية تاء الزالة الابهام
وعدم الحاجة الى التعويض خلافا للكوفيين على التمييز بيانيين
او على التمييز تشبيها بالمفعول به المجيء بعد التمام ولما وصف الاسم
المبهم بالتمام اراد ان يبين ما به التمام فقال وتمامه ثم تماما
المفهوم بحسب اللغة من تمام الشيء بالشيء كون الفاني جزء من
الاول وهنا ليس كذلك اراد ان يبين ان المراد به هنا ما هو
العرفي لا اللغوي فقال اي كون مجاز بمنع اضافته معنى الى
شيء واتصافه به بكونه باحد خمسة اشياء باء بدل من الفعل
وامتناع اضافته اليه واتصاله فان ذلك قد عرفت من
تمامه بنفسه لا باخر وهو حكم النكرة وذكر ان التمام بنفسه
يكون في الضمير المبهم في الاكثر بان لا يكون لمرجع اذ لو لم يكن مبهما
مثل جاء في زيد فيا له رجلا فلا يكون التمييز عن المقيد بل عن النسبة
كما مثل بالزيد رجلا وذكر في الاغلب فيما فيه معنى المبالغة او
والتفخيم كموضع المدح والتعجب نحو ربه رجلا لقيته اي
لقيت رجلا اي رجلا رد اعلى من قال ما لقيت رجلا وفيه
من المبالغة والتفخيم ما لا يخفى ونحو يا له رجلا اللام للتعجب

وقوله يا له رجلا أما بعده ونحو نعم رجلا زيد ولا يخفى أن التمييز ليه
يكون عن المفرد لأن عدة النسبة إذ لو أريد المعنى لقيل نعم
الرجل وكذا ربه رجلا إذ لا يمكن فيه إرادة المعنى لما مر من اختصاص
رب بالنكرة وفي اسم الاشارة لأنه من المبهمات كقوله ما ذا
أراد الله بهذا مثلا على رأي من قال إنه تمييز عن اسم الاشارة
لا الحال وبالتنوين أما لفظا نحو طاب زيد نفسا أو تقديرا نحو ما قيل
ذهبا واحد عشر رجلا فإنه كلا من غير المنصرف والعدد المركب
وكذا كم وكأين أيضا يمنع عنها التنوين لفظا لا تقديرا لاستحقاقه
لذاته أصل الوضع فمن ثم بنيت الأربعة الأخيرة من السماعي
كما الشيخ عبد القاهر ومن تبعه خلافا لسيبويه ولما كان التمييز لعدد
أحكام مخصوصة أراد أن يذكر بعضها هنا المقام توقيفية
للمرام فقال وميز ثلثة بلا تنوين غير منصرف لكونه علما
لتقسر ما دونه حكما والزائد عليها منتهيا إما عشرة فبل
بل هو مجرور بالاضافة للتخفيف ومجموع ولو من نحو ثلثة
رهط وتمر ليطابق المعدود والعدد نحو ثلثة رجال إلا
في ثلثمائة إلى ثمانمائة فإن التمييز فيها ماءة وهي
ليست بجمع لا لفظا ولا معنى لدلالتها على عدد معلوم

وكاءة

وكاءة القيس مئين أو مئات وهي لا يجوز إذ الأول فلعدم
جواز كونه جمع المذكر السالم ميز العدد فقال ثلثة
مسلمين مثلا لأنه إما وصف وهو قاصر عن إفادة الغرض
من التمييز وهو تعيين الجنس لكونه من الاعراف مبهمة ما فيه
مع بعض الصفات وإما علم ولا بد فيه من اللام والتمييز
نكرة لما عرفت وأما الثاني فلعدم جواز وقوع جمع المؤنث
السالم بعد الثلث وأخواته لكونه خلاف المعتاد الذي هو
وقوع ماهوة صورة جمع المذكر السالم بعدها إلى عشرين
وأخواته ولأنه يلزم عند ذكر ميزها كأن يقال ثلثمائة رجل
مثلا إذ التمييز وهو رجل مثلا المجموع بالالف والتاء وهو
فاعل يكثر لكونه خلافا وهو ولية ماءة صورة لمجموع
بالواو والنون إلى عشرين إلى التسعين فاقتصر على
المفرد مع كونه أخصر قال بعض الكمل لاغناء مفرد آل عن الكثرة
عن لفظ الجمع وميز أحد عشر وأثنا عشر وتسعة
بالرفع وتسعين منصوب لتعذر الاضافة أما في مثل
عشرين فلكراهتهم بقاء ماهوة صورة نون الجمع إلى
يحذف أو يحذف نون غيره إذ حذف وأما في غيره فلكراهتهم

جعل ثلثة اشياء كالاسم الواحد بخلاف نحو خمسة عشر ك
فان المضاف اليه لما كان غير العدد كان منبها على التعدد
وبخلاف نحو ثلثمائة رجل فان اعراب الاولين يمنع الاتحاد
مفردا اما لكونه اخوذ من ثقل التركيب والقلة في الفضلة
او اومميز مائة والاومميز تشتهيها ومميز جمع اي الوفاء
جمع لمائة لا يستعمل مع المميز لا ينصب بل يوضع مفرد لانه قد
يضاف البعضها نحو ثلثة فيحصل التركيب فيرجح الخفة على
المطابقة وحمل المفرد عليه اطرادا للباب ومجرورا بالاضافة
للتخفيف واما قوله تعالى ثلثمائة سنين بلا اضافة والافراد
فحمول على البدل وحذف لمميز اي ثلثمائة سنة نحو مائة رجل
ومئتا جمل والوف درهم والفا درهم والالوف درهم وبنوه
التثنية نحو مئتان سمنا ويجوز في بعض هذين القسمين
ماتم بالتنوين وماتم بنوه التثنية احترز بالبعض عن مثل
احد عشر لعدم جواز الاضافة فيه مع كونه مما تم بالتنوين
الاضافة الى التمييز اضافة بيانية لحصول الغرض مع التخفيف
نحو رطل زيت ومنوا سمن ولا يجوز الاضافة في غيرهما
الى القسمين واما الالف فلما مر من تعذر تجريد المضمر

والاسم الاشارة

فان الاولين معرب
في الثاني بخلاف الاول
فانهما في مبنيان فافهم

والمراد من الاول ما لا اضافة اليه
نحو ثلثة فافهم

واسم الاشارة عرف التعريف وتنكيرها الذي هو شرط
الاضافة المعنوية واما في الرابع فلما مر ايضا من كراهة
ابقاء نونه وحذفه واما في الخامس فلامتناع اضافة الملفاز
ونون شبه الجمع لا نون الجمع مثل الاخيرين اعما لا لوجود
وجوبا فان التمييز بعدها اما ان يكون عن نسبة في شبه
جملة وهو اي شبه الجمع عشرون وزائد الى تسعين بل
تسعين نحو عشرين درهما وبالاضافة نحو ملؤه
عسلا ولا يتقدم معمول الاسم التام عليه لضعفه
في العمل لكونه جامدا والعامل من التسعة معنى الفعل
ولما كان الظاهر من اضافة الملغز الى الفعل كونه مفرغا ما
منه ومدلولا له وهو ليس مرادا هنا اخذ المراد بانه كان مجازا
تسمية للدال باسم المدلول ثم صار حقيقة عرفية بحيث
لا يحتاج الى القرينة بقول المراد منه كل لفظ غير مشتق
ولا مشتق منه في الحال بقرينة انه جعله قسيما لكل منهما وقد
يراد به ما يشملهما كما في تنوين الفاعل يقع به منه معنى
فعل اصطلاحي اي معناه المطابق كما في سلمى والافعال
او التضمن كما في الساتر عذر عذاذ كبره الفاضل الجامي

مطلا معنى الفعل

بيانية

عن

من انه المستنبط من نحو الكلام من غير تصريح به او تقديره
لعدم شموله الاسم الفعل والحرف مع كونهما منه لكن الغالب
اما ماد اخراج الفعل او شبيه عند ذلك الفاضل يخلو الاول
وعما ذكره الفاضل المحقق ايضا من انه المستنبط منه بمعنى
الفعل ولا يكون من صيغته المخرج فعال بمعنى الامر عنه كنزال
وتراك وانما عدوه على ما لا يخفى فاحفظ واحرامن
مع ان بعضا من انواعه يمكن ان يعد منه لدخوله ضابط
كل كما اشار اليه بقوله كل لفظ الخ وبينه التفصيل انه
بعمل كذا تسهيلا للضبط بتقليل الاقسام فمن طريقه
من الفيلسي كالشيخ عبد القاهر ومن تبعه لم يثبت منه
اسماء الافعال اصلا اسماء معاني الافعال لانها لا يفهم منها
الا لفاظ دال معاني هي معاني افعال مخصوصة بخلاف المضاف
ايجاز اذ كره في الامتحان وهو اي اسم الفعل الذال عليه اسماء
الافعال وفي اكثر النسخ وهي والاول اصح لموافقة الضمير
مسماه ويقال ولانه يلزم رجوع الضمير ايضا الى الفعل
بتاويل الكلمة اذ يصح رجوعه الى اسماء الافعال لان التعريف
للماهية لا للافراد التي تدل عليها صيغة الجمع ولا يمكن

ادعاء العلمية

اذ لا يقال مثلا يويد اسماء الافعال بل
يقال انه سلم الفعل وايراد صيغة الجمع للتنبيه على تعدد الافراد
من اول الوهلة ما سلم كان بمعنى الامر قيده لكثرته في الماضي
لم يذكر المضارع لقلة ما كان بمعناه كان بمعنى انتظر واوه
بمعنى اتوجع او صار بمعنى وضع الامر والماضي لم يطرد بقلة ما وضع
لمعناه لان دلالة هذا على هذا المعنى ليست بحسب الوضع بل بحسب
الاستعمال ولذا خرجت عن تعريف الفعل فلو قال ما صاد
كان انسب ولا بد نحو الضارب اسم نقضا على التعريف بما عرفت
انه خارج عن تعريف معنى الفعل الذي هو المقسم ويعمل عمل الفعل
واما كان في عداد اسماء عاجز عن المضاف او التجوز بذكر
المدلول وارادة الدال ولو كان متعين قوله ما كان بمعنى الامر
او الماضي ما كان بمعنى هو الامر او الماضي لكان نصا على ظاهره لكن
لا يساعده ما نقلناه عن الامتحان ولا يتقدم معمولا اي لم
الفعل عليه الا اذا كان المعمول ظرفا فانه يتقدم عاما في الفعل
مطلقا كما يجيء في بحث المفعول فيه وفي اكثر النسخ معمولا عليه
والصواب هو الاول وانما نبهت الثاني كالاول وارجاعها الى
اسماء الافعال كما لا يخفى على من هو سليم البال اما الفاعل

فظ وامّا المنصوب فلضعفه في العمل فانّ المراد به هنا عمله
باعتبار معناه الفعلي وهو ليس بوضع ولو سلم فليس
بأقلّ فلا يبلغ درجة الفعل فيه هذا هو الملايم لقوله ويعمل
عمل مسمّاه واما قول من قال لانّه اما منقول من المصدر
او عن الظرف ومعمول لكلّ منهما لا يتقدّم عليه لضعفه فغير
ملايم لما اصلا الاوّل وهو ما كان بمعنى الامر نحو هاء زيدا
اي خذ وزويد زيدا اي امهل وهلمّ زيدا اي احضره من الافعال
ونحو قوله تعالى هلمّ شهداءكم اي احضروهم ويجيء لازما بمعنى اقبل
نحو هلمّ الينا واصلها لم بمعنى التنبيه عند البصرية وهل
امّ عند الكوفية ومزد عند الحجازية ولا يتغيّر الاحوال
كلّها كما سبق من قوله تعالى هلمّ شهداءكم الآية بني تميم
فانهم يقولون هلمّ هلمّا هلمّوا كما وقع في الحديث الشريف
هلمّوا الاحوايجكم وهات بنيّ اي اعطه وحيهل اصله حيّ
الشريد اي ائته وحيّ وحّه بمعنى اقبل ويعدّى بعلى نحو حيّ على
الصلوة اي اقبل عليها وقد جاء متعدّيا بمعنى اتى وقد ركّب
مع هلا الذي بمعنى الشريد ويكون المركّب ايضا بمعناه فيعدّى
بالى نحو حيهلا الى الشريد وبالباء حيهلا بزيد اي بذكره

وقد يستعمل

بل عارض بغلبة الاستعمال

اي بوضع او بالقبول

اي الفعل

اي الفعل

اي الفعل

ع واما قوله نصوبه فليس بقول
فتصوّر في المقدم ٣٣٢

وقد يستعمل بمعنى اقبل فيعدّى بعلى نحو حيهلا على زيد وبلا زيد اي
دعه وعليكه زيدا اي الزمه بكسر الهمزة ودونك عمرا اي خذه
وتراك زيدا اي اتركه وغير ذلك ممّا نحو امين اسم للجيب ودراكه
بمعنى تأخّر واماماك بمعنى تقدّم واليك بمعنى تنحّ وغير ذلك واشباهه
وهو ما كان بمعنى لماض نحو سبهات الامر اي بعد وشتّان زيد
وعمرو اي افترقا وسرعان زيد وبطآن عمرو اي قرب وغير ذلك
مثل بطآن بضمّ الباء وفتحها وسكون الطاء وفتح النون اي بعد
يقوله وغير ذلك ممّا هو موضوع اي انها غير محصورة فيما ذكر وقال
في بعض تعليقاته انها كثيرة جدّا ما ذكر واحسنها ولا عشر امثالها
تقريبا لم تعدّ اسماء الافعال اي انه لم يصب ومنها اي ممّا هو بمعنى الفعل
الظرف المستقرّ وقد مرّ تفسيره في حرف الجرّ وهو لضعفه في العمل
لا يعمل المفعول به القوي بالاتّفاق ولا عامل التنازع
هو منابه كوجد لا يعمل فيه للزومه ولا الفاعل الظاهر الّا
بشرط الاعتماد واما المستكنّ فلكونه اهلا اعتبار العمل
فيه بلا شرط على ما ذكره في بيان شرط الاسم الفاعل والمفعول
من الاشياء الخمسة وجه الاشراط مامرّ والموصول سيكون
نائبا عن الفعل الذي هو اصل في العمل اذ الصلة لا تكون جملة
الّا

قوله بمعنى صوت اي للتعظيم كما يقال
الا انهم يقولون انها لتزجر والشقاة
بالصوت بعد الدين

اي وقد يحذف الفاعل فانه يجوز وقوعه
عاملا مضمرا في الكلام نحو زيد قام
كما مرّ في محلّه

فيحصل له نوع قوة في العمل وهذا بدل على انه هو العامل لا ما هو
رأي المحققين من ان الفعل المقدر كما زعم البعض وإلا لما احتاج اليه
كما لا يحتاج سائر الحواشي المقدر هو فيها نحو زيد في الدار ابوه
ومررت برجل في كمه كتاب وجاءني زيد وعمامته على رأسه والدار
احد ومافي الدار احد وجارية الذي في الدار ابوه ويجوز في هذه الحواشي
كون الظرف جزأ مقدما وما بعده مبتدأ مؤخرا كما في مثل اقائم زيد
واذا ارتفع الظرف الذي اضافوه ففاعله ضمير مستتر في اية الظرف
مستقل صفة متعلقة بفتح اللام المحذوف ويعمل في غيرها المفعول به
والفاعل الفاهم كالحال والظرف بلا شرط اما في الظرف فلما مر
غير مرة واما في الحال فلكونها في حكم المنسوب فانه يعمل كعمل
اسم المفعول لكونه مأولا به نحو مررت برجل ابوه شتم اخوه اي منسوب
الى ان اباه شتم ويشترط في عمل المنسوب ما يشترط في عمل اسم المفعول
ومنه الاسم المستعار نحو اسدية في قولك مررت برجل اسد علامه
وسلمى علما لامجيء فلذا ان الاصل في الاسم ان يعمل بمعنى المجيء
ومنه كل اسم فيهم منه معنى الصفة نحو لفظ الله في قولنا والله وهو الله
في السموات اي معبود لمن فيهما اي يعبده من فيهما لانه الخالق
فيهما ومنه اسم الاشارة نحو هذا زيد يوم الجمعة امام الامير جالسا

اي الشيء اليه

اي اشير اليه يوم الجمعة امام الامير حال كونه جالسا وليت
ولعل نحو ليت او لعل زيد اليوم الجمعة عندنا مسرورا اي اتمنى
اتى جئ يوم الجمعة عندنا زيد حال كونه مسرورا او قال الرضي
ليس المعنى على تقييد التمني بالحال بل على تقييد خبر هذا اقوال مثل
بقطع بل محمل الامر بين وانما يقول وجروف المشبهة بالفعل
مع انها كلها عندهم حتى مع فعل كما قال وجروف الندا والمو التشبيه
والتنبيه للتنبيه على ان ما يعمل ليس بعامل لعدم السماع
فيه وهو مما لا بد منه ولو نحو فاضربهم وجروف الندا نحو يا زيد
راكبا اي ادعوا وجروف التشبيه لفظا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا
وكانة اسد صائلا او تقديرا نحو زيد اسد صائلا وجروف
التنبيه كما مر من مثال اسم الاشارة الا انه يا وأي يا تنبيه
وجروف النفي كما ولا نحو ما انت بنعمة ربك بمجنون وما انت
بذي علم كاملا وغيرها من مثل ما شانك قائما اي ما تقنع
فهذه المذكورات مع قولنا ومنه كل اسم الا قوله وغيرها تعمل
في غير الفاعل والمفعولية من معمولات الفعل كالحال والظرف
والمفعول معه كما شانك وزيدا وعند البعض لا تعمل المفعول
المطلق ايضا ذكره الفاضل العصام والكل احتراز عن قولنا

مصر عامل المعنوي

كلي فلا وجه لاسقاطه في بيانه القبلي كما اسقطوا والعامل
المعنوي مما لا يكون للسانه في لفظ وانما هو مما يعرف بالقلب
وهو اثنان خلافا للاخفش فانه يجعل ثلثة ثالثها عامل
الصفة والتاكيد وعطف البيان وهو كونها صفة او تاكيدا
او عطف بيان لمرفوع او منصوب او مجرور ودليله اختلاف
الحركتين اعرابا وبناء في مثل يا زيد العاقل فانه لو اتحد العامل
لما اختلفت الحركتان وجوابه انه باعتبار العارض فلا اختلاف
باعتبار الاصل فانه بعض الكبراء وقال بعض المحققين والاشبه ان هذا
الرفع مثل الجر الجوار ودفع للملائكة السجود واعلم قراءة
ابي جعفر للتشاكل والاتباع ليس باعراب والابناء والتسمية
بالرفع والجر مجاز هذا كلامه وقال سيبويه الوصف
بمنزلة الخبر من الموصوف فالعامل يشمل عليهما فالمعنى فيكون
عاملا فيهما قاله ايضا بعض المحققين الاول رافع للمبتدا والخبر
اي يعمل فيهما عمل الرفع لانه لو خلا الاسناد مفهوم كما
يجيء يقتضي المسند اليه والمسند الخبر ويشيهما الفاعل
فالاول لكونه مسندا اليه والثاني لكونه جزءا ثانيا وقد مر
ان سبق العمل على الاقتضاء وهو التجريد للاسم عن العوامل

اللفظية

اللفظية بان لا يكون له عامل لفظي اصلا عاما ما هو المفهوم
بحسب العرف كما يقال جرده زيد عن ثيابه فانه يفهم منه عرفا
انه لا ثوب له اصلا ولو قارنه العامل اللفظي لكان اظهر
واخصر شمل هذا ما منع عما تجريد عن مقتضاه الذي هو
سبق الوجود فلا يلزم خروج عامل مبتدا او خبر لم يسبق عليهما
عامل لفظي ويمكن ان يقال ان هذا ما منع عما تنزيل القوة القريبة
منزلة الفعل او الامكان منزلة الوجود ضيق فلان قسم البر
كما يقال ضيق فلان اذا احفره ضيق الغم يشتد اذا وعلى التنبيه على ان
الاصل كان العامل اللفظي وعدل الى المعنوي فكانه جرد عنه
والمعنى التجريد عنها اذا وجدت واما اذا لم توجد فلا حاجة اليه
بل لا يمكن هذا وقد اكثر النسخ التجرد اي التعري والخلو وهو
الاظهر والاوفق لما تقرر في المبتدا وموافق لما في نسخ
الجامي والمراد بالعامل اللفظي ما يعمل بالاصالة بان يعمل اللفظ
ولا يبطل عمله غيره وان يكون ملحقا بغيره في العمل فدخل
في الحد عامل مثل زيد في حسبك من مثل علمت لزيد قائم
وبحسبك درهم لصدق التجريد عن العامل اللفظي بالمعنى
المذكور عليه اذ في الاول قد بطل التعليق عما عملت فيه اللفظ

وعرية المعنى ليس باصل وفي الخاتم الباء زيد ملحوظا بالاصل كذا
فيهم من الامتحان لاجل الاسناد اليه او اسناده اليشئ يخرج
به نحو زيد الاسماء المعدودة فانه ليس بعامل قبل التجريد
عدمي فعدمه مؤثر اليس بمرضي لعدم صحة كونه فاعل الوجود
عدميا فلا يحسن تشبيه العدمي بالمؤثر وتنزيله منزلته
فالاولى ان يفسر بكون الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا
واجيب بان العوامل علامات لتاثير المتكلم لا مؤثرة وهو
الخاص يجوز ان يكون علامة ويرد عليه ما جعل اولا ايضا انه
اعتباري فعدمه مؤثر اليس بمرضي لعدم صحة كونه فاعل
الوجود في الخارج اعتبارا فلا يحسن تشبيهه بالمؤثر فافهم
نحو زيد قائم والثاني رافع الفعل المضارع وهو وقوعه
بنفسه لا بالتاصب والجازم موقع الاسم كوقوعه خبرا
نحو زيد يضرب او صفة او حالا نحو جاءني رجل او زيد يضرب
فيضرب واقع موقع ضارب لانه الاصل في هذه المواقع
ووقوع المفرد لما سيجئ فان قيل ان ذلك الوقوع بوجوده الماضي
ايضا فلم لا يرفعه قلت لانه بمنع الاصل فلا يكون معمولا
الا في الموضعين كما سيجئ وذلك الوقوع اي وقوع المضارع

بنفسه موقع الاسم انما يكون اذا تجرد عن النواصب والجوازم
بان لا يكون فيه ناصب ولا جازم اصلا فانه اذا لم تجرد عنهما يمتنع
ذلك الوقوع لعدم صحة دخول ناصب الفعل وجازمه على الاسم
وانما ارتفع هو بذلك الوقوع لانه خرج بكونه كالاسم فاعطي له
اسبق اعرابه واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين
واورد عليه انه يقع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما
في الصلة نحو الذي يضرب وفي مثل سيقوم وسوف يقوم وفي خبر
كاد نحو كاد زيد يخرج وفي نحو يد خل الزيداني واجيب عن الاول
والاخيرين بانه فيها واقع موقعا لانه يقال الذي ضارب هو عالم
ان ضارب خبر مبتدا مقدم عليه وكذا دخلا الزيدان وبكفينا
وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب الذي مع تقديره اسما
غير الاعراب الذي مع تقديره فعلا وعن الثاني بانا لا نوافق
موقع الاسم هو سيقوم مع السين لا يقوم وحده
وصار السين كالجزء وجعل سوف في حكم السين لكونه
بمعناه وعن الثالث بانا لا نسلم ان الاصل في الاسم وعدل عنه لما مر
واما عند اكثر الكوفيين فالعامل هو ذلك الوقوع والتجرد لا يرد عليهم
ما ورد على البصريين حتى يحتاج الى تلك التكلفات في التفصي

عنه لكما يرد عليهما التجرد عما ذكر حاصل قبل التركيب لكما
تعريف العامل المعنوي للاسم وقد يجاب عنه بان الفعل
كما في الاسم فلا بد من قد يخرج غير المركب كما في تعريف العامل
المعنوي للاسم وقد يجاب عنه بان الفعل لتوقف فهم معناه
على ذكر الفاعل لا يستقل بدون التركيب معه فافهم فمجموع
ما ذكرنا من العوامل علما ما ذكرنا ستون واما مجموع ما
ذكره الشيخ عبد القاهر ومن تبعه علما ما ذكروا فمائة
زاد ونقص اما الاول فسبعة وخمسون في السماع الثلثة
الاخيرة مع حروف الجر والنفع الجنس واذ اما في كلم المجازات
واثنان في القياسي اسم التفضيل ومعنى الفعل واما الثاني فسبعة
واربعون في السماع ثمانية وعشرون منها افعال اربعة افعال
المدح والذم واربعة افعال المقاربة وثلثة عشر افعال المقاربة
وسبعة افعال القلوب اذا دخل كلما في اول القياسي وهو الفعل
وثلثة عشر منها السماع تسعة منها السماع الافعال اذا دخلها
تاء التانيث القياسي وهو معنى الفعل واربعة منها السماع لعدها
عشرة اذا ركبت مع احد الاعداد التسعة وثانيها كم وتاسعها كذا
واربعة كان اذا دخلها الاسم التام وهو ناسع القياسي

وستة

وستة منها حروف خمسة حروف النداء اذا دخلها تاء التانيث القياسي
وواحد الواو ومع اسقطها لكونها غير عامل على الصحيح
فافهم

الباب الثاني

الذي عمله جزء من الرسالة لفظا او معنى
كائن في بيان احوال المعمول اوفي تحصيل ادراكاتها اعلم اولا ان قبل
الشروع في المقصود الالفاظ الموضوعة لمعنى اذا لم تقع في التركيب
كالالفاظ المعدودة من الاسماء والحروف مثل زيد غلام دار هل
واما الافعال فلا توجد بلا تركيب كما مر فلا تكون معمولة لعدم
العامل كما لا تكون عاملة لعدم المعمولية وقعت في ثلثة
اقسام القسم الاول ما لا يكون معمولا اصلا لا بالاصالة ولا بالقيام
اي لا يكون له اعراب لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا لعدم مقتضيه
وعدم القيام مقام ما يوجد هو فيه وهو اثنان الاول الحرف
مطلقا عاملا او لا بالاتفاق والثاني الاسم غير المضاف عند البصريين
فانه شائع لما حذف عنه حرف المضارعة الذي بسببها صار المضارع
مشابها للاسم مشابهة تامة على ما مر فاعرب وعمل
فيه خرج عنه المشابهة لذهاب سببها جواب لما فعاد الى اصله
وهو البناء الاصلي وقال الكوفيون هو معرب مجزوم بلم مقدرة
سنونية وهي منسية عند البصريين ولذا قال ابو الهيثم موقوف

والقسم الثاني ما يكون معمولا اما ان يكون له اعراب لفظا او
تقديرا او محلا لو جيء مقتضيه وهو اثنان ايضا اي ما لا يكون
معمولا اصلا الاول الاسم مطلقا معربا او مبنيا مع خلاف
على اسماء الافعال قال الامام ابن مالك وتبعه ابن هشام
وجماعة انها
معمولة فيكون لها موضع من الاعراب واختلفوا في تعيين ذلك
الموضع فقيل انها مرفوعة المحل بالابتداء وقائمة مقام الخبر
كما في اقائم الزيدان واختاره ابن الحاجب في ايضاح المفصل
واما
سماء مجردة عن العوامل اللفظية فوجب ان يحكم بالابتداء
ورد بانه ينتقض بجر تعريف المبتدأ جعاوقال الزمخشري فيها
على اقائم مع الفارق اذ معناه مع الاسم وان نابت الفعل
بخلافها اذ ليس فيها من معنى الاسمية شيء بل انتقل الى معنى
الفعلية ولا عبرة باللفظ كما في تسمع في قوله تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه فانه مبتدأ لكونه بمعنى المصدر وان كان لفظه
فعلا بل جملة او منصوبة المحل بافعال محذوفة على المصدرية
اي علم انها مفعول مطلق فرد بنحو زيدا امثلة تقديرا رويدا
وادا زيدا ورد بان تقدير الافعال ينافي كونها اسماء الافعال
ومبنية بل يوجب كونها مصادر معربة كسقيا ورعيا

اذ لا موجب

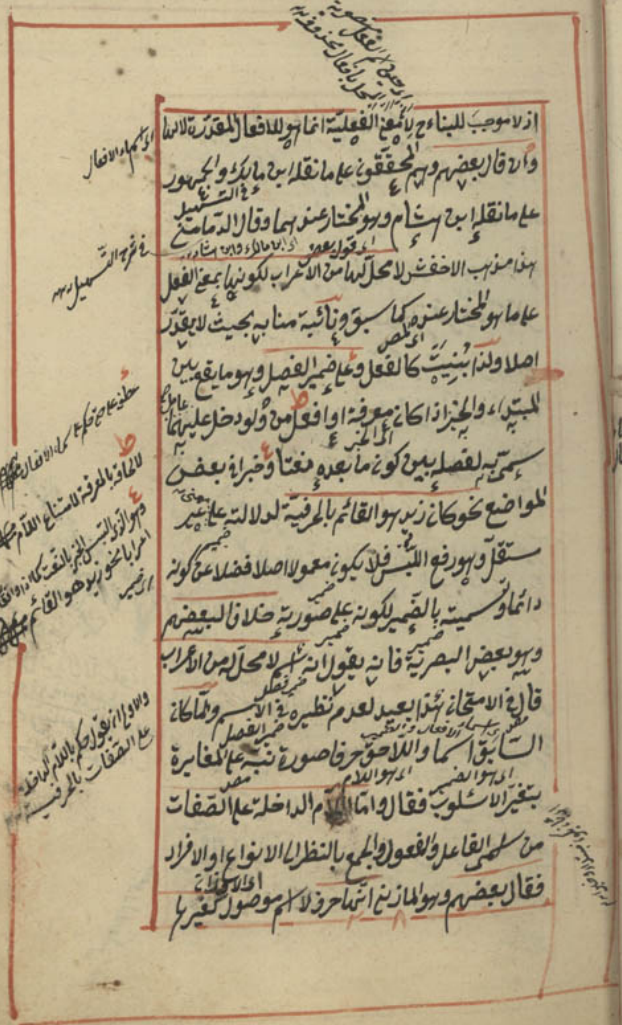

اذ لا موجب للبناء مع تأثير العلمية انما هو للافعال المقدرة لانها
واما قال بعضهم وهم المحققون على ما نقله ابن مالك وهو الجمهور
على ما نقله ابن هشام وهو المختار عندهما وقال الدماميني
هذا مذهب الاخفش لا محل لها من الاعراب لكونها بمعنى الفعل
على ما هو المختار عندهم كما سبق وناشئة منه بحيث لا يقدر
اصلا ولذا بنيت كالفعل وعلى ضمير الفصل وهو ما يقع بين
المبتدأ والخبر اذا كان معرفة او افعل من ولو دخل عليها عامل
سمي به لفصله بين كون ما بعده نعتا وخبرا بعض
المواضع نحو كان زيد هو القائم بالمعرفية لدلالته على تميز
مستقل وهو رفع اللبس فلا يكون معمولا اصلا فضلا عن كونه
دائما وسميته بالضمير لكونه على صورية خلافا لبعضهم
وهو بعض البصريين فانه يقول انه لا محل له من الاعراب
قال في الامتحان هذا بعيد لعدم نظيره في الاسم وان كان
السابق اسما واللاحق حرفا صورة نبه على المغايرة
بتغير الاسلوب فقال واما اللام الداخلة على الصفات
من اسم الفاعل والمفعول والجمع بالنظر الى الانواع او الافراد
فقال بعضهم وهو المازني انها حرف لا اسم موصول كغيرها

اى كغير الداخلة عليها فتكون مما لا يكون معمولا اصلا بل المعمول
ح مدخولها وقال الاكثرهم وهو غيره هي اسم موصول لا حرف بمعنى
الذي في المذكر والتي في المؤنث فتكون مما يكون معمولا دائما فلا
يدل ما من اعراب مع انه ليس فيها بالنظر الى موصولها فبين وجهه
بقوله اقطع اعرابها اى اللام لما بعدها بانتقال او المضاف انتقال لان انتقال
ما بعدها من الفعلية الى الاسمية لكراهتهم دخولها على
الفعل لكونها في صورة الحرف فاصل جاءني الضارب زيدا جاءني
الذي ضرب زيدا فالاول اى الذي معمول لكونه فاعل جاءني والثاني
اى ضرب غير معمول لكونه ماضيا واما ان كان اصله جاءني الذي
يضرب زيدا اظهر في التمثيل فلما غير هذا الكلام بان غير
الذي الى اللام وضرب الى ضارب وقيل جاءني الضارب صار الاول
اى الذي في صورة الحرف اى حرف التعريف وهو اللام وان كان في المعنى
والحقيقة اسما والثاني اى ضرب في صورة الاسم اى اسم الفاعل
وان كان في الحقيقة والمعنى فعلا فانعكس الحكم بان انتقل الاسم الاعراب
المحل من الاول الى الثاني وصار لفظيا لعدم اللبس فيه كما في الاول
بترجيح الجانب اللفظي على جانب المعنى في الاعراب الذي هو حكم لفظي
فالاعراب في الحقيقة للاول الذي هو المعمول وان ظهر في الثاني

الذي هو

فلما غير ذلك لما كان
اى ضرب في صورة الاسم
محلا منصوبا فيه بسبب
جزائك وهو صار

التي هو ليس بمعمول ولا منافاة بين هذا وبين ما قلناه آنفا من
الترض فافهم ولا تكن من الغافلين والثاني من الاثنين الفعل
المضارع المتصل به نون جمع المؤنث او نون التاكيد المباشرة
بعد الوقوع في التركيب لا يخلو اعن الجازم او الناصب او الواقع
موقع الاسم والقسم الثالث من الاقسام الثلثة ملحق
الاصل في انه لا يكون معمولا لكنه قد يقع موقع القسم الثاني وهو
ما يكون معمولا دائما فيكون معمولا وهو اول القسم الثالث اثنان
ايضا اذ القسم الثاني الاول الماضي فانه اذا وقع بعد الحروف المصدرية
يحكم على محله بالنصب واذا وقع بعد الجازم شرطا او جزاء
بدون الفاء وبغيرية لمثل الذي لا يعتبر الجزم في محل الماضي بل
في محل الجملة كما يجيء يحكم على محله بالجزم لظهور ذلك الاعراب
في المعطوف على ذلك الماضي نحو اعجبني ان ضربت انت وتقتل
بالنصب عطفا على ضربت المنصوب محلا لوقوعه موقع تضرب
المنصوب لفظا واذ ضربت وتقتل بالجزم عطفا على ضربت
الواقع موقع تضرب المجزوم شرطا ضربتك واقتل بالجزم
عطفا على ضربتك الواقع موقع اضربك المجزوم جزاء وفي
غير هذين الموضعين لا يكون الماضي معمولا لعدم مقتضى الاعراب

والثاني من الاثنين الجملة وهي على قسمين فعلية وهي
الجملة الفعلية على ما هو رأي صاحب اللباب ومختار الملخص
في هذا الكتاب الجملة المركبة من الفعل لفظا اي صريحا او تقديرا
وبدون اداة الشرط او بها او مع ولو اريد بها ما يفهم منه
مع فعل مشتملا على النسبة التامة بقرينة كون الكلام
في الجملة مشتقا او غيره بقرينة الامثلة وفاعله نحو
ضرب زيد مثال لما كان الفعل فيه لفظا بدون اداة الشرط
وان تكرر مذاكرة مثال لما كان الفعل فيه لفظا بها ولا يخرج
عروضها عن الفعلية ولا يستحق ان يعد قسما آخر من
الجملة والا لاستحق بعروض التردد مثلا اما ان يكون العود
زوجا او فردا او الخبرية او الحالية او نحوها وخرج عن
الاسمية ما يعرضه حرف عامل واستحق ان يعد قسما
آخر من الجملة فيكون الاقسام حينئذ اربعة وبيانه زيد مثال لما كان
الفعل فيه مع غير مشتق سلم فعل وقائم الزيدان مثال لما كان
الفعل فيه مشتقا ثم انهما يخرجان من الفعلية ويدخلان
في الاسمية ان قدرت الاولى بما كان جزؤه الاول اسما مطلقا
كما هو رأي الجمهور وهو المشهور وفي الدار زيد مثال لما

كان الفعل فيه مع غير مشتق ظرفا فادراجه اياها في الفعلية
لكون الظرف فيه مع الفعل لا لكونها مقدرة بفعل كما زعم
البعض فلا يرد عليه ما اورده على هذا البعض في الامثلة
وان قدرت بفعل لكن جعل الظرف مقامه وانتقل الضمير اليه
وجعل العمل له ولذا اشترط البصريون فيه الاعتماد والفعل
لا يحتاج اليه لا ملفوظا ولا مقدرا فلما امتازت بهذه
الاشياء استحقت ان تجعل قسما برأسها فلا مخالفة
بين كلاميه كما ظن وسميت وهي الجملة المركبة
من المبتدإ والخبر او من اسم الحرف العامل وخبره نحو زيد قائم
فان اريد بالجملة مجرد لفظها من غير اعتبار دلالتها على
معناها فلا بد له اي للفظها من اعراب لكونه في حكم
الاسم المفرد لكونه مؤولا به كما اشير اليه بقوله اي هذا اللفظ
حتى يجوز وقوعها اي الجملة التي اريد بها لفظها في كلام
اي موضع وقع الاسم المفرد فيه فتقع تلك الجملة مبتدأ
وفاعلا وتابعه وغير ذلك مما ذكر من المفعول واسم
باب كان وان وغير ذلك نحو زيد قائم جملة اسمية
اريد اللفظ ونحو يقع زيد قائم اي هذا اللفظ فاعلا

وجعل زيد قائم نائب الفاعل ومعناه اي مما ذكر من الجملة التي
اريد بها لفظها مقول القول نحو قولك زيد قائم وان قيل لهم
امنوا لكن موقعه ليس موقع المفرد فنقول ذلك لفظ اشتراك اليه كسر
ان فيه كما سبق قلنا فصل عما قبله ومنه وكذا اي كما
ذكر من الجملة التي اريد بها لفظها انه لا بد له من اعراب
الجملة انه اريد بها معنى مصدرا اما بوسطة ان بالفتح
والتشديد او ان بالفتح والسكون وما المصدرية
صفة للاخيرتين كقولك بلغني انك قائم او قيامك وكقوله
وان تصوموا خير لكم فيه ضير لكم نحو اجلس
ما دام زيد جالسا او مدة دوام جلوسه او بغير ذلك
بلا واسطة نحو الجملة التي اضيف اليها من الجمل
التي اسند اليها اما اذا اريد بها مجازا مطلقا
الحدث الدال عليه ضمنا بلا نسبة تامة فلا يرد
انه يستفاد من التفاسير الآتية ان المراد ليس مطلق
الحدث بل الحدث مع النسبة واراد بها تقتضي امتناع
كون الجملة مضافا اليها ومنه اليها كما تقتضيه
اراد بها مع الزمان على ما صرح به الفاضل العصام في حاشيته

انوار التنزيل

انوار التنزيل لا يقتضي للامتناع التامة لا المطلقة
كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم اي يوم نفع صدق
الصادقين قال الفاضل العصام اختلفوا ان المضاف اليه في
مثله الفعل او الجملة مع الاتفاق على انه هو الجملة الاسمية يتمامها
اذا وقعت مضافا اليها والمحض صحيح الغاية والاستحقاق والقائم
انه الجملة بلا تاويل كما اشار اليه في توجيه المضاف اليه وبينته
فيما علقه عليه فيخالفه ما ذكره هنا ويحمل انه الجملة بتاويل
الاسم فلا يخالفه وفي كلامه موضع اخر اشارة اليه ايضا
كما لا يخفى على من تتبع كلامه ونحو قوله تعالى ان الذين كفروا
سواء عليهم يعم الاستواء نعت به كما نعت بالمصادر
مبالغة كما في قوله تعالى قالوا الكلمة سواء بيننا وبينكم
عليهم متعلق به اي عندهم وهو مرفوع على انه خبر ان وقوله
ءانذرتهم ام لم تنذرهم مرفوع محل آما على انه فاعل اوانه
مبتدا وذكر خبره قدم عليه استئناف بيانية فالجملة خبر ان
ان الذين كفروا مستو او سيان عندهم عدم الجدوى
انذارك وعدم انذارك وفيه اشارة الى ان المراد بالجملة
هنا المصدر المضاف الى الفاعل والى ان البهرة وام مجردتان

التي للفاجأة وتنوب مع الجملة الاسمية مناب الفاء الرابطة
لان معناه ينبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء
التعقيبية كقوله تعالى تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم
اذا هم يقنطون نحو ان تكرمني فاذا انت مكرم فتكون الجملة الواقعة
بعدها جوابا للشرط جازم مجزومة المحل لكونها جوابا للشرط
جازم والامتناع الجزم لفظا وكونها تقديرا فيكون محلا ويجيء
الفرق بين المحلي والتقديري انما وقع صفة لنكرة لعدم صحة
وقوعها صفة لمعرفة لكونها في حكم النكرة لصحة تأويلها بها
نحو جاءني رجل ابوه قائم فيصح التأويل بقائم ابوه او
معطوفة على مفرد نحو زيد ضارب ويقبل ابوه قائم
او معطوفة على جملة لها محل من الاعراب نحو زيد ابوه قائم
وابنه قاعد وقع بدلا من احدهما اي المفرد والجملة التي
لها محل من الاعراب لكونها او في منزلة تأديتها مثل
قوله تعالى وسروا النجوى هل هذا الا بشر مثلكم فان بدل
من النجوى في قوله تعالى وسروا النجوى الذين ظلموا كما
قيل وقيل تفسير له وقوله تعالى لا يؤمنون فانه بدل على وجه
من قوله تعالى سواء عليهم أانذرتهم ام لم تنذرهم

لا يؤمنون

لا يؤمنون لكونه او في منزلة تأديته المراد الذي هو عدم حصول
الايمان منهم اصلا فانه يدل عليه مطابقة بخلاف ما يدل
قبله فانه يدل عليه التزاما وبيانا له على وجه كما صرح به افاضل
العصام في حاشية انوار التنزيل لكونه اوضح منه واما الامثلة
التي اوردها المعانيون فهي مما ليس له محل من الاعراب
فيحتاج ايرادها في هذا المحل قائما فقصد تصوير وقوع الجملة بدلا
او بيانا او تأكيدا لا تمثيلا لما هو تابع لما له محل من الاعراب
او تأكيدا للثانية اي الجملة التي لها محل من الاعراب نحو
زيد ضرب ضرب وزيد ابوه قائم ابوه قائم او بيانا لها اي
للثانية لخفائها على رأي ايراد اهل المعاني وقال ابن
هشام في مغني اللبيب في بيان الفرق بينه وبين البدل
انه لا يكون جملة ولا تابعا لها كالنعت بخلاف البدل
وقال في موضع آخر ومما يثبت الجمهور وقوع البيان
والبدل جملة فيكون اعرابها على حسب اعراب المتبوع
انكان اعرابه رفعا فاعرابها او نصبا فنصب وان جرا
فجر وان جزما فجزم ولما بين احوال الجملة بنوع تفصيل
فكان في نوع حرج وغموض اراد ان يبين محصولها على وجه

الاجمال ليسهل ضبطه وحفظه بلا اهمال فقال فظهر من
هذه الجملة اي من قوله فاذا اريد بالجملة الخ ان الجملة قسمان
قسم هو تأويل المفرد فيكون له اعراب ما كان موضع كالمفرد اذ
الكلام في الالفاظ الواقعة في التركيب وذلك القسم ايضا
اي كالجملة مطلقة فيما ذكر الاول ما اريد به لفظه والثاني
ما اريد به معنى مصدر وقسم من الجملة صرح بها مع ظهور
تقسيمها لبعدها وليلا يتوهم من اول الامر ان هذا
قسم من القسم الاول منها لا يكون تأويلا بالمفرد بالتأويل
المذكور واذا صح كونها تأويلا بغيره فلا يكون معمولة بجميع
المواضع لاستقلالها بالافادة لان خمسة مواضع خبر
ان خبكان ومفعول ثاني او ثالث وجواب شرط عازم مع الفاء
او اذا وحال وتابع لمفرد او جملة لها محل من الاعراب ثم
ذكر بعد ما علمت ما لا يكون معمولا وما يكون معمولا اعلم ان
المعمول على نوعين معمول بالاصالة ومعمول بالتبعية اريد
تبعا وهو بمعنى التابع ومشترك بين الواحد والجماعة
النوع الاول من النوعين وهو المعمول بالاصالة اربعة
اربعة اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور ومجزوم اما المرفوع

فقه

فقه ثمانية منها السماء اربعة اصول واربعة
ملحقة بها واحد منها الفعل المضارع الاول الفاعل قدمه
لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه في الاغلب جزء الجملة
الفعلية التي هي اصل الجمل لانها اشد امتزاجا لان اول
جزئيها الفعل وهو لكون النسبة الى الفاعل معتبرة في وضعه
يقتضي الارتباط لذاته به من اول الامر بخلاف المبتدأ
فانه اسم مستقل لا يقتضي لذاته ارتباطا بشيء ولان
عامله اقوى لكونه لفظيا مثله ومناسبة العامل مع المعمول
موجبة لقوة عمله اذ هو الرفع فيكون اقوى المرفوعية
من المبتدأ وهو امارة الاصالة واذا ثبت اصالته بالنسبة
الى المبتدأ الذي لا نزاع في اصالته بالنسبة الى ما سواه من المرفوعات
غير النائب يثبت اصالته بالنسبة اليها بالاشبه واما
اصالته بالنسبة الى النائب ففي حق البيانة وقيل اصل
المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المسند
اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بجامد
ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم
عليه الا بالمشتق وفي اي افادة هذين الوجهين

قوله لان الكلام الخ علة لقوله فظهر من الخ
اي انما قسم بما ذكر لان الكلام الخ

مطلب ببيان المعمول المرفوع

اصالة المبتدإ في المرفوعية التي هي المطلوبة غير طارئة بالنظر
من الاول لافادة الاصالة كونه مسندا اليه ومن الثاني
افادة الاقوية كونه محكوما عليه وبما غير مطلوبين
هنا كما لا يخفى وهو اي الفاعل ما مر مرفوع وكونه محلا بقرينة
المقسم اسند اليه بقرينة قوله او ما بمعناه اذ منه
ما ليس له نسبة تامة الى الفعل الاصطلاحي خرج به نحو يقوم
او ما بمعناه المبتدإ لانه ما اسند اليه ليس بفعل ولا بمعناه
بل جامد او مركب مع المرفوع سواء قدم الخبر او اخر ولذا
لم يذكر التقديم كما ذكره ابن الحاجب التام خرج به ما اسند
اليه الناقص لانه لا يسمى عندهم فاعلا عندهم بل مسمى له
كما مر المعلوم خرج به النائب قبل ذكر المعلوم يقع عن التمام
للاستلزام او قوله دلالة التزام مع كونه احد التعريفات
عالما زعناه المتأخر عن المتقدم مما لا بأس به كما لا يخفى
او ما يلابس بمعناه من الصفات والمصدر واسم الفعل
والظرف المستقر وبما عرفت انه ما عبارة عن مرفوع
اندفع ما اورد عليه من ان الحد منتقض منعا
لدخول المفعول به فيه لوجود النسبة الوقوع التي هي

نوع

نوع من مطلق النسبة فيه فلا بد من التقييد بنسبة وصفية
ليخرج الوقوعية وقال في الحد الصحيح ما نسب اليه
المعروف او شبهه بنسبة وصفية فان قيل قد صرح فيه ايضا المحدث
كون ما عبارة عن مرفوع لا يفيد للمبتدإ فالمنع لان الغرض من الحد
معرفة محدود لا جراء اعراب مخصوص وهو الرفع هنا ولو
عرف الحد به لزم الدور قلت نعم لكن قد بين في هذا الكتاب
اولا كونه معمولا ومرفوعا بما مر ببيان جميع العوامل
وكيفية اعمالها وسيأتي مطرادا ان الفعل وما بمعناه يرفع
معمولا ثم ساق الكلام لتفصيل وتمييز بعضه فكون ما عبارة
عنه مفيدا ما وقد صرح ايضا انه مثلا زيد مفيد لمن عرف
كم مرفوع او المنصوب بلا قيد او غيره او احتاج الى مجرد معرفة
الاصطلاح بخلاف مختصر الكافية حيث لم يسبق فيه ذا
البيان فاورد عليه ما اورده نحو ضرب زيد مثلا كالمسند
اليه الفعل التام المعلوم واقائم الزيدان مثلا كما نسب
اليه ما بمعناه نسبة تامة لما برئية جملة فعلية ومثال ما
نسب اليه ما بمعناه نسبة غير تامة نحو زيد قائم ونحو
قائم ابواه وغير ذلك وبسمات زيد او بعد مثالا ما

اسند اليه بمعناه من اسم فعل اسناد اتاما لمقارنة
جملة فعلية والثاني من التسعة نائب الفاعل عدل عن قولهم
مفعول ما لم يسم فاعله لكونه اخصر وهو ظاهر فانه
لا يتناول نحو ضرب زيد ويهما اصلا بخلاف قولهم
فانه يتناولهما ويجب العدول الاضاح اللفوي مع انه ليس منه قوله
لئلا يقع الفصل بين النائب والمنوب وهو مامر فوع ولو
محلا اسند اي نسب اليه الفعل خرج بنحو بقوله او ما بمعناه
المبتدأ العام خرج به ما اسند اليه الناقص المجهول خرج به الفاعل
او ما بمعناه من اسم المفعول نحو ضرب زيد وامضروب الزيدان
ونحو زيد مضروب او مضروب غلامه او هل ضرب ابوه ولا يكونان
اي الفاعل والنائب الا اسمين او ما في تأويلهما اي الاسم المدلول
عليه بالاسمين لكونهما مسندا اليهما غير الا ان النائب قد يكون
جارا ومجرورا وقد سبق ان المتعلق قد يسند اليهما فيكون
المجرور مرفوع المحل علة انه نائب الفاعل نحو مر بزيد فيجب ايراد
عامله اي النائب الذي هو جار ومجرور ونكيرين لانه ما حيث
هو هو لا يكون مثنى ولا مجموعا ولا مؤنثا فلا وجه لتثنية
عامله وجمعه وتأنيثه وان كان المجرور ضميرا مثنى او مجموعا

او مؤنثا

او مؤنثا بخلاف الفاعل ونائبه الذي ليس كذلك فانه كلا منهما
اذا كان ضميرا مثنى يثنى عامله واذا كان مجموعا يجمع واذا كان
مؤنثا يؤنث ولا يجوز تقديمهما على عاملهما بالاستقراء و
قبل الفاعل لئلا يلتبس بالمبتدأ وقيل لانه كالجزء الثاني من
عامله ولا يجوز ان النائب لاخذه حكم المنوب وفيه بحث لا يليق
بيانه في هذا الكتاب ولا حذف فيهما مع الكون النسبة ماخوذة في
مفهوم عاملهما وضعا سواء المصدر فلا يفيد بدونهما الا
من المصدر وقد مر بيانه حذفهما معا منه وكلا منهما من الفاعل
والنائب قسما ان مضمر وهو ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب
تقدم ذكره او سيعين ومظهر وهو ما ليس كذلك فالمضمر الذي
هو قسم منهما ايضا اي كلا منهما على قسمين مستتر اي منوي
غير ملفوظ حقيقة لعدم وجوده اصلا بل حكما بان حكم بملفوظ
تقديرية لوجود آثار اللفظ فيه من كونه فاعلا او مؤكدا او معطوفا
عليه وغير ذلك وبارز متصل بقرينة ما سيأتي من التفصيل
وهو لفظ حقيقة سواء مستقل فالمستتر ايضا اي كالمضمر
قسمان واجب الاستتار بحيث لا يجوز ابرازه ولا يسند
عامله الا اليه الا اسم ظاهر كما في وجائز الاستتار بحيث يسند

عامل تارة اليه وتارة الى اسم ظاهر والاول اوجب الاستتار
يكون في المتكلمين دون المتكلم وحده مطلقا ومع غيره كذلك
والمخاطب المفرد المذكر ولوامرا او نهيا بخلاف المخاطبة المفردة
فانه اياه فيهما بارز فاعل عند الجمهور كما يجيء ومن غير الماضي
فانه كلا منهما يبرز في المتكلمين والمخاطب المفرد مذكرا كان او مؤنثا
من الماضي الذي هو اصل بالنسبة الى المضارع وما يتفرع عنه فلا يبرز
في متكلمية ومخاطب المفرد المذكر مع كون كل منهما اصلا قويا
لكون المتكلم مبدأ الكلام والمخاطب منتهاه لئلا يلزم ذو الاصل
بل يستتر لانحطاط درجته عنهما فانه البارز لكونه لفظا حقيقيا
صرفا وفيه فضيلة فيما اتصل بخلاف المستتر
فانه ليس كذلك كما مر فيكون فرعا ضعيفا فلا يفيد مزيته
وفضيلة فيما اعتبر فيه بل انحطاطا ونقيصة ولذا لم يبالوا
بمساواته بين الاصل والفرع في الاستتار في الغائب المفرد
مذكرا او مؤنثا الذي هو فرع بالنسبة الى المتكلم والمخاطب
لعدم دخله في تحصيل الكلام ولا يظهر ايضا لكون المظهر للغائب
وهو خلاف ما يقتضيه صيغة المتكلم والمخاطب فوجب الاستتار
لعدم المجال لغيره نحو اضرب للمتكلم وحده ونضرب للمتكلم
مع غيره

مع غير المخاطب المفرد المذكر وفي اسم فعل الامر نحو نزال بمعنى انزل وصه
وصه بمعنى اسكت والفوه وحكم حكم مسماه ولذا لا يجب
الاستتار في اسم فعل الماضي بل يجوز نحو هيهات الامر زيد وزيد هيهات
وفي افعل التفضيل في غير مسئلة الكحل اذ فيه لا يرفع الظاهر لما سبق
فيجب الاستتار نحو زيد افضل من عمرو وفي اسم الفاعل واسم المفعول
وملحقاتهما من الاسم المستعار والمشبوهة الصفة
المشبهة والظرف المستقر اذا لم يوجد شرط عملهن في الفاعل
ولو حكما كما في اسم المفعول وما بمعناه الظاهر واما اذا وجد فلا
يجب الاسناد هاتاره اليه واخرى الى المستتر وحينئذ لا يجوز اسنادها
الا البارز لان البارز المرفوع المتصل مختص بالفعل لا يوجد فيما
يشبهه لانحطاط درجة الفرع عن درجة الاصل بمنع هذا الضمير
عنه نحو جاءني ضارب او مضروب او سلس او مجتر او ناطق
او هاشمي منسوب الى هاشم او حسن وخوفي الدار زيد فانه
زيد مبتدأ مؤخر لا فاعل الظرف لعدم شرط عمله انما اعاد
نحو هنا ولم يقل وفي الدار زيد عطفا على جاءني لدفع توهم
ان يكون زيد معطوفا على ضارب والظرف لغوا متعلقا بجاءني
ثم انه يكون هذا المثال من واجب الاستتار بحيث اذا لا يلزم من عدم

جواز عملة زيد لعدم جواز عملة ظاهر آخر عنه جعل زيد مبتدأ
مؤخرا لجواز في الدار غلامه زيد والاضمار قبل الذكر جائز سنا
لتقوم زيد رتبة وقد جعل فيما سيأتي مثل زيد في الدار من جائز
الاستتار لجواز زيد في الدار غلامه والفرق تحكم فافهم ويكون
في تثنية اسم الفاعل والمفعول مذكرين او مؤنثين او جمعهما
السالم مذكرا او مؤنثا كونا او زمانا مطلقا غير مقيد بوجود
شرط العمل فيهما ولا بعدمه وسيجيء في كلامه ما يدل عليه
ومن قال مذكرا او مؤنثا فقد بعد عن المرام ولم يرد حق المقام
كما لا يخفى على ذوي الافهام وانما وجب الاستتار فيهما لانه
تثنيتهما وجمعهما السالم كتثنية الفعل وجمعه القولة
فكما لا يجوز اسناد تثنية وجمع الى الفاعل الظاهر لئلا يلزم تعدد
الفاعل في الظاهر والتأويل البعيد كذلك لا يجوز اسناد
تثنيتهما وجمعهما اليه وانما لم يلزم ما لزم في تثنيته وجمعه
للمتابعة المذكورة نحو جاءني رجلان ضاربان او مضروبان
او رجال ضاربون او مضروبون ولم يتعرض لمثال ما لا يوجد
فيه شرط العمل لظهوره مما سبق من مثال المفرد وخرج عدا
وخلا فعلين وهو الاكثر احترازا عن كونهما حرفي جر اذ

لا يتصور

لا يتصور الاستتار فضلا عن الوجوب وفي ما عدا وما خلا
ما فيهما مصدرية مختصة بالفعل فلا احتمال لكونها حرفي
جر وفي ليس ولا يكون في باب الاستثناء اي حال كونه كلا واحد
منهما عدا الا يكون فيه وانما وجب ليكون كالآة عدم الفصل
بينها وبين المستثنى ولذا لا يتصرف الافعال نحو جاءني
القوم عدا اي جاوز المجاوز الجائي منهم زيدا او ليس الجائي منهم
زيدا او لا يكون الجائي منهم زيدا او التفصيل سيأتي في بحث
الاستثناء والثاني اي جائز الاستتار يكون في الغائب المفرد
والغائبة المفردة نحو زيد يضرب او يضرب او ليضرب او لا يضرب
مثال الغائب المفرد وهند تضرب او تضرب او لتضرب او لا تضرب
مثال الغائبة المفردة ويقال ضرب زيد وكذا البواقي فانه يقال
ايضا يضرب او ليضرب او لا يضرب زيد وضربت او تضرب او لتضرب
او لا تضرب هند فلا يستتر في ضرب لوجود الفاعل الظاهر فلو
استتر لزم تعدد الفاعل وفي شبه الفعل عطفا على قوله في
الفعل وما ذكر من اسم الفاعل والمفعول وما بمعناهما والصفة
المشبهة وافعل التفضيل والظرف المستقر اذا وجد شرط عمله
في الفاعل النائب غير التثنية والجمع المذكورين من تثنية اسم الفاعل

والمفعول وجمعهما فانه يجب الاستتار فيهما مطلقا وقوله
اليه فيما سبق بقوله مطلقا كما بيناه نحو زيد ضارب او مضروب
او ساط ناطق او هاشمي او حسن او في الدار ويقال زيد ضارب
غلامه وكذا البواقي فانه يقال ايضا زيد مضروب غلامه او ساط
ناطق غلامه او هاشمي غلامه او حسن غلامه او في الدار غلامه
فلا يستتر الضمير لما مر آنفا واما البارز المتصل ففي ثنانيه
الافعال وهو اي البارز المتصل الذي في ثنانيها الالف نحو ضربا
وضربتا وضربتما والميم مزيدة لدفع الالتباس بالف الاشباع
والتاء للخطاب وقيل انه تاء وحدها كما في المفرد والالف علامة
التثنية وقيل انه الالف مع الميم والتاء للخطاب ويؤيد الاول
موافقة الثنائية كون الفاعل في كل منهما الفا ويقربا
وتقربا ولتضربا واضربا ولا يضربا ولا تضربا وفي جمعها اي الافعال
المذكر فهو اي البارز المتصل الذي في جمعها المذكر الواو نحو ضربوا
وضربتم اذ اصله ضربيوا بدليل عود الواو عند اتصال الضمير
نحو ضربتموه زيدا لان الميم ليطرد بتثنية ولئلا يلتبس الواو
الاشباع في الوقف بالمتكلم وحده وحذف الواو لان الميم معها
بمنزلة الاسم لشدة اتصالها بالاخرة حتى جعل البعض

مجموعها

مطلق ضمير البارز المتصل

زيدت الميم في ضربتما لان الضمير
حتى لا يلتبس بالف الاشباع في مثل
قوله اشكل احوذي وهو كالتي
وضحكوا وصاروا الالف كيلا تتوا

وضمت التاء وفتحت في ضربتما لانها ضمير الفاعل
وفتحت التاء في الواحد نحو ضربتُ فتحتها
من الالتباس بالتاء التي هي علامة التثنية

لانه لو لم يحذف لاجتمع
ضمير الواو

مجموعها اسما حقيقة ولا بوجه اخر الاسم ولو تنزيلا غير
هو واو وما قبلها مضموم لاستثقالها ولو لم يحذف لكان على
خلاف ما عليه كلامهم وحذف الالف المكتوبة ايضا لعدم الاحتياج
اليها واسكن الميم لان ضمها لاجل الواو ولما حذفت بقي الميم
على اصلها الذي هو السكون ويضربون وتضربون ولتضربوا
واضربوا ولا يضربوا ولا تضربوا وفي جمعها اي الافعال
المؤنث وهو اي البارز المتصل الذي في جمعها المؤنث وهو النون
نحو ضربن وضربتن انما شدد النون فيه لان اصله ضربنما
حذفوا علامة التثنية وقلب الميم نونا لقربه منه فخرج فادغم
ويضربن وتضربن وليضربن واضربن ولا يضربن ولا تضربن
وانما ابرز ضمائر التثانية والجمعين ولم يستتر لان
صيغة الفعل لا تدل على فاعل مثنى او مجموع بل على فاعل مفرد
كما في الغائب المفرد والغائبة المفردة اذ ليس في صيغة علامة
التثنية والجمع كما في الصفة وفي المخاطب المفرد مذكرا كان او
مؤنثا والمتكلم وحده في الماضي وهو اي البارز المتصل الذي فيهما
التاء نحو ضربت ملتبسا بحركات التاء الثلث والمتكلم معه
غيره في الماضي وهو اي البارز المتصل الذي فيه نا نحو ضربنا وجه

فاعرفه

الابراز فيه مرة في المخاطبة المفردة غير المؤنثة وهو الياء البارز المتصل
فيها الياء عند الجمهور انما ابرز فيها لئلا يلتبس المخاطب
المفرد ولم يكتف مع انه البارز اصلا قوي مناسب للمذكر الاصل
القوي لان الياء وان كان اصلا قويا من حيث كونه بارزا
لكنه فرع من حيث مجيئه للتانيث فيناسب المؤنث الذي
هو الفرع الضعيف ليكون اعراب الاصل اصلا وهو الحركة واعراب
الفرع فرعا وهو الحرف الذي هو النون هنا ولو لم يبرز لم يكن
الاعراب بالحرف لان كونه ضمير المفرد مع كونه اثقل من الالف
الذي هو ضمير المثنى مخالفا للقياس اذ القياس كون الاول اخف
من الثاني فلا يليق بالاصل الذي هو المخاطب المفرد ولذلك
ذهب الاخفش الى ان الياء للخطاب وفاعلها مستتر فيها
نحو تقريبا واضربن ولا تقربا واما المظهر الذي هو الفاعل
او نائبه فظاهر غني عن البيان والتوضيح بالمثال واذا اسند
اليه اي المظهر العامل يجب افراده اي العامل والمراد به هنا الفعل
وما يوازنه مما تشابه به فلا يرد مثل مررت برجل قعود غلمانه
اذ بالتكسير خرج عن الموازنة اذ الفعل لا يكسر لكن لا
قرينة لهذه الارادة اللهم الا ان يجعل الامثلة الآتية قرينة

ليها

ليها فلو قال يجب افراده اذ كان فعلا او موازنا له والا فالوجهان
ان كان المظهر جمعا كان اظهر واسلم هكذا استفيد من كلامه
في الامتحان في بحث النعت وجه الافراد الفعل لزوم تقدم
الفاعل بحسب الظاهر لو مثنى او جمعا او التاويل البعيد
كما مر في الموازنة المشابهة وغيبته اذ المتكلم والمخاطب
لا يصح سنادهما الى المظهر لما سبق ولو كان المظهر مثنى او مجموعا
فيجب الافراد لو مفردا اولا اذ لا وجه لغيره حينئذ لان الفعل
يدل على ماهية الحدث ولا تعدد فيها حتى يسند الفعل اليه
نحو ضرب الزيدان او الزيدون وان كان المظهر مؤنثا حقيقيا
لفظيا وسيجيء ان من الاسماء ما يتساوى الامران فيه كناقة مفردا
او مثنى او مجموعا متصلا بعامله فعلا او موازنا له او منفصلا
عنه بغيره فان هذه المنفيات لا يجب تانيث عامليها بل يجوز
الوجهان كما سيجيء يجب تانيث ان عاملا ايذانا بتانيث
الفاعل من اول الامر ان كان العامل متصرفا والا كفعل المدح
والذم والتعجب لا يجب تانيث لانه شيء الحروف لعدم التصرف
فينبغي ان لا يلحق بهم ما هو علامة لتقسيم كنعم المراة هند
واكرم بهند ويجوز نعم المراة هند واما فعل التعجب

فعل تعجب

فلا يتغير اصلا لكونه كالمتمكن نحو ضربت هندا والهندان ومثال
لما كان المظهر مؤنثا حقيقيا من الادميين مفردا او مثنى
متصلا بعامله الذي هو الفعل وزيد ضاربة جاريته بالرفع
مثال لما كان عامله موازنه وكذا اي كما يجب تانيث العامل اذا
كان المظهر ماذكر يجب تانيثه ايضا اذا اسند العامل الى
ضمير المؤنث حقيقيا من الادميين ام لا او غير حقيقي لما مر
من ايذان تانيث الفاعل من اول الوهلة حال كونه ذكر المؤنث
غير جمع المذكر السالم العاقل فانه اذا اسند الماضي اليه يجب
تانيثه كما سيجيء نحو هند ضربت او ضاربة مثال لما اسند
الماضي الحقيقي من الادميين ونحو الناقة سارت او سارية
من ضميرهم والشمس طلعت او طالعة مثال لما اسند الماضي
الغير الحقيقي وفي الاسناد الى غيرهما ولو قال واذا اسند الى غيرها
لكان اظهر وانسب اي غير المؤنث الحقيقي وضمير المؤنث المذكورين
وذكر الغير لما كان مؤنثا غير حقيقي او كان حقيقيا ولم يكن من
الادميين او كان منهم ولم يكن مفردا او مثنى بل جمعا او كان
احدهما ايضا ولم يكن متصلا بعامله وما كان غير ذكر الجمع
يجوز تانيث عامله وتذكيره ولما كان مفهوم الغير شاملا

للمذكر

للمذكر ايضا وهو ليس مما يجوز تانيث عامله وتذكيره اخرجه
بقوله اذا كان ذكر الغير مؤنثا وارجاع الضمير الى المظهر فساده
اظهر كما لا يخفى عامة لحقه من الاظهار نحو طلعت او طلع
الشمس مثال الغير الحقيقي ونحو سارت او سار الناقة
مثال للحقيقي من غير الادميين انما جاز التذكير فيها لقلة
الاعتداد بتانيثها مع انه الغالب فيها ما يشعر به مجاز المظهر
لعدم ما يشعر به فيه ولذا وجب تانيث عامله جاز التانيث
نظرا الى وجود مجرد تانيثها ونحو جاءت او جاء المؤمنات
مثال لجمع المؤنث الحقيقي من الادميين انما جاز فيه الوجهان
لانه من المؤنث الغير الحقيقي لكون تانيثه بتاويل الجماعة الخ
هي من المؤنث الغير الحقيقي وانما لم يعتبر حقيقية التانيث
في مثل المؤمنات لان التانيث الطارئ بالتاويل اسقط
اعتبارها كما اسقط اعتبار التذكير العارض الحقيقي في نحو جاء
ونحو جارت او جاء القاضي اليوم امرأة مثال للمؤنث
الحقيقي من الادميين المنفصل عن عامله وانما جاز التذكير
فيما مع كونه مؤنثا حقيقيا من الادميين لضعف استرعاء
تانيث العامل لانفصاله عنه هذا اذا لم يكن منقولا من المذكر

ولما اذا كانت منقولة عنه كزيد اذا سميت به المرأة يجب تأنيث
عامله ولو منفصلا عنه لدفع الاشتباه كقالت اليوم زيد
لكن لم يشع ضرب لبنده والرجال اجابت او جاؤا مثال الضمير
جمع المذكر لمكسر العاقل وجاءت او جاء الرجال مثال الجمع المذكر
لمكسر العاقل وجه تأنيثه كونه بتأويل الجماعة ووجه
تذكيره كونه من الغير الحقيقي وسيجيء وجه تأنيث ما لمفرد
الضمير وجمعيته ولما ذكر فيما سبق المؤنث والمذكر وتوقف
معرفة بعض احكام الفاعل بالنسبة اليها عاما عما موضعها
وبمعرفة الاول يعرف الثاني لان الاعدام يعرف بعدمكاتها
قال والمؤنث فعرف النحاة ما اسم فيه او في آخره علامة
التأنيث بقرينة تفسير المراد بالمفسر به لانكون الا
في الاخير والمراد به ما بعد الاصول فيعم نحو ضاربة وضاربتين
فتاء اخت ليس بعلامة التأنيث بل هي معدة فيها لفظا
او تقديرا اي ملفوظة او مقدرة كنار وعقرب قال ابن الحاجب
في الايضاح فحكم بان التاء مقدرة في الجميع لكنها في الثلاثي
اوضح وقال الرضي واما الزائد على الثلاثي فحكموا فيه ايضا
بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقد يرجح

التاء فيه ايضا اذا نحو قديمة وهو ذريئة فظهر ان ادخال
نحو عقربة في اللفظ مخالف للعقل والنقل فان قيل يخرج من
التعريف المؤنثات الصيغية اذ ليس فيها العلامة المذكورة
بل صيغها موضوعة لها كما وانت بالكسر وباء مثل تعزين
ونون مثل ضربن وتاء وبه وهذه وهذي وكلتا وثنتا فان
فيلزم كونها مذكرات قلت كون التأنيث فيها بالصيغة
ممنوعة بل التاء مقدرة عنده طردا للباب حفظا للقاعدة
وتسهيلا للضبط ثم ان هذا التعريف لفظي يقصد به تعيين
صورة حاصلة وتمييزها عما عداها لا لكشف يقصد به تحصيل
صورة فلا يرد انه في هذا التعريف دور اذ التوقف معرفة التأنيث
على معرفة التأنيث وبالعكس كذا في الامتحان ولو قال اما
في التاء الموقوف عليها هاء لفظا او تقديرا والالف المقصورة
او الممدودة لكان اسلم وهي اي علامة التأنيث التاء الموقوف
عليها حال كونها هاء وقوفا الاصل فلا يخرج تاء ضاربتين
فانها يوقف عليها هاء في الاصل اذ حال الافراد وخرج به
تاء مثل صافنات واخت وبنت فانها لا يوقف عليها هاء
اصلا وعلامة التأنيث مقدرة فيها كما صرح في الامتحان

نحو ظلمة وشمس مثال لما فيه التاء تقدير ابو بدل ظهورها
في تصغيرها شميسة لان المصغر بمنزلة الموصوف مع الصفة
فشميسة في تقدير شمس صغيرة مثلا فكما يجب الحاق
التاء بصفات الاسماء التي قدر فيها التاء كشمس طالعة
يجب الحاقها بالمصغر والالف المقصورة نحو حبلى ودعوى
الاول للتحقيق والثاني لغير والالف الممدودة نحو حمراء
محتمل لهما وهذا اذا كون المؤنث بعلامة التانيث لفظا
او تقديرا جارية غير ثلثة بالفتح والزائد عليها منتسبا
الى عشرة فانه يذكر بها بالتاء اعتبارا بتانيث الجماعة وه
ومؤنثها يحذفها اي التاء مع وجود تانيث الجماعة فيه
للفرق بينهما ولم يعكس لان للذكر تقدما بالشرف والزمان فاعطي
العلامة الاولى فلو اعطيت له ثانيا يلزم الالتباس نحو ثلثة
رجال واربع نسوة واذا ركبت ثلثة والزائد عليها
منتسبا الى تسعة مع عشرة انثبت التاء في الجزء الاول
فقط في المذكر ابقاء لعلم الذي قبل التركيب وحذفت من التاء
كراهة اجتماع علامة التانيث من جنس واحد فيما هو كالكلمة
الواحدة نحو احد عشر لكونهما من جنسين

واما جاز

واما جاز تثنيا عشرة واثنتا عشرة مع كونهما من جنس واحد
لان التاء في الجزئين الاولين منهما لما لزمت الوسط لعدم مفرديهما
فكانت بدلا من لام الكلمة بخلافهما في الآخرين منهما كانت
كجزء كلمة والهمزة في اثنتا للابتداء لا للتعويض واما
العوض التاء ليس الا واما حذف التاء من احد عشر واثنا عشر
مع عدم الاجتماع فيهما حملا على النظير وبعيدا عن النقض
نحو ثلثة عشر رجلا وفي النانيء اثبت التاء في الجزء الثاني فقط
في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة تحقيقا للتام المخالف بينهما
وقيل عدم الاثبات في الاول ابقاء له بحاله الذي قبل التركيب
والاثبات في الثاني لانتفاء المانع وهو اللبس والتانيث
اي المؤنث الحقيقي او تانيث ما باذاء مسماه ذكر من الحيوان
بخلاف نحو ناقة فانها وان كان باذائها ذكر لكن لغة مجرد عن التاء
الا انه ليس من الحيوان فلا يعد من الحقيقي نحو امرأة باذائها
رجل وناقة باذائها جمل والتانيث اللفظي ملتبس
بخلافه اي الحقيقي يعني ما ليس باذائه ذكر من الحيوان بل كان
تانيثه لفظا بوجود العلامة فيه لفظا او تقديرا اولنا
سمي لفظيا نحو غرفة مثال لما كان العلامة فيه لفظا لفظا

وخصّ ذكر جمع مع انه يطلق على الواحد ايضا اذ الفضة في جمع غير الفضة في مفرد فهي
كالفضة في اسود ومتون ناقة رجاز ونوق اجاز فاز رجاز حال كونه مفردا كما هو حال كونه جمعا

وخمس مثال لما كانت في لفظ تقديرا ولما سبق ذكر الجمع
والشيء والمفرد وتوقف معرفة بعضها على احكام الفاعل بالنسبة
الى العامل على معرفتها وبمعرفتها يعرف المفرد اجمالا وبالقوة
تفصيلا اراد بيانها ولكن لما كان المكسر من اقسام المؤنث
قدمه وما يقابل على التثنية فقال والجمع المكسر مطلقا اي
جمع تغير للجمعية فخرج نحو مصطفون لان تغيره بعد الجمعية
للثقل صيغة مفرده ولو كان ذلك التغير تقديرا كما ذكر فان
ضمة مقر كضمة قفل وجمعا كضمة سهل والقاف البيضاوي
لم يذكر هذا القيد اتصافا بالاصل والمزوم اي الغنية والعوض
بالجمع كما ذكره المصنف شرحه ولم يسبق في هذه الرسالة تعريفه
صحة يكتفي به فينبغي ان لا يهمل هذا القيد في كتابه هذا والمراد
بالتغير ما هو المتعارف عندهم فخرج به جمع السلامة بحلا كسميه
فان تغير الاخر لا يعد عندهم من تغير الصيغة واذا كان تغيرا
بحسب اللغة والمراد بالمفرد ما هو اعم من الحقيقي نحو حال
والاعتباري كاساور وانا عيم وكعابد بتقدير اعبود
ولما ظهر من تعريف المكسر ان السالم ما لم يتغير صيغة مفرده
للجمعية ترك تعريفه واراد تعريف قسميه فقال وجمع المذكر

السالم

السالم قدمه لما مر ان للمذكر تقدما شرفا وزمانا وما ارجع لحق
في اصل الوضع آخر مفرده وانما لم يقل اخره كما في الكافية لانه
يلزم ان لا يصدق على الجمع بل على مفرده اذ الواو والنون
انما يلحقان آخر مسلمين مثلا آخر مسلم ولذا احتيج الى التزام
ان التقدير المفرد فيها ثم اراد به ليس ما يقابل المثنى والمجموع
والا يلزم الدور لتوقف معرفتها على معرفته وبالعكس ويخرج
ايضا جمع الجمع بلا ما الاصل واما الدال على الفرد حقيقيا
كمسلمين او اعتبارا كايامنين فايامن جمع ايمن و
من حيث دلالتها هو جمع يمين فايمن من حيث دلالتها
على افراد من يمين جمع ومن حيث دلالتها على ثلثة منه
مثلا مأخوذة جملة معدودة واحدة لا بامن فلذا قيل
ان جمع الجمع لا يصدق على اقل من تسعة كذا ذكره المصنف
تعريفه مطلق الجمع فلا يصدق جمع الجمع كايامن مثلا على
اقل من تسعة وعشرين واو مضموم ما قبلها للمجانسة
لفظا نحو مسلمون او تقديرا كمصطفون او يا مكسور
ما قبلها للمجانسة ايضا لفظا كمسلمين او تقديرا كمصطفين
ونون مفتوحة للتعادل انما لحق هذه الحروف ليفيد الجموع او اللواحق

وحدها اي مع مدلول مفرده مما يزيد عليه من جنسه ثابتة في غير
الاضافة فانه النون تحذف فيها بالتنوين للقيامه
مقامه وقد سبق تحقيقه وحذفها فيها لا ينافي كونها جزء من
الدال لانه كالترخيم والعجب من الشارح الاول حيث تبع الفاضل
الجامي وشرح كلام المصنف على خلاف مراده وهو في اكثر المواضع
من عادته نحو مسلمون ومسلمين وجمع المؤنث السالم
ما جمع لحق آخر مفرده حقيقيا كمسلمات او اعتباريا كصنوا
مؤنثا او مذكرا نحو قولنا اشهر معلومات والتسمية
باعتبار الاصالة والغلبة اليه وتاء للافادة المذكورة
المذكر السالم قيل لا بد من التقييد بذا لئلا يخرج مثل ابيات
وقضات فان التاء فيها اصلية والاولى ان يقال منقلبة
عن الاصلية اقول هذا مبني على الغفلة عن معنى اللحوق وهو
الطريان على الشيء كما هو السابق في السنتهم كما ذكره
الفاضل العصام نحو مسلمات والتثنية اي الملحق بها
ملحقة اصل الوضع آخر مفرده ولو اعتباريا كرجلان وان لم
يقبل آخره لمثل ما مر لكن ينتقض الحد بالجمع اذ يصدق عليه
انه لحق آخر مفرده الواو والياء الخ لان مسلم مثلا كما انه مفرد مسلمون

مفرد مسلمون فينبغي ان يقول اخر مفرده الذي كان فيه كذا ذكره الفا
العصام ولو لم يجعل ما عبارة عن الجمع فتوجيه جمع السالم
لا ينتقض بتفريقه بالمثنى كما لا يخفى والجواب عنه ان اضافة
المفرد الى الضمير للاختصاص على ما هو الاصل في الاضافة فيؤول الى
ما ذكره الواو والياء مفتوح ما قبلهما اي الياء والاحاجة الى بيان
فتح ما قبل الالف لظهوره لزومه كذا في الامتحان وانما فتح مع
ان المجاورة تقتضي الكسر لئلا يلتبس بالجمع عند حذف النون
بالاضافة ولم يعكس لان التثنية لكونها اكثر اولى بالفتح الاخف
ونون مكسورة للتفاوت انما لحقته هذه الحروف ليفيد المجموع
او الملحق وحدها اي مع مدلول مفرد مثناة الواحدة والخمس
فقط تاء ثابتة غير الاضافة وفيها تحذف ولما مر نحو مسلمات
ومسلمين وحكم جمع سواء كان واحده مذكرا او مؤنثا
حقيقيا او لفظيا غير جمع المذكر السالم مؤنث لكونه بمعنى
الجماعة واما جمع المذكر السالم فيجب تذكير فعله ولا يجوز
تأنيثه مع كون بمعنى الجماعة لغلبة جانب التذكير فيه
لاختصاصه بذكور العقلاء وسلامة صيغة واحده و
المراد به ما لا يكون مثنى بدلا بالمكسر ولا عما خلاف القياس

ضل

ط تجمعون ان قوله كان حسن حذفه لانه يأتي جمع لم كما جمع
ونون شيء

بقيد ان نوع مفرده الذي كان فيه كذا ينتقض
بنحو الذود هو الذي الخ

والا فيجوز الثانية نحو يبنين وارضين وسنين قال الله تعالى
امنت به بنو اسرائيل فالاول في حكم الابناء والاخيرة في حكم
الجمع بالالف والتاء فقولها المسلموح او رجلا فاعرنا مره
والاول مثال ما عامله الفعل والثاني لما عامله موازنه واذا اسند
العامل الى ضميره اي الجمع المذكر السالم يجب كونه اي العامل
وارجاع الضمير اليه كالياء الضمير كالياء السابق واللاحق جمعا مذكرا
بان يتصل به الواو الضمير الذي هو مختص بمذكور العقلاء اذا
كان العامل فعلا اذ باتصاله به يبعد جمعا مذكرا لشدة
الامتزاج بينهما واذ كان الجمع في الحقيقة هو هذا الضمير لا
الفعل وبان يكون جمعا بالواو والنون للايذان بان الضمير
المسند اليه في ضمير الجمع المذكر العاقل اذا كان العامل مشتقا
غير الفعل ولا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز لان الاول حقيقة
عرفية نحو المسلمون جاؤا او يحيبون او حاؤا واما جمع المذكر
المكسر العاقل اذا اسند العامل الى ضميره فيجب ان يكون عامله مؤنثا
مؤنثا ايذانا بتأنيث الضمير المسند اليه الراجع الى الجمع بتأويل
الجماعة فيه او جمعا مذكرا سالما او مكسرا كما اذا كان العامل
صفة واما اذا كان فعلا فباتصال الواو والضمير به والمراد

بالواجب

بالواجب الواجب المخير وهو الواحد المبهم من الامرين ولا يناقض
ذلك جواز الواحد المعين منهما ولذا عطف باو وبنا وقال فيما سبق
يجوز وعطف بالواو نحو الرجال جاءت او جاؤا او جائية او
او جاؤه ولو مثل بالمكسر ايضا كالجاءت لكان اولى وغيرها اي غير
جمع المذكر السالم وجمع المذكر المكسر العاقل من الجموع وهي جمع
المؤنث سالما او مكسرا من العقلاء او غيرهم من الحيوان
او غيره وجمع المكسر الغير العاقل من الحيوان او غيره مذكرا او مؤنثا
اذا اسند الى ضمير يرجع الى نائب الفاعل لا يسند ولا ضمير فيه او ضمير
الى العامل يجب وجوبا مخيرا كون عاملها اي ضمائر الجموع المذكور
مفردا مؤنثا لما سبق من الايذان بتأنيث الضمير وجمعا مؤنثا
سالما او مكسرا كما اذا كان العامل صفة للايذان بان الضمير المستتر
في ضمير جمع المؤنث او جمع المؤنث المكسر الغير العاقل اجراء مجرى المؤنث
لعدم اصالتهما في التذكير واما اذا كان فعلا فباتصال النون
الضمير الذي وضع لجمع المؤنث عاقلا او غيره او لجمع المذكر الغير العاقل
فانه باتصال هذه الضمير به يبعد جمعا مؤنثا واذ كان الجمع في الحقيقة
هو هذا الضمير لا الفعل كالواو والكل وجوب كونه جمعا مؤنثا
اذ اسند الى ضمير جمع المذكر الغير العاقل ممنوع لجواز كونه جمعا

مذكر مكسر كالافراس وثاب ولموقال او جماعة غير او ذوى
اذا كان صفة كمافى لب الالباب لكان اسلم وشمل نحو مسلمات
جاءت او جئين او جائية او جائيات او جئوك امثال المسند
الاضمر جمع المؤنث السالم العاقل ومثال المسند الاضمر جمع
المؤنث المكسر العاقل مثال الحيوانى جادت او جئن اه ومثال
مسند الاضمر جمع المؤنث السالم الغير العاقل من الحيوان مثل
الحسنات ذهبن او ذهبت اه ومن غيره مثل الثمرات جئن
اه والاشجار قطعت او قطعن او مقطوعة مثال المسند
الاضمر جمع المذكر المكسر الغير العاقل من غير الحيوان ومثال المسند
الاضمر الغير العاقل من الحيوان نحو الافراس جادت اه والمرفوع
الثالث من التسعة ما يطلق بعد لفظ المبتدا وهو اما كان
مشتركا لفظيا بين حقيقتين مختلفتين فلم يمكن جمعهما
فى حد واحد كما فى المستثنى اذا ان يقسم اولا الى نوعين
ويعرف كلا منهما فقال وهو نوعان ولما لم يكن لكل قسم اسم
مخصوص كما كان للمستثنى قال النوع الاول الاسم لا الصفة
بقرينة المقابلة او المؤول وامثاله ضارب زيد قائم ففى تقدير شخص
ضارب زيد نعم يراد به ما يقابل الفعل عند من قال ان المبتدا

اسم

اسم لمفهوم واحد وهو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية غير
المؤدية بين كونه مسندا اليه وكونه صفة واقعة فى حيز النفى
خرج به الخبر الذى ليس بصفة او المطلق والنوع الثانى من المبتدا
واما الاسماء المعدودة فليست بداخلة فى المقسم كما عرفت
المجرد عن العوامل اللفظية بان لا يكون له عامل لفظ اصلا ولو
قال عن العامل اللفظ كما يبقى ولكان اظهر واخصر
وقد عرفت ما هو المراد بالتجريد وخرج بهذا القيد الاسماء المبنية
نحو زيد قائم وحق اذك قائم الاول للاول والثانى للثانى
ولا يد للاول من خبر ولو تقديرا اذ لا فائدة له بدونه و
النوع الثانى الصفة اى اللفظ الدال على ذات مبهمة باعتبار
معنى مقصود فيشمل الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمنسوب نحو اقرشى اخوك والمستعار نحو اسد
الزيدان الواقعة بعد كلمة الاستفهام حرفا كالهمزة
وهل او اسما نحو ما صانع البكران ومن خاطب البشران
وكذا متى وايان وكيف وانى اذا كلمة التفخيم فانها وهى ما ولا
وانى اسما نحو غير قائم الزيدان او فعلا نحو ليس
قائم الزيدان وهذه العبارة اوضح من عبارة ابن الحاجب

حيث قال بعد حرف النفي والهل الاستفهام والبيضاوي حيث
قال بعد حرف النفي والاستفهام وقال المصنف شرحه لفظ الحرف
حيث يجمل ويبين عمومها كما بينا فلو لم يذكر البيضاوي
لفظ كلمة هنا لكان اخصر ايضا فافهم رافعة لئلا يتوهم ان المراد
بالا يكون مستكنا فيشمل الضمير المنفصل مثل ما ذاب انت
عن الدرج ثم انه ينتقض التعريف منعا بنحو اقائم ابوه زيد
فانه يصدق عليه انه صفة واقعة بعد الاستفهام
اه مع انه ليس مبتدأ بل هو جزء الخبر كيف مجرد قائم بل هو مع
فاعله والجواب ان المتبادر من البعدية الاتصال لفظا
ومعنى وفي المثال المذكور وان وجد الاتصال لفظا لكن لم يوجد
معنى اذ الاستفهام داخلة للمعنى على المبتدأ الذي هو زيد
كذا في الاصحاح فيكون التقدير ازيد قائم ابوه واما كونه
زيدا قائم ابوه فلا يجوز لكونه صورة الخبر المفرد وقضاء
الاستفهام صدر الكلام ولذا لم يجئ في كلامهم زيدا قائم
ابوه كما جاء زيدا قام ابوه كما صرح به الفاضل العصام ولو
سلم ولا ضير لان دفاع الانتقاض لكنه يلزم التزام التكلف
بلا حاجة اما اولا فلان جعله مبتدأ لا يغني عن كونه

خبرا

خبرا والصفة اذا كانت مع مرفوعها خبرا لكون الاعراب الذي
استحقه المجموع لفظيا غير هذه الصورة واما فيما فلو
جعلت مبتدأ يكون اعرابها من هذه الحيثية لفظيا ومن
حيث كونها خبرا في محل لا لفظا في كونه هذا صفة مكلفا واما
اذا لم تجعل مبتدأ بان حمل على التقدير الاول وكان زيدا قائم ابوه
فيستغني عنه واما ثانيا فلانه اذا جعلت مبتدأ يكون المجموع
جملة مع واما اذا لم تجعل بان حمل عليه ايضا يكون مفردا صورة
ومعنى والاصل في الخبر الافراد والعدول عنه بلا داع تكلف لا يخفى
واما ثالثا فلان كون المسند مبتدأ خلاف الاصل قيل
انه مبتدأ اضطراري بحيث لو وجد لرفعه وجه سوى
الابتداء لم يحكم عليه بانه مبتدأ ولا فائدة في وجوده هنا
فان الحكم به تكلف وليس مثل قائم زيد حتى ينتقض به لان
كون الخبر مقدما والمبتدأ مؤخرا خلاف الاصل كما ان كون
المسند مبتدأ كذلك فبالنظر الاول جعلت مبتدأ
لوجوده الاضطراري في الجملة وبالنظر الاخير جعلت
خبرا واحد هما يغني عن الاخر بخلاف ما نحن فيه كما عرفت
نحو اقائم الزيدان وما قائم الزيدون والصفة متعينة

للابتداء وما بعدها للفاعلية ولا يجوز كونه خبرا وما بعدها
مبتدأ اذ للمطابقة لازمة بينهما وليست بينهما بخلاف مثل
اقائم زيد فانه يجوز فيه الامران ولاخبر ليهو الجيد لكونه صيغة
الفعل لكونه الاستقبال والتلبس بالفعل أو بالفاعل ساد مسد
الخبر ولذا اعتبر المجموع جملة فعلية كما سبق ولا يجوز تعدده
اي النوع الاول منه لانه المتبادر عند الاطلاق لشهرته ولان السوق
يسوق اليه بخلاف انه لا يجوز تعدده لفظا بلا عاطف فيجوز ثم
الاستقرار واما التعدد معنى او لفظا بعاطف فيجوز ثم ان
كان خبر كان مخالفا للخبر الاخر بثوبته بالواو والا فيشترط
نحو الزيدون فقيه وكاتب وشاعر والزيدان عالمان اوزيد
وعمرو وبكر كاتب وشاعر وفقيه او عالمون والاصل في المبتدأ
والاول تقديمه على الخبر لفظا لكونه محكوما عليه بالخبر والموصوف
مقدم على الوصف وجوبا فينبغي ان يقدم ذكر البيت اولا ثم
وشرطه اي شرط صحة كونه مبتدأ ان يكون معرفة لان الغرض
من الكلام حصول الفائدة والاخبار عن غير المعين لا يفيد ولان
في تنكيره اخلالا بالغرض المطلوب من الكلام وهو الافهام
لانه في تنكيره تنفير عن استماع الحديث لانه اذا كان مجهولا

وهو مقدم

وهو مقدم على الخبر ليتمكن السامع من استماع هذا الحديث
كذا في شرح لب الالباب او نكرة مخصصة اي قريبة من المعرفة
في حصول الفائدة من الاخبار عنها وعدم الاخلال بالغرض المطلوب
قال في الامتحان الجمهور شرطوا التخصيص بشيء ما واحد وهو قد توجد
بدونه كقولك انقطع الساعة فلو وجد لاشتراط غيرها ولذا
شرط المحققون من النحاة اياها بدونه واختاره السيفا ووصيت
قال لو يفيد فالموافق ان يقول او نكرة مفيدة اللهم الا ان يقال
ان اشارة الى امكان الموفق بين كلام المحققين وكلام غيرهم
من النحاة بما قيل ان مراد الجمهور ليس الاشتراط بل التصيل
فانهم لما رأوا ان المبتدأ لا يقع قوته بالتمييز بين المفيد من الحكم
على النكرة وبين غيره ضبطوا امثلة لم يتخلف عنها الفائدة نحو قوله
تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك والمراد بها ما قيد بقيد صفة كان
او مضافا اليه نحو صوت بلبل شغلني او غيرها نحو افضل منك
افضل منى فان تقييد الجنس يجعل مناط الفائدة والاهتمام
به يجدد الجنس المطلق فان الطمع لا يقنع به فيصح حيوان ناطق
كذا الانسب بما مر ويجوز ان يكون كذا مع تساويهما بل ترك كذا مع كونه اخص منه
ويجوز حذف اي المبتدأ عند قيام القرينة نحو زيد في جواب

من القائم اي القائم زيد بقرينة السؤال والمرفوع الثاني من المتعة
خبر المبتدأ وهو الجزء عن العوامل اللفظية تذكر ما ذكره المبتدأ
ورافعه المسند به اي الذي الصق الاسناد به فالباء للالصاق
ونسبة به على انه تعلق الاسناد بالخبر الشامل به بالمبتدا اذ كره الفاضل
العصام في الشرح خرج به النوع الاول من المبتدأ المحاكوم ذكره
المسند به غير الفعل ومعناه خرج به نحو يقوم زيد
ومثل قائم زيد في مثل اقائم الزيدان وفي مثل زيد قائم ابوه فان المسند
في الاول فعل وفي الاخرين معناه ولكن النسبة في الاول تامة
وفي الثاني ناقصة وهو ليس بخبر بل جزؤه والخبر لا يكون فعلا
ولا معناه اصلا بل هو اما جامد كزيد ابوك او مركب كالمشتقات
وما يجري مجراها فان الخبر ليس مجردها بل مع مرفوعاتها كما صرح في
الامتحان ومما قررنا ظهر ان المراد بمعنى الفعل ما يسبق في
تعريف الفاعل لا ما دل على النسبة التامة كما زعم البعض ثم
فسر بالصفة الواقعة بعد الاستفهام او النفي والصفة ملحوظة
بالقيد لانه مع كونه خلاف الظاهر وغير ملايم لما صرح به لا يقتضي
التعريف متعينا بمثل قائم في المثال الثالث لانه يصدق عليه
انه المسند به غير الفعل ومعناه لكونه غير دال على النسبة

التامة

النامة مع انه ليس بخبر كما عرفت وجعل نحو قائم في اقائم ان
ما قائم زيد على وجه وبمثل المنطلق في مثل زيد المنطلق لانه لا يصدق
عليه انه غير الفعل ومعناه لكونه من معناه على ما قرره ايضا مع
انه خبر على انه مثل قائم في زيد قائم وان لم يدل على النسبة
التامة بالنسبة الى مرفوعه لكنه يدل عليها بالنسبة الى
المبتدأ كما صرح به في الامتحان فتعريف الخبر فيكون مما
يدل عليها فيكون من معناه فيلزم ان لا يصدق التعريف على
خبر اصلا فالتخصيص بما فسره لحكم لا يخفى نحو قائم في زيد
قائم ويجوز تعدده اي الخبر لفظا بلا عاطف ومن غير تعدد المبتدأ
لجواز اجتماع الاعراض الغير المتنافية في محل واحد نحو زيد
قائم بالفعل قاعد بالقوة او بالعكس وفي الامتحان زيد
قائم ضاحك وهو الاظهر وحكم الاخبار المتضادة مذكور في
الرضي ويجوز فيه العطف ايضا ويكون جملة اسمية او فعلية
وقد عرفت ما هو المراد بهما يعني ان الاصل في الخبر كونه مفردا
ليوافق الركنان وليكون اخصر واسرع قبولا للربط ولكنه
قد يكون جملة فلابد في الخبر الكائن جملة من عائد يربطها
الى المبتدأ لانها من حيث هي هي مستقلة لا تقتضي التعلق بما

قبلها وهو الضمير الغالب وقد يكون اسم اشارة نحو والذين
كفروا وكذبوا بآياتنا اولئك اصحاب النار والعموم المشتمل
على المبتدأ نحو واية سابق وبصرفاة الله لا يضيع اجر المحسنين
ولام الجنس نحو نعم الرجل زيد عاد وجه والظاهرة موضع الضمير
نحو الحاقة ما الحاقة اي ما هي ان لم تكن خبرا عن ضمير الشان
فانها اذا كانت خبرا عنه لا تحتاج اليه لوجود الربط المعنوي
بينهما لكونها عبارة عنه نحو زيد ابوه قائم او قام ابوه
الاول للاول والثاني للثاني ويجوز حذفه اي العائد كونه ضميرا
لفظا لا معنى يعني اذا حذف ليس منسيا لقرينة اذ لا حذف بدونها
الا نسيا قياسا اذا كان مجرورا بمن والمجلة اسمية و
ومبتدؤها جزء من الاول نحو البر الكر بسيتين اي مستة
بقرينة ان بايع البر لا يسمع غيره وسماعا في غيره نحو
وطلح صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ذلك منه
واصله الاصالة في الخبر والاولى ان يكون نكرة لكونه عمدة
للافادة وهي انما تحصل بالاخبار عالم يعرف كما ان المبتدأ
عمدة للبيان ولذا كان اصله التعريف وقد يكون معرفة فان
ذا الايتاء الافادة لجواز كون النسبة مجهولة عند المخاطب

تحقيقا

تحقيقا او تنزيلا فيفيد الاسناد نحو زيد المنطلق ظن غير فيها
ولكن لا يعرف النسبة بينهما نحو الله يهنا تنزيلا للمخاطب
منزلة من لا يعرف النسبة بينهما لجرية على خلاف مقتضى علمه
ويجوز ان يكون مثل هذا لمجرد التقرب لا لقصد الافادة ويجوز
حذف الخبر عند قرينة نحو زيد لمن قال اذ زيد قائم ام عمرو
وان كان المبتدأ بعد امّا وجب دخول الفاء خبره جميع
الاوقات رعاية لمعنى الشرط فيها وهو سببية الاول للثاني
او للحكم به وكونه بحيث لا ينفك المتكلم وفسره الرضي بلزوم الثاني للاول
نحو امّا زيد فمنطلق الا لضرورة الشعر او قصرها كقول الشاعر
امّا القتال لا قتال لديكم والعائد هنا العموم المشتمل على المبتدأ
فان لا النافية للجنس فالمعنى القتال المذكور منفي عنكم لا ستازمه نفي
كل قتال عنكم وتمامه ولكن سيرا في عراض الكواكب او لضرورة
اضمار القول الذي هو مدخول الاستفناء عنه بالمقول لقوله
تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اي فيقال لهم
اكفرتم وان كان المبتدأ اسما موصولا بفعل او ظرف او
بجملة فعلية او ظرفية هي قسم منها فيهما مجازا تسمية
للكل باسم الجزء او موصوفا به او بالموصول المذكور او نكرة

موصوفة باحدهما او بالفعل او الظرف او مضافا اليهما الى
الموصول باحدهما والموصوف به او النكرة بالموصوف بهما
ومن قصر على الثالث فقد قصر اذ كان لفظ كل مضافا الى نكرة
بمفرد لا بجملة او غير موصوفة اصلا جاز دخول الفاء في خبره
لانه كلا منهما لا يصلح ان يكون كاداة الشرط وكل من الصلة و
الصفة لكونهما فعلية او ظرفية هي قسم منهما كانت كالشرط
فصار الخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء والموصوفة كالمضافة اذ
كان موجبا بوكد بما شابهه كما لا يخفى وجاز تركه لعدم كونه جزاء
في الحقيقة فجاز اعتبار معنى الشرط وعدم اعتباره في مثل
هذا المبتدا وكذا اذا جاز دخول الفاء في خبر المبتدا المذكور
اذا لم يدخل عليه شيء من النواسخ جاز دخولها في خبره اذا دخل
عليه اي على المبتدا المذكور ما او ان ولكن بخلاف سائر النواسخ
المبتدا فحرفا كان نحو ليت ولعل وكان وما ولا او فعلا نحو علم
وكان لانها اذا دخلت عليه سقط اعتبار صدارة معنى
الشرط الذي اعتبر فيه فضعف معنى الشرط لانتفاء لازمه الذي
هو الصدارة فلا يجوز دخول الفاء على خبره وانما جاز دخول
على خبر ما المكسورة مع انها من النواسخ لعدم تاثيرها في معنى

الجملة فكان وجودها بالقوة وانها المفتوحة وان كانت لها
تاثير في المعنى لكنها الحقت بالمكسورة لاشتراكهما في
افادة التحقيق والحق بهما ايضا لكي يكون للاشتراك فائدة جواز
العطف على محل اسمها وبدا على هذا الجواز القرآن الكريم
وكلام الفصحاء كقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء
فان لله خمسه وقول الشاعر فقلت ان الله ما فارقتكم قالي
لكم ولكن ما يقتضي فسوق بكم ومثال ان يأتي للمتن
ثم المفهوم الصريح من كلامه هنا اختصاص جواز
الدخول بخبر هذه الثلثة ومنع كان دخوله السائر
وهو الموافق لكلام صاحب التسهيل ولب اللباب ومن
كلامه في الامتحان جواز الدخول على خبره ايضا على ما هو
الصحيح فتبين كلامه في كتابيه تدافع ظاهرا فافهم نحو
الذي يأتيني او في الدار فله درهم قال الفاضل العصام الاول
او الذي في الدار ليس دليلهم ان الترديد في الصلة دون التمثيل
مثال للمبتدا الموصول بفعل او ظرف وقوله تعالى قل ان الموت
الذي تفرون منه فانه ملاقيكم مثال للموصوف بالموصول
بفعل الداخل عليه ان والفاء ان لم يكن سببا للملاقات

نحو ان زيدا قائم وعمرو قاعد
ونحو ما جاءني زيد ولكن عمرو فاضل
وبكر قاعد

ط او الجواز دخول الفاء ونحوه

ط لجواز دخول الفاء في خبرها او خبر ما ولكن ونحوه

اي الفاء في قوله تعالى الله لا يكون ونحوه

الموت لكنه سبب للحكم بها وعما فسره الرضي لا حاجة
الى هذه التاويل فافهم نحو رجل يا تينا او في الدار فلا درهم
مثال للنكرة الموصوفة باحدهما ونحو غلام رجل يا تينا او في الدار
فلا درهم مثال للمضاف اليهما ونحو غلام الذي يا تينا او في الدار
فلا درهم وكل رجل عالم فلا درهم مثال الكل مضافا الى نكرة موصوفة
بمفرد وخرج بغيرها اي المواضع المذكورة لا يجوز دخول الفاء
على الخبر لانعدام سبب موجب ومجوز والمرفوع الخامس من
التسعة بهم باب كان اي نوعيه وهو الافعال الناقصة لم
يعرفه لظهوره مما سبق لانه لما بين في بحث العامل ان باب
كان لا يدخل الا على المبتدا والخبر في الاصل وسمي مرفوعيه
بهما له وعلم من تقرير المبتدا كونه مسندا اليه علم ان
الاسم المسند اليه الداخل عليه باب كان وحكمه حكم الفاعل
في انه لا يكون الا اسما او مؤولا به وفي عدم جواز تقديمه
على عامله وفي عدم جواز حذفه من غير المصدر وفي كونه مضمرا
ومظهرا وفي كون المضمر مستترا وبارزا الى آخر ما ذكره في بحث
الفاعل والمرفوع السادس خبر باب ان اي المرفوع الذي شبيه
بالفعل لم يعرفه لظهوره مما سبق ايضا فذكر وامره الحكم

كام خبر المبتدا

ونحو غلام الرجل الذي
يا تينا او في الدار فله
درهم صح صح

مطلب في بيان اسم باب كان

كام خبر المبتدا اي كونه واحدا او متعددا او مفردا او جملة ومذكورا
ومحذوفا وغير ذلك بعد ان ثبت كونه خبرا بوجود الشرائط
وامتناع الموانع فلا يرد انه اي نحو زيد ممتنع مع جواز ان
ايا زيد لكن لا يجوز تقديمه اي خبره على المبتدا باب ان لكونه
فرع الفعل على ما سبق تحقيقه بعمل عامل الفرع وهو تقدم المنصوب
على المرفوع حطا للمرتبة عن مرتبة الاصل ولو قدم يلزم من
المساواة بينهما الا ان يكون ظرفا فانه يجوز تقديمه
عليه لوجوده نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم
ويجب لو نكرة نحو في الدار رجلا وقولهم على التسعة من البيان
لسحرا وذلك لتوسعهم فيما لا يتوسع في غيره مما مر وهو
والسابع خبر لا النافية للجنس اي النافية الحكم عنه وهو ما اسند
الى اسمها لم يتعرض له للتبيين مما سبق كما سبق وحكمها ايضا
كحكم الخبر المبتدا كما ذكرنا في خبر باب ان لانها من نواسخهما
لكن لا يتقدم على اسمها ولو ظرفا لانها اضعف عملا لانه بالحمل
على ان كما مر وكثر حذفه لو عاما ويجب في نحو تميمي ان دل عليه
قرينة فينبغي ان يتعرض لذلك ولا يهمل فافهم نحو لا غلام
رجل عندنا والثامن من التسعة اسم ما ولا مشبهتين

مطلب في بيان اسم باب كان

المشبهة بليس وهو ما الحجازية ولا التي يليها طريق ما المار
ايضا وحكمه حكم المبتدا المار والتاسع المضارع الخالي عن
النواصب والجوازم واما الداخل على احديهما فمنصوب
او مجزوم كما مر ويضرب باذ الاول مثال الماكان رفعه
بالحركة والثاني مثال الماكان رفعه بالحرف واما المنصوب
فثلاثة عشر منها اسماء خمسة مفاعيل وستة
ملحقة بها واحد منها المضارع المنصوب الاول منها المفعول
المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عاما كل فرد منه
من غير تقييده بحرف او مع تخلاف المفاعيل الباقية فانه لكون
عاملة بمعناه بخلاف غيره فانه من متعلقات الفاعل وهو
اسم لما ادعي اتخاذ الاسم فيه وهو امثال لانه ما فعله الفاعل
انما هو المعنى والمفعول من اقسام اللفظ وتوجيه المطلق
من اللفظ لاحتياج الى تكلف تقدير مضاف اي فعل مدلوله
او ارتكاب المسامحة من وصف اللفظ بصفة معناه فيكون
التسمية بالمفعول تسمية للدال باسم المدلول فعل فاعل
عامل اي قام به بحيث يصح اسناده اليه مؤثرا فيه اولا فلا ينتقض
بمثل مات موتا اذ في القيام لا التاثير المتبادر من الفعل ولم يقل

قام

مطالب في بيان المنصوبات

مطلب المفعول المطلق

ط
والمقيد بالكل لتقدير ونحو توفيقا
الله العالم او كرهت ضربا لكم

ط
اختار المسامحة ذكر اللفظ
ارادة المعنى غير ظاهر

قام مع انه عرضة الامتحان انه يراد به القيام بلا قرينة تخلفا
ليلائم ما في الحد للمحدود باعتبار معناه اللغوي ولم يشترط
كون الفاعل مذكورا لكما في العامل لئلا ينتقض بما عامل مصدر
محذوف الفاعل او مبني للمفعول كاعجبني ضربك زيدا ضربا على
تقدير الاضافة الى المفعول وضرب زيد ضربا عامل بناء المفعول
اذ المصدر طريق وضع الآلة هو صفة الفاعل وهو الداخل في مفهوم
المشتق فيصدق عليه انه مما فعله فاعل عامل مذكور وان لم
يذكر الفاعل سواء اريد بالفعل معناه الظاهر والقيام به اذ
وضع المجهول النسبة الوقوعية الى المفعول لا النسبة القيامية
عليما حققه الفاضل العصام وقال ويصدق عليه مثل موتا في
المثال المذكور انه مما فعله فاعل عامل مذكور وان اريد بالفعل
معناه الظاهر اذ المراد بالفاعل المعنوي لا الاصطلاحي فلا حاجة
الى التصريح عن الظاهر وان قيل نعم لكن الظاهر المتبادر كون
ذلك الفاعل مدلول الفاعل الاصطلاحي للعامل المذكور
فلا بد من التصريح عنه وما ذكره في الامتحان من انه يحتاج
الى ان يراد بالفاعل ما يعم نائبه فانما هو على اراد القائم ليكون
وجها للعدول عن حد ابن الحاجب لانه لا يحتمل توجيها

ليلائم ما في الحد للمحدود باعتبار معناه اللغوي ولم يشترط
كون الفاعل مذكورا كما في العامل لئلا ينتقض بما عامل مصدر
محذوف الفاعل او مبني للمفعول كاعجبني ضربك زيدا ضربا على
تقدير الاضافة الى المفعول وضرب زيد ضربا عامل بناء المفعول
اذ المصدر طريق وضع الآلة هو صفة الفاعل وهو الداخل في مفهوم
المشتق فيصدق عليه انه مما فعله فاعل عامل مذكور وان لم
يذكر الفاعل سواء اريد بالفعل معناه الظاهر والقيام به اذ
وضع المجهول النسبة الوقوعية الى المفعول لا النسبة القيامية
عليما حققه الفاضل العصام وقال ويصدق عليه مثل موتا في
المثال المذكور انه مما فعله فاعل عامل مذكور وان اريد بالفعل
معناه الظاهر اذ المراد بالفاعل المعنوي لا الاصطلاحي فلا حاجة
الى التصريح عن الظاهر وان قيل نعم لكن الظاهر المتبادر كون
ذلك الفاعل مدلول الفاعل الاصطلاحي للعامل المذكور
فلا بد من التصريح عنه وما ذكره في الامتحان من انه يحتاج
الى ان يراد بالفاعل ما يعم نائبه فانما هو على اراد القائم ليكون
وجها للعدول عن حد ابن الحاجب لانه لا يحتمل توجيها

آخر ج غير رد عليه ما اورده هنا ولذا اختاره هنا فايقع ما يحتمل
توجيها آخر واصلح مما لا يحتمل حيث قال عامل بل فعل اذ
يحتاج فيه الى ان يراد به ما يعم المشتق والمشتق منه ليكون
يخرج ما عامله اسم ولا قرينة وهو تكلف وخلاف ظاهر اذ الظاهر
ان يراد به الاصطلاحي وقد صرح فيما علق على الامتحان
ان مجرد ورود الاعتراض لا يكون قرينة مذكورة صفة لعامل
لفظا نحو ضربت ضربا او تقديرا نحو فضرب الرقاب اذ ضربوا
خرج به ما لم يذكر عامله اصلا مثل الضرب واقع وبزيادتها
اندفع ما اورده في الامتحان على حاجب ابن الحاجب من انه يخرج
فيه الا ان يراد بالمذكور ما يعم الحكمي مع عدم القرينة وهو بعيد
لانها قرينة لقصد العموم بمعناه صفة ثانية لما
ملابس بمعنى ذلك الاسم ومعنى الملابسة اشتراكهما
في معنى مدلول لهما اتما مطابقة فيهما كضرب ضربا اتفقنا
كذلك كضرب ضربة او مختلفا كضربت ضربا او ضربة ضربة
ذكره في الامتحان وهذا ظاهر وان وقع على الفاضل الجامي حيث
قال المراد به اشتمال الكل على الجزء وهو مع كونه خلاف الظاهر
غير مستقيم في النوع والعدد ومعمول المصدر والمقصود هنا مراد القائم

على هذا وجعل من سيأتي بعد وهو من حد ابن الحاجب ولا احتمال
لتوجيه حسن كما نقلناه عنه ابقى على حاله هنا لعلم انه يخرج به مثل
ثاديبا في مثل ضربته تاديبا لان التاديب ما يحصل الادب
وما يليق بالشخص والقرب وسيلة اليه كالتعليم والتفهيم
وغيرهما ذكر وكذا كراهة في كرهت كراهتي اذا كانت مفعولا به
اذ المراد به الاشتراك في المدلول لا ان يقصد باحدهما ما يقصد
بالآخر ولم يقصد هنا بالعامل ما قصد بالمصدر بل قصد تعلقه
به والمراد بالاسم المنصوب ولو تقديرا وبالعامل ما هو عامل
فيه بقرينة ان كلامه مسوق لبيان المنصوب وتقديره وتعيين
بعضه عما بعض بعد ما ثبت كونه معمولا للعامل ومنصوبا به
ببيان جميع العوامل وكيفية اعمالها وشرائطها وان الفعل
وما بمعناه ينصب مفعولات كثيرة فلا يرد عليه ما اورده على
ابن الحاجب من عدم تمام منع حده لصدقه على نحو ضربت
وضرب شديدا اذ لم يسبق في كلامه هذا البيان فلا يرد فيه
ما اريد في كلام المصنف ولذا عد القاضي عنه اللب هذا
غاية ما تيسر لي في هذا المقام والعلم بالحقيقة عند الملك
العلام نحو ضربت ضربا مثال لان المؤكد ضربت بالكسر

مثال ما هو للنوع وضربه بالفتح مثال ما هو للعدد ثم اعلم ان تلك
الملابسة دائمة بخلاف الملابسة بلفظ فانها غير دائمة
بل اكثرية ولذا قال وقد يكون العامل ملابسا بغير لفظه
اي سلم ما فعل او المفعول المطلق هذا هو الملايم للسابق
ويجوز العكس اي مادة نحو قعدت جلوسا او بابا نحو انبت
الله نباتا وقد يجوز فعل الاصلاحي والتخصيص به
لاصالته وكثرة الحذف فيه او النادر عما الحذف بقرينة ذكر العامل
في التعريف والفعل بدله هنا وكونه تكفا عند عدمه والتنبيه
على هذا لم يقل عاملا مع كونه اظهر ولم يكتف برجوع الضمير
اليه مع كونه اخصر على انه يحتمل ان يرجع الى المفعول المطلق
لقيام قرينة اذ الاحذف بدونها الا نسيا اما جوازا نحو
خير مقدم لمن قدم او قدمت فدوما خبر مقدم او وجوبا
سماعا نحو ايضا اي اضرب ايضا اي عاد ثم ضرب عليه ثم مثل
ما سبق ويجوز تقديم اي المفعول المطلق او سلم ما فعله عامله
للتوكيد او العدد وامثالهما للتأكيد فلا ان حق المؤكد التأخير
كما في الامتحان ولا يلزم اي المفعول المطلق لعامله كما يلزم
الفاعل حيث لا يجوز حذفه بلا نائب غير المصدر مع انتهاء

سيأتي

سيأتي في كونها مقتضى النسبة التي هي داخلة في مفهوم
الفعل وشبهه غير المصدر فاعلية الفاعل بقيام مدلول لا بآخر
العامل ما يدل وضعا على ما يدل عليه بخلاف الفاعل فانه ما يدل
وضعا على ما يدل عليه الفاعل بل عقلا فافترقا ثم ان اللازم
من نفي اللزوم جواز تركه لا وجوبه لذكره كما زعم البعض
بل يجوز كونه الذكر او الحذف فائدة والا كان ذكره عبثا
والمنصوب الثاني المفعول به قدم لشبهه بالفاعل
لتوقف تعقل المتعدي عليه ايضا بخلاف وجوده واللغة التزكي
الصق به الفعل او به نائب الفاعل وضميره عائد الى اللام ذكره
في الامتحان وفي الاصطلاحي سلم ما وقع عليه او تعلقه به
حسا او عقلا وهو هنا المعنى والتجاء مجاز لكن صار
بالغلبة والاشتهار فيه كالحقيقة العرفية فصح الاستعمال
فيه بلا قرينة بلا واسطة وبها بقرينة التقسيم
فلا يرد انه لا يتناول مثل عرفت زيدا اذ معنى الوقوع على
الشيء السقوط عليه ولا سقوط لشيء على زيد بوجود
التعلق به عقلا فعل الفاعل اي حدثه القائم به والمراد
بالفاعل ما يقوم المذكور وغيره وبالاسم المنصوب ونحوه

فلا يرد مثل زيد منطلق ودرهما جعلته مثل اعطى زيد درهما
اذ زيد ح لا يدخل في الجنس حتى يحتاج الى اخراجه فيصدق على
درهما انه ليس بمنصوب وقع على مدلول فعل محذوف الفاعل
والمراد بالوقوع الدلالة عليه عبارة فيدخل مثل ضرب زيد عمرا
مع كونه كذبا وما ضرب زيد عمرا لوجود الدلالة عليه عبارة والا
لم يصدق النفي نقيضه وهو عام قسمين عام لازم والمتعدي
وهو المجرور بالحرف سوى اللام وما بمعناهما اذ مفعول
الاول مفعول فيه لازم والثاني له لازم كما مر بحث الحرف المجرور خاص
بالمتعدي وقد مر بحث المتعدي واللازم في بحث العامل القياسي
ويجوز تقديمه على عامله لقوته العمل وعدم المانع عنه والمراد
به ما ليس باسم فعل ولا مصدر لما تقدم انه معمولها لا يتقدم
عليهما الا المجرور بحرف الجر كما سبق في بحثهما ولا مضافا اليه
لشيء من المعمول لا يتقدم عاما لا يتقدم عليه العامل فلا يقال
انا زيدا غلام ضارب وبه مررت وهذه مطلقا اي بقرينة
نحو انه زيدا ضربت نحو زيدا ضربت اولا اي بعثه او بدونها نحو فلانا
يعطي اي يفعل الاعطاء وهذا تكرار لما سبق في بحث العامل
وحذف فعله اي عامله مع نظيره لقيام قرينة نحو زيدا الى قال

مع اضرب

من اضرب اي اضرب زيدا والمنصوب الفارغ من ثلثة عشر
المفعول فيه مثل المفعول به قدمه موافقا للكافية لكون مدلول
الفعل الجار بخلاف المفعول له وعكس اللب لكون المفعول
لسبب الفعل وجودا او تصورا لخلافه وهو سبب ما الذي
فعل فيه اي ذكر الشيء مضموم عامله اذ ذكر الشيء فعلا او
شبهه او معناه فالاضافة لادنى ملابسة او محمول على ما
التاسع او عامل ذو المضاف ولو قال ما فعل فيه مثل لوقوع فعل
ما عبارة عن الاسم المنصوب او قال سلم ما فعل فيه مضموم الفاعل
لكان اخصر واسلم ولو لا الاسم لامكن التوجيه في
فافهم يقع وقع فيه مدلول عامله الذي هو الحدث مطابقة
كما في المصدر او تضمنا كما في غيره مؤثرا فيه فاعل العامل
اولا من حيث انه وقع فيه ذلك المدلول فدخل فيه نحو مات
زيد يوم الجمعة وخرج عنه نحو شربت او فضل الله يوم
الجمعة فان وقوع الشرب والتفضل فيه ليس من حيث
انه وقع فيه بل من حيث انه وقع عليه وخرج بقولي مضموم
عامله كان يوم الجمعة يوما طيبا فان الطيب ليس بمضموم الفعل
من زمان او مكان بيانا لما او اشارة الى القسمين اللذين

مفعول فيه

في الاعراب والسؤال والجواب به

مرتبا حكم كل منهما وشرط نصبه لا كونه مفعولا فيه كما هو
مذهب بعضهم فانهم لا يطلقون ذلك الا على المنصوب بتقدير
في واما المجرور بها فمفعول به بغير واسطة عندهم بخلاف ابن
الحاجب حيث جعله مفعولا فيه وتبعه المصنف كما مر في بحث
العامل لفظا لا محلا فانه لا يحتاج الى الشرط بتقدير في
وقد مر شرط تقديره في بحث حرف الجر ويجوز تقديمه اذا
المفعول فيه على عامله اذا لم يكن نائب الفاعل عاما مر
في بحث حرف الجر ولو كان العامل معنى فعل واذا جاز التقديم
عليه مع كونه افصح فلان يجوز مع غيره اولى وحذفه
مطلقا بقرينة اولى وحذف عامله لقرينة نحو يوم الجمعة
لمن قال متى سرت اي سرت والمنصوب الرابع من ثلثة
عشر مفعول لاجله ما مر غير مرة فقد علم ان سبب الفعل
ولانه يجوز اللام شبيه للمفعول المطلق صح حمل بعضهم
منه وهو ما اي شيء فعل لاجله او وقع لاجله حصوله
كقعدت عن الحرب جبنا او تحصيله كضربته تأديبا وخرج
به سائر المفاعيل مضمونه عامله اي مدلوله الذي هو الحدث
تذكر ما ذكر آنفا فلا يرد مثل وجبت التأديب الذي ضربته
لاجله

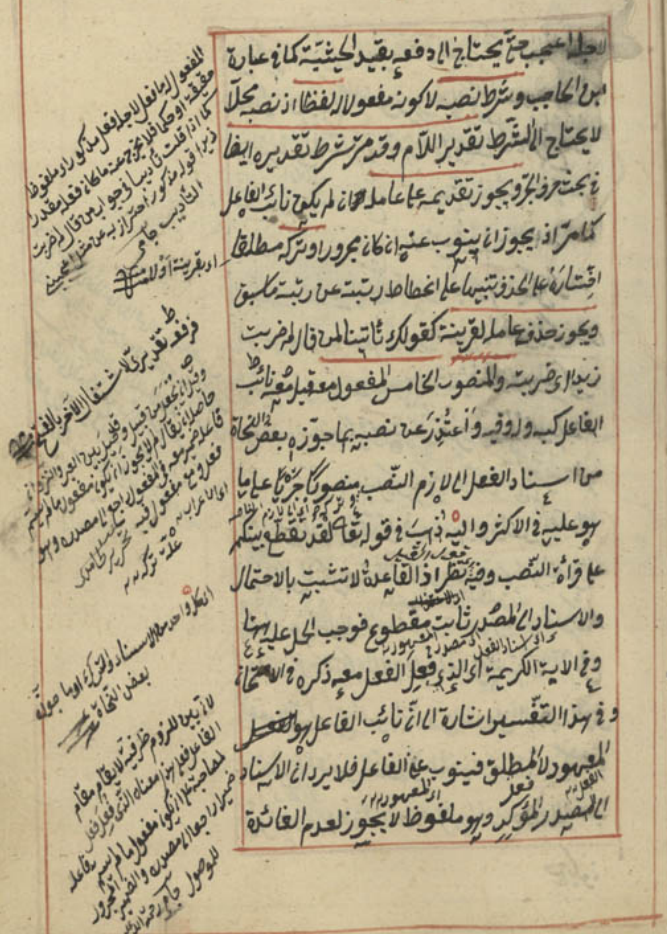

لاجله اعجب حتى يحتاج الى دفعه بقيد الحيثية كما في عبارة
ابن الحاجب وشرط نصبه لا كونه مفعولا لفظا ان نصبه محلا
لا يحتاج الى الشرط بتقدير اللام وقد مر شرط تقديره ايضا
في بحث حرف الجر ويجوز تقديمه على عامله اذا لم يكن نائب الفاعل
كما مر اذ يجوز ان ينوب عنه اذا كان مجرورا وتركه مطلقا
اقتصارا على الحذف تنبيها على انحطاط رتبته عن رتبة ما سبق
ويجوز حذفه عامله لقرينة كقولك لمن ضرب ثانيا المضروب
زيدا اي ضربته والمنصوب الخامس المفعول معه قيل نائب
الفاعل كبه ورويه واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة
من اسناد الفعل الى لازم النصب منصوبه كما جزم به على ما
هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم
على قراءة النصب وفيه نظر اذ القاعدة لا تشبت بالاحتمال
والاسناد الى المصدر ثابت مقطوع فوجب الحمل عليه ههنا
وفي الاية الكريمة اي الذي فعل الفعل معه ذكره في الاتحاف
وفي هذا التفسير اشارة الى ان نائب الفاعل هو الفعل
المعهود المطلق فينوب عن الفاعل فلا يرد ان الاسناد
الى المصدر المؤكد وهو ملفوظ لا يجوز لعدم الفائدة

المفعول اذا فعل لاجله فعل مذكور او ملفوظ
حقيقة او حكما فالخارج نحو جئتك اكراما لك
اذا قلت تأديبا فيما وجب ادبي كان فعله مقدرا
وذكر قوله وتركه احتراز به عن نحو ضربته
التأديب جائي

او بقرينة او للاصل

وقد يقدر لا شتغال الفعل
وقد يحذف فعله وقد يجر بمن
حاصل ان المفعول له اذا لم يجز ان يكون مفعولا به
فعله مذكور او ملفوظ اي حكما
او الاعراب عنه تركه

انكره احد على الاسناد ولو ذكره اولى جوابه
بعض الفضلاء

لا يتبين للزوم خرقه لاقامة مقام
الفاعل فانه اخرجه عن كونه مفعولا به
لصاحبته الذي فعل فعله
ضمير اجلا اي مفعولا لاجله
للوصول

فيه فكيف اذا نوى ولم يلفظ والجواب عما ذكره الفاضل العصام
من ان الواجب كون المفعول معه لا تمسه صفة جارية
على غير ما هي له وتقديره ان هذا انما يجب اذا كان مرجع
المستكن مقدما على مرجع البارز حتى لو لم يؤت بالمنفصل
لتبادر ان المستتر راجع الى الاقرب فيؤتى به على خلاف الظاهر
للتنبيه على ان مرجعه على الظاهر وهو الابعد وبناء ليس كذلك اذ
الموصوف مقدم على الفعل الذي هو مفهوم منه المفعول فيكون مرجع
الضمير على وفق الظاهر فلا حاجة الى التنبيه المذكور وهو المذكور
ان المنصوب الذي ذكر فرجح مثل كل رجل وضيعة فلا حاجة على
لاخراجه الى تقييد العامل بكونه غير معنوي مع انه لا قرينة له
ثم المراد به ما يقابل المقدر ليفيد عدم جواز الحذف للمفعول معه
للكلام المذكور سابقا بعد الواو وخرج بسائر المنصوبات
كلها سوى الحال بالواو والمصاحبة معمول عامل فعلا او شبهه
او معناه وخرج به تلك الحال والمراد بالمعمول اعم من الفاعل
والمفعول الذي ليس بمنصوب ليتحقق العدول الى النصب الذي
هو نص على المقصود الذي هو المصاحبة ولو كان المعمول منصوبا
لحمل الواو على العطف الذي هو الاصل فيها فلا عدول الى النصب

حتى يكون

حتى يكون نصا على المقصود نحو سكت وزيد درهم بخلاف نحو
كفاك وزيدا فانه يكفيك زيدا وعمرا وهو من قبيل العطف لا غير
بالاتفاق ويجوز الفاضل الجامي كون الاول مفعولا معه دون الثاني
تحكم صرح به الفاضل العصام ثم انه مع المصاحبة للمشاركة في الفعل
مع عدم المفارقة في زمان واحد على ما اليه الاخفش من ان الثاني مفعول
معه الاصح عطفه على المعمول عامل واما على ما ذهب اليه غير المفارقة
مع حين التلبس بالفعل والمشاركة فيه ليست بشرط لقولهم
استوى الماء والخشبة اذا ارتفع وسرت والنيل اذا ارتفاع الخشبة
والاسيرة النيل واجيب بانه اريد بالاول معنى التساوي اي تساوي
الماء والخشبة في العلو وبالثاني معنى الانتقال فوجود المشاركة
ويصح العطف نحو جئت وزيدا ومالكا وعمرا وصحت انا وزيدا
او زيد ولا يجوز تقديم بدون المصاحب على عامل فيه اشارة الى ان
عامل المصاحب لا الواو ولا نائبها ليس من العوامل التي تتوسط على ما هو
الرأي الصحيح ولا المعنوي اذ لا يتصور فيه التقديم ولذا لم ينصب
ضيعة في كل رجل وضيعة ولا عامل المعمول المصاحب لاقتضاء معنى
الواو وسبق الزيد ولا مع المصاحب لانه اما فاعل او مفعول به غير منصوب

وقد يقال ان بعض النحاة اذا رأوا انما لزم في نحو
زيد في الدار ما بعد الا مع وجود واو المعية
السببية غير ها ان يقدر فاعلا او قائما مقامه
كما ان بعضهم اذا رأوا انما لزم في نحو
الفعول معه وكيف تنصب مع وجود معنى قول
رفعه لتقدمه حاكم بتقدير الفعل

وهو اما نائب الفاعل او مضاف اليه وكل منهما لا يجوز تقديمه
عاملا ولا يجوز تعدده كما لا يجوز تعدد ما هو من تمام جواز
تعلق الجار بن جمعة واحد بعامل واحد وتمام فرعنا على الخمسة
شرع في الملحقات بها فقال والمنصوب السادس الحال وهي ملحقة
بالمفعول فيه لوجود معناه فيها وقدمها على التمييز مع انه ملحقة بالمفعول به
من حيث انه منصوب واقع بعد تمام العامل لانها تشبهه بالمفعول
به ايضا من حيث انها فضلة يتم الكلام بدونها مع كونها اكثر منه
وهي في اللغة من حال يحول اذا تقلب وتغير سميت بها لتغيرها
عما لزم او تغيره غالبا وقيد من الحال بالمعنى المقابل للماضي والمستقبل
لانه يعبر عما يكون الفاعل فيه فاعلا او المفعول مفعولا كما ان
الحال المرسومة يعبر عما يكون في وقوع عرفا نحو انا ماش ونحو
كما او جملة بينت هيئة الفاعل او المفعول المبهم الحكوم فلا يخرج مثل
ضرب زيد عمرا راكبين من خرج بهما التمييز لانه يبين الذات وبانضمامها
اليه يصير في مثل ضربت مزيدا ورجعت قمقرى فائدة بينة
هيئة العامل وبما عرفت من انه المقسم هو المنصوب بالاصالة
فقد عرفت المنصوب بالتبع غير داخل في الجنس فلا حاجة الى اخراجه
الا اعتبار قيد الجنسية بل لا وجه له ثم الهيئة وهي الحالة والكيفية

اعلم ان

او مع زيد كما هو رأي الفاضل الجامي والعلامة التفتازاني او الاستثناء
المفهوم من هذا وعامله اذا كان الفعل مصدرا او شبهه كذلك
او معناه وقد مر ما هو المراد منهما وهذا متوطئ لبيان امتناع
تقديمه على المعنوي وجوازه على غيره لاستغنائه عن تخصيص الامتناع
به وشرطه ان يكون نكرة لان الغرض منه ما هو قيد الحدث المنسوب
الى صاحبه بحصل بهذا فيصير التعريف حشوا وقال الفاضل العصام
الاظهر ان الاصل في الحال التنكير كما في خبر المبتدا فاشترط هنا
التنكير وتاويلهم الاحوال الكثيرة الواقعة معرفة بالتنكير مكابرة
يوجب التنكير انتهى وبؤيده قولهم في بيان وجه كون صاحبها معرفة
غالبا انه محكوم عليه في المعنى والتعريف اصل فيه فانه يفهم منه ان يكون
التنكير اصلا فيها لكونها محكوما بها في المعنى والاصل في التنكير
ان لا يتقدم اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل
المعنوي لضعفه مع كونه في المعنى كالمفعول فيه الذي يجوز تقديمه
عليه كما مر وكذا ظ لا يقال بخلاف الظرف كما قال ابن الحاجب وكذا غيره
حيث كيسوه مطلقا وعند الاخفش اذا لم يتقدم المبتدا على الحال
نحو قائما زيد في الدار او قائما في الدار زيد وامتاز اذا تقدم عليها
جاز تقديمها عليه وعلى غيره نحو زيد قائما في الدار وفي سبويه
تقدم

وهو او ان كان خبرا في اللفظ الا انه
معمول به في المعنى

ط
الاظهر عدم تقديم معمول على عامله المصدر او ضعفه
في العمل فان التفصيل وما عن ابن الحاجب
كالا ولا الابتداء او القسم تحولا اظهر
تحسس ولا تفعل قائما منه

عط
فانها قيد تقدم على العامل الذي هو الكاف لانه
من تتمة الفعل لانه المراد بالعامل المعنوي
هو هو فتدبر كذا قيل منه

وفي بعض نسخ الشرح

تقدم معمول اسم الفاعل عليه وجوز ابن الدهان تقديم الحال الظرف
على العامل مشروطا بالا يتعلق الحال والمقدر حينئذ بهذه الزيادة اذ بها
يندفع الخلل الواقع في عبارة الكافية فتجر ور بحرف الجر والاضافة
لانه تابع وفرع له وتجرور لا يتقدم على الجار فلا يتقدم تابعه
ايضا وقد بان بهذا ان المنقول من جواز مثل راكبا جاء زيد مع عدم
جواز تقديم ذي الحال فيه لكونه فاعلا واجيب بمنع عدم
الجواز لان هذا المنع يؤدي بالتقديم ايضا لكن لا يسلم فاعلا
بل مبتدا محذوفا والمجرور فلا نقصر كذا ذكره الفاضل العصام
لكن يرد على هذا انه يجوز التقديم على المضاف اليه بالاضافة اللفظية
بجواز تقديم المضاف وبزوال اسم المضاف اليه فقط اذا كان مفعولا
وبزوال اسم الفاعل ايضا اذا كان فاعلا مع انهم صرحوا بانه لا يجوز
اتفاقا الا اذا جاز حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه نحو فاتبع
ملة ابراهيم حنيفا ويمكن الدفع بان الاضافة المعنوية اصل واللفظية
فرع فلما لم يجز ذلك في المعنوية وان زال اسم المضاف اليه منعوه مطلقا
على ما صرح به الرضي والسيد عبد الله في شرح لب الالباب وهو
المفهوم من اطلاقاتهم قال الدماميني في شرح التسهيل نقلا
عن بعض فيه ان المراد بالاضافة ما هو الحقيقة اذ في غيرها يجوز تقديم

ويفيده قوله بحضة وقيل يختص بالتقديم بتخصص البتراء
بتقديم الخبر الظرف فانها بمنزلته وردّ بانها بمنزلة ظرف
الزمان ولا يصح الاخبار به عن الجثة اقول عدم الصحة
في الحقيقي مسلم واما في التنزيل التنزيلي فلا فافهم
فجاءه رجل اكبار جل وتكون اي الحال جملة لدلالتها على الهيئة
كالمفرد وانما الاصل ان يكون مفردا كالخبر خبرية لانشائية
لانها بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجرائها عليه في قوة الحكم عليه
والانشاء لا يصلح ان يحكم به على شيء ولما كان الجملة مستقلة
في الافادة لا يقتضي ارتباطا بغيرها والحال مرتبطة به
فاذا وقعت جملة فلا بد فيها اذ في الحال الكائنة جملة من
رابط يربطها الى صاحبها وهو الضمير فقط في المضارع المثبت
مع فاعله اذ الكلام في الجملة ولا يجوز دخول الواو عليه
لمشابهته لهم الفاعل المستغنى عنه مع كونه واردا
على اصل الحال من الدلالة على الحدوث والتجدد وعلى تنجيمها
في الاستقبال التجرد عما عرف النفع وتخوفت واصله وجمه
وقوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله الآية مأول
بتقدير المبتدأ او جعل الواو الاولى للعطف وقال الفاضل
العصام

ولو جعلوا الحكم اكثريا لكان اقرب الى المصلحة ولو قيد بكونه
غالبا غنى عن التسهيل لم يحتج في الثاني والثالث نحو جاءني زيد
يركب او الضمير مع الواو واو وحده او الضمير وحده في غير
المضارع المثبت من المضارع المنفي والماضي المثبت والمنفي والجملة
الاسمية اما الضمير فظاهر لانه الرابط في كل جملة وقعت موقع
المفرد واما الواو فلاحتياج الجملة الحالية الى فضل ربط لا سيما
الاسمية لكونها افضل وظاهرة في الاستقلال فصدرت بها للاحتياط
فيجوز الاكتفاء باحدهما لوجود الربط المعنوية في الجملة والواو
على اصل الحال او على تنجيمها لكثرة الغالب في الاسمية وفي حكمها
المصدرة بليس لانها لمجرد النفي على الاصح ولا يدل على زمان فهو
كنفي دخل على الاسمية الواو امع الضمير لقوتها في الاستقلال
وعدم التعلق بذي الحال لانها لا دلالتها على الثبوت غير واردة على
اصل الحال او على تنجيمها فانسب ان يكون الرابط فيها في غاية القوة
واما بدونه لدلالتها على الربط من اول الامر فتكتفي بها وقال
اجتماعهما او احدهما ط وقال الفاضل العصام الضمير
لربط الحال بذي الحال ولا بد من ربطها بالعامل لانها التقييد
والربط به في المفرد هو النصب وقد اجتمع في الجملة فذكر الواو

بدليل لانتهاء المقارنة التي باعتبارها يربط الحال بالعامل في التي مت
فيما هو اظهر في الاستقلال بالمباشرة ومنع فيما هو شبيه باسم الفاعل وزنا
ومعنى وجوز فيما ليس من انبهمته بتلك المثابة وامّا الضمير وحده
فيما تقلوبه ضعيفا لعدم الدلالة على الترتيب اما اذا لم يخبر عنه نحو جاءني زيد
لا يركب بالضمير وحده مثال المضارع للمنفي او جاءني زيد ركب بالضمير وحده
او ركب به مع الواو او ركب عمرو بالواو وحدها مثال الماضي للمثبت
او جاءني زيد هو راكب بالضمير وحده او هو راكب به مع الواو
او عمرو راكب بالواو وحده مثالا الاسمية ولا يعرض للظرفية
لدخول الفاء الفعلية عنه كما مر ولا للشرط ايضا لانها لا تقع حالا
بحال لان الشرط يقتضي التصدر وعدم الربط والحال غير لازمة
لصاحبها لانها تجعل اجزاء خبر ذي الحال فيربط بالمبتدإ الكون
لا زما فتكون لازما من قبيل الاسمية نحو جاءني زيد وهو يتكلم
يعطه او بانسلاخ معنى الشرط فتكون فعلية مثل اتيتك وانا
لم نأتك ويجوز تعدد الحال الكاشفة نحو جاءني زيدا راكبا ضاحكا وصرف
عامله الى الحال بقرينة مقالية او حالية نحو راشد امهد يا ملزاريد
السفر او بلى تسمياه كذا او شرع فيه اذا سر او اذا يسر راشد فيما
يمكن فيه الرشد بتفكك مهد يا فيما لابد فيه من دليل فلا يرد

او لا يركب به مع الواو
او ولا يركب عمرو بالواو
وحده صح صح

ان الرشد

ان الرشد فرع المهدية فينبغي تقديمها عليه ثم ان هذا يحتمل الترادف
والتباين فخل الكتب على الغالب لا يكون متداخلا فيه كما ان ياء صفة ولم
يتوض للزوم قد لفظا او تقديرا للماضي المثبت لانه بما ذكره وصمه
لا يتم التقريب كما ذكره فالعلة افتقار منهب الاخفش
والكوفيين من عدم اللزوم وقس عليه عدم تعرضه لاشتراط المضارع
المثبت بخلوه عن علامة الاستقبال كما ذكره صاحب التسهيل
والمنصوب التابع من ثلثة عشر التمييز ويقال له التبيين والتفسير
والمميز بكسر الياء وهو الانسب للتعريف وبفتحها ايضا باعتبار
ان المتكلم يميزه من بين الاجناس لدفع الابهام قدمه لانه معمول
بلا حاجة الى الواسطة بخلاف المستثنى وهو ما لم تكرر فيه الا مثلا
لم يذكر المستثنى كما ذكر ابن الحاجب والوضع كما ذكر ايضا ودلالة الظرف
من ذكرها اخراج صفة المشترك مثل رأيت عينا جارية
والتوابع غير داخلة في المقسم كما عرفت حتى يخرج بقيد عن ذات
يخرج الحال فانها ترفع الابهام عن صفة صاحبها كذا ذكره المرزوقي
والنوع منكورة تامة باحد الاشياء الخمسة وقد سبق
في بحث الاسم المبهم التام او ناقصة مقدرة اشارة الى تقسيم
التمييز نسبة كائنة جملة نحو طاب زيد نفسا او ذا طاب

اذ هيئة ليس عاملا محذوفا قابل يكون
راشدا للامرين منه
وهو انه الفعل اذا وقع قيدا فتح يعتبر كونه
ماضيا او حالا او مستقبلا لا بالنظر الى ذلك
الشخص المقيد مثلا اذا قيل جاءني زيد ركب
يفهم منه تقدم الركوب على المجيء فلا يرد
ما ذكره قدحة بقرينة المزمان الخ المجيء بهذا مثل
ما ذكره ثم الاخفش من وجه اللزوم واما
ما ذكره فيه على الوجه فقوله فيه اي اللزوم
لا يكفي بل لا بد من
المقارنة انتهى

كما سبق الاشارة اليه وسيصرح به

والمراد عدم تقيد علم دخوله فيه باعتبار المفهوم اذ الاخراج
عنه يستلزم الدخول فيه قبله فلا تناقض سواء كان من جهة الخبر
نحو جاء القوم الا زيدا او الاجزاء نحو اشتريت العبد الا نصفه
بالا واحدى اخواتها ليفيد بالكناية بذكر بعض افراد المباحث ط
ولما بعض الافاضل الاقرار المخرج هذا لدفع تمام التعريف
بالمؤثر بالتوضيح فلا قاصر بالنقص وعدم التصريح ومنقطع
وهو المذكور بعدها الا واحدى اخواتها حال كونه غير مخرج
مدلوله عنه مقيد للعلم بعدم دخوله فيه باعتبار المفهوم كجاء القوم
الا حمارا او المراد كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا الى تمام
خاليه عن زيد وعدم الدخول في المراد في هذا القسم بالقرينة كما
الاشارة في الحكم بباب الا وامام المستثنى فكلاهما بباب الا
فلا يلزم تداخل القسمين والمستثنى مطلقا ولذا اظهر
منصوب وجوبا بقرينة قول ويجوز فيه النصب اذا كان بعد الا
حرف نفي سواء وغير اذا لا نصب بعد بل بل وعم خلا
بعد او ليس ولا يكون فان النصب بعدها غير مفيد يكون فيه موجب
تام غير الصفة بيان للواقع لئلا يتوهم انه لا يكون بعد الا مستثنى
حتى يحترز عنه لاختلاف حكمه فكلام موجب اي مثبت لا نفي ولا

ولانهي ولا استفهام فيه اذ لا يجب النصب فيه وغيره بل يجوز
هو ويختار البدل تام آخر مذكور فيه المستثنى منه اذ لولاه لكان
مفرغا وهو لا يصح في الموجب الا قليلا كما سيجيء وقيل وجه
وجوب النصب فيه مشابهته بالمفعول فيه كونه فضلة يجيء
بعد تمام الكلام ونعذر البدل لانه المبدل منه في حكم التحية
فيكون التزيد ورد بانه المبدل منه ليس مطروحا بالكلية حتى
يفيد المعنى وفرق بين نقل الشيء وما في حكمه وقيل انه البدل
في قوة تكرير العامل فيلزم الايجاب في المستثنى ايضا واما ط
في غير الموجب فلا يلزم ذلك ويجوز باعتبار تكرير اما العامل
بترك النفي العارض وردت بانه مع تكرير العامل ليس الا باعتبار ذات
العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب ولهذا جاءني زيد
لا عمرو في القطع مع انه في قوة تكرير العامل فظهر ان الوجه فيه
الاستقرار ليس الا نحو جاءني القوم الا زيدا او مقدما على مستثنى
منه عطف على ضربكان وهو في كلام موجب وبعدم الاح متعلق به
قدم عليه ليشارك فيه المعطوف عليه لان المعطوف على المقيد
بقيد متقدم يشاركه فيه ولذا لم يعد كان في هذا وان عدت كما اعاد
فيما بعدها فتبصر وجه الوجه نعذر البدل الاستثناء تقديمه

نحو جاءني القوم الا زيدا

او مقدما على المستثنى منه

على المتبوع نحو ما جاءني الا زيدا او منقطعا وجه الوجوب
ما مر آنفا الا في بعض لكن فيعمل على نحو جاءني القوم الا حمارا
او لكن الحمار لم يجئ قدم ما هو واجب النصب بعد الا لانه المقصود
الاصلي بيانا بما هو ملحق بالمفعول لكونه مستثنى والمنصوب كالمفعولية
او يكون خبر ليس ولا يكون قد بين في مقام آخر واما
ذكرها التتميم المستثنى والمنقطع وان بين في مقام آخر لكن قدم
هنا ايضا للاشتراك بما قبلها بكونه بعد الا وفصل بينه وبين
جائز النصب مما ليس مع ذكر الملحق للاشتراك في وجوب النصب او
اذا كان بعد خلا او بعد عدا الكون مفعولا به وفاعلها راجع الى الافعال
الفعل المتقدم او مصدره او ما بعض مشتقا او متعلق نحو جاءني
القوم خلا او عدا زيدا اي خلا او عد الجائي منهم او مجيئهم
او بعضهم او بعض منهم زيدا وانما نحل النصب على الحالية ولم
يظهر معهما قد اصلا والقاعل ليكونا اشبه بالا وخلا في الاصل
لازم يتعدى بما اخذت واوصل او ضمن معنى جاوز والتزم
الحذف والتضمن في باب استثناء ليكون ما بعده في صورة
بالا التي هي ام الباب في الاكثر والمستثنى منصوب بعدها عاما انهما
فعلان في الاكثر الاستعمال او بعد ما خلا او بعد ما عدا الكون

مفعول به

معمولا به ايضا لانه ما فيهما مصدرية مختصة بالفعل فلا يكون
مجرورا بعدهما اصلا وبها حالا بقا ويالمصدر بالفاعل
او ظرفا بتقدير زمان مضاف نحو جاءني القوم ما خلا او ما عدا
زيدا اي خاليا او مجاوزا الجائي منهم او مجيئهم او بعضهم او بعض
منهم زيدا او وقت خلوه الجائي منهم او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم
او مجاوزته زيدا وقال الفاضل العصام ولا يبعد ان يقدر الزمان في الكل
فيكون تقدير خلا زيدا زمان خلا زيد كما في مذ يا فرقت منذ عمرو
التزام حذف قد او بعد ليس او بعد لا يكون لكونه خبرا عنهما او لان
يقع كما يعم المفعول به نحو جاءني القوم ليس ولا يكون زيدا الا ولا يكون
الجائي منهم او بعضهم او بعض منهم زيدا وكل من هذه الافعال الا كمل
الا تتصل الغير المفرغ ولا ينصرف فيها لقيامها مقام الحرف وقال
الفاضل العصام انه جعل منصوباتها مستثنيات دون
جاوز وما كان وما يكون نحكم بحرفية فالحق ان هذه الكلمات صارت
بعرف الاكثر وج لاجاءه الى بيان محل اعرابها ولا الى تصحيح
فواعليها ولا الى توجيه التزم ترك قد واضمار في واعلمها وان
النصب بعدها على الاستثناء الا انهم تفيدوا من الامور رعاية
للاصول لما رأوا من اعراب غير بمعنى الا رعاية للاصل والحق

أن تكلف الاعراب فيما لم يشاهد بعيدة عن الاعتبار وكذا غيره ويجوز
فيه النصب على الاستثناء ويختار البدلية للمستثنى فضلة مطلقا بخلاف
البدل قدم النصب مع كونه مرجوحا رعاية لمقتضى المقام واصالة الاعراب
للمستثنى وتبعيته اعرابا للبدل في كلام غير موجب بعد ان اذ الموجب يجب
النصب كما مر والمستثنى منه مذكور اذ لو لم يذكر يكون غير مقتضى العامل
نحو ما جاءني القوم الا زيدا او الا زيد ويعرب المستثنى على حسب العوامل
الا اقتضائيها اذا كان المستثنى غير مذكور فان كان العامل مقتضيا رفعا فهو
مرفوع وان ناصبا فمنصوب وان جارا فمجرور نحو ما جاءني الا زيد وما
رأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد ويسمى ذلك مفرغا بمعنى مفرغ العامل عن
المستثنى منه المذكور وهذا في الموجب قليل نحو يجر كل الفلك الا الاسفل
عند المضيع الا التمساح لانه لا بد وان يفيد والكلام لا يفيد فيه الا نادرا
نحو ما ضربني الا زيد اي ما ضربني احد الا زيد ولو ضربني كل احد المتكلم الا زيد
تاليا
مخلدا غير الموجب والمستثنى مخفوض اي مجرور لكونه مضافا اليه ولو
صورة بعد غير وسوى بكسر السين وضمها مع القصر وسواء بفتح
السين وكسرها مع المد وبهما ظرفا فان منصوبا ابدا لانتهاء الاصل
بمعنى مكان ثم استعير للمعنى البدلي ثم للاستثناء وعند الكوفيين يجوز
جرهما بمن الظرفية والتصرف فيهما رفعا وجرا ونصبا او بعد حاشا
لكونها حرف جر في الاستعمال الاكثر ومنصوب على المفعولية في الاقل على انه

قوله مفرغا اي مفرغ له بمعنى
المفرغ حاصل فيه الجار و
او وصل الضمير المجرور فتأمل

فعل متعد فاعل مضمر نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اي
برأه الله تعالى من ضرب عمرو وعدا وخلا كونها حرفي جر
في الاقل واصلها غير اي يكون صفة للدلالة على ذات مبهمة باعتبار
معنى معين هو المغايرة ولذا كثر في الاستعمال ويجر على خلاف
الاصل مع قلة على الا بالنقل لمعنى الاستثناء لاشتراك
كلا منها في مغايرة ما بعده لما قبله وعلا على اعراب ما بعده اي
بناء اعراب نفسه فقال ويعرب المحمول على الا اي يظهر الاعراب
غير المحمول على الا ولو حرفا لمنع كونه اسما في الاصل والصورة
كاعراب المستثنى بالا لانتقال اعراب المستثنى اليه لما نجر به على
التفصيل المذكور من وجوب نصبه لو موجب تاما ومقدما
ومنقطعا باعتبار المضاف اليه وجواز الوجهين مع اولوية
البدلية غير الموجب التام والاعراب بحسب العوامل المفرغ واصل
الا الاستثناء لكونه موضوعا لذلك كثر في الاستعمال وقد يجر على
غير الصفة على خلاف الاصل لما مر في الاشتراك اذا تعذر
الاستثناء بكلا فتسمية بان لم يعلم دخول ما بعده فيما قبله
ولعدم دخوله لكان على الاحتمال الذي هو خلاف الاصل فلا يصار
اليه بلا ضرورة فيكون ما بعدها صفة في الظاهر واللفظ والا

فالصفة في التحقيق والمعنى هي الا ليس الا انها لما كانت
حروفا الاصر والصورة اجريت اعرابها الذي كاعراب الموصوف
فيجب بعدها العدم المانع فيه لامستثنى لتعذر الاستثناء والتغاير
قد يكون في الجمع المنكور الغير المحصور نحو قولك كان فيها الجهة
في السماء والارض الهة جمع آلهة ولا دلالة فيها على عدد محصور
الا الله اي غير الله محل على الصفة لعدم الجزم بالمخرج عن عدم
لفسدتا اي خرجتا عن الانتظام اي غير الله وقد يكون في المعرف
كجاءني الرجال الا زيدا اذا لم يوجد قرينة العهد والاستغراق فلا
يعلم التجوز والاعدمه فيتعذر الاستثناء كما صرح به الا ترى ليس
والمالكي وقد يكون في المحصور نحو جاءني ما ئة رجل الا زيدا والمنصوب
التاسع من ثلثة عشر خبر باب كان اي الافعال الناقصة وهذه
احرف او اخصر من عبارة الكافية ولم يعرفه لظهوره كما مر
قد مر لكونه معمول الفعل ولونا قصا بخلاف الاتية فانه معمول
المرفوع وقد مر اي خبر باب كان كما مر خبر المبتداء في كونه واحدا او متعددا
ومفردا او جملة وغير ذلك ويجوز حذف كان لكثرة استعمالها دون
غيره لعدم مها وهذا احرف واوضح من عبارة الكافية تغني
قرينة نحو الناس مجزيون باعمالهم اي كان عمل خيرا فجزاؤه خير

وان كان

وان كان عمل شرا فجزاؤه شر ويجوز في مثل اي مثل هذا الكلام في مجيء
اسم بعد ان ثم اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني كما
في المتن وهذا اقوى لقلة الحذف وقوة المعنى وعكسه
اي ان كان في عمل خير فكان جزاؤه خيرا وهذا اضعف لضد ذي
على الاول ونصبهما ان كان عمل خيرا فكان جزاؤه خيرا
ورفعهما اي كان في عمل خير فجزاؤه خير وجرهما بتقدير حرف
الجر ليس بقياس بل سماعي يحفظ ولا يقاس عليه اي قياسي
فسيوان كان قتلا بسيفي فقتلا بسيفي والعاشر اسم باب
ان وجه عدم التعريف مثل ما مر قبله لكونه معمولا ما هو شبيه بالفعل
التام وهو كالمبتدا الا في صحة وقوعه نكرة محضة ولو مع
تعريف الخبر ذكره الفاضل العصام لكن لا يجوز حذفه الا للضرورة
لانه كونه معمول الباب انما يظهر بالعمل فيه ولا يظهر العمل
في المحذوف وقال في الامتحان ولا بد من استثناء ضمير الشان
فانه يجوز حذفه اذا لم يل فعل صريح والحادي عشر اسم لا التي
لنفي الجنس قدمه لانه عامل مشابه لان فيهما معنى الاتصال
ولانه عاملا ولا مختص ببعض اللغات بخلاف لا النافية فلما
رجحنا عليها نحو لا غلام رجل عندنا وقد مر شرط العمل

إبعد المحذوف القياس والغالب نحو فوا نفك والسؤال القرية اى اهل القرية
وقد يبقى مجرورا على الندور وهو ليس بقياس نحو فوا نفك يريد
الاخرة بجر الاخرة على قراءة اى ثواب الاخرة وقد يحذف المضاف اليه
بقرينة ايضا وقد يبقى المضاف على حاله بلا تنوين عوض ولا بناء اذ
عطف عليه ما اضيف الى المحذوف فيكون كالمذكور ولم يعوض
عنه التنوين ولم يبن نحو فولوا يا مرئ ورأى ما مرّ ضرورة
ذراعي وجبهة الاسد اى ذراعا الاسد وجبهته كقوله
ينزلن منها البقر وجبهة الاسد اربعة انجم من منازل القمر او كرر مضاف
الى المحذوف ونحو يا تيم تيم عدي بجر تيم الثاني المضاف
اليه وسوء عدي بجر سوء المذكور وبقي المضاف على حاله وذكر مذهب
المبرد والسيرافي ومذهب سيبويه انه مضاف الى عدي المذكور وتيم
الثاني تأكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه ويجوز في
الضم للكوفيين منادى مفرد امعرفة ظاهر او تمامه لا ابا لكم فلا يلقينكم
سوء عمرو والتيم قوم عمر ابن الخطاب وعدي اخوانهم والبيت
للمرار حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال اجرير خصا بالهجاء
تيم يا تيم المغلوب الا عدي لا ابا لكم لا انتم ضعفاء ولا ناصر لكم
او انتم اولاد الزنا مستحقون بالهجاء لا ان تركوا عمرا ان يهجوهم

فلا يلقينكم

و في البيت حذف المنادى
تقديره يا قوم ومن منهم
كذا في شرح ابيات
المحرر

ليس الفاء في قوله فلا يلقينكم في رواية
الفاضل الجاربردي موجودة مع انها موجودة
بكل الوزن لانه من البحر البسيط

فيلقينكم سوء اى مكروه من قبل يغيم مهاجاته اياهم والا
اى وان لم يعط ولم يكرد فلا يبقى بالتنوين المضاف اى يقطع التنوين
اياه عوضا عنه اى المضاف اليه لعدم ما يجعل المحذوف كالمذكور
اذ لم يكن المضاف غاية وحسب ولا غير ولا غير منويا فيها
المضاف اليه نحو وكلا آتينا وبخوج ويومئذ اى يوم اذ وحين
اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا واذ المضاف غاية وهي الجهات الست
وقد سبقت في بحث حرف الجر وحسب عطف على غاية ولا غير ولا غير
مضمنا منويا فيها اية تلك المذكورات مع الغاية وغير المضاف اليه
متعلق بمنويا كان منويا اعرب المضاف مع التنوين نحو وكلا
بعد كان خيرا من قبل وكذا لو عوض عنه نحو وكنت قبلا لعدم
علة البناء وهي لقلة الاخير طرح ليشبه المضاف فوقع كما منها الشبيه
بالحروف الاحتياج على الضم جبرا لنقصانه باقوى الحركات
واما المجزوم من الافعال الاربعة للمعول بالاصالة ففعل مضارع
دخل احدى الجوازم المذكور سابقا في بحث العامل المضارع فان كانت
الجوازم كلم المجازاة حرفا او اسما وقد مر معناها بتقضيه شرطا
وجزاء لانها موضوعة لتعليق امر بامر فقعل فيهما لانه مبنى العمل
على الاقتضاء كما في الابتداء وكان وما ولا تعمل في الاسم والخبر
وهو شرط

العامل في المبتدأ والخبر

لاقتضائه اسندا ومسندا اليه وقد رد بلمّ قال ان حرف الشرط
ضعيف فلا يستطيع العمل فيها فتقع الشرط وهي او الشرط
وحده فالجزاء او الجزم فيه بالجوار وقد يوجه التسمية بها
وفي التسهيل انها اسماء للجملتين وصوبه الفاضل العصام
بشهادة العرف وان الجزاء اسم لمجموع الجملة الثانية اذا كانت
اسمية فلا معنى لجعله اسما لمجرد الفعل اذا كان فعليه فان كانا
اي الشرط والجزاء مضارعين وهذا اجود لوجود المطابقة بين اللفظ
والمعنى ولذا قدموا اصالة المضارع عليهما باعتبار صدريتهما
لان الجزم يظهر فيه وان كان المستحق له هو المجموع فلذا سلك هذا
المسلك فيما لم يظهر الجزم لوجوار فافهم والاول اذا الشرط فقط
مضارعا والثاني ماضيا بقاء او بدونه او جملة اسمية بتقدير
فاء يعني اذا كانا مضارعين حال كون الجزاء بلا فاء لانها تمنع
عن الجزم صرح به في التسهيل وفي العباب مسامحة والمراد
بالمنع ظاهرا لاحتمال الوجوب في الشرط حتى يحترز عنه بهذا القيد والاحتياط
منه للمعطوف فانه لا مدخل لوجود الفاء وعدمه في الجزاء في وجوب
الجزم وعدمه في الشرط المضارع فينبغي ان يقدر عليه لئلا يتوهم
الاشتراك والمراد بالمضارع ما لم يقارن بلم ولما اذ لو قارن بهما

لم يصور

لم يصور فيه الجزم بكلم المجازات فضلا عن الوجوب لانجزامه بها
قبل دخولها فلا يبقى لهذه القاعدة وان صدق عليه المضارع بلا فاء
فالجزم بها لفظا او تقديرا مضارع شرطا وجزاء بلا فاء واجب
بكلم المجازات لوجود الجازم وصلاحية المحل وعدم المانع ولو بوجه نحو ان تضربْ
اضربْ ولا اضربْ ونحو ان تضربْ ضربْكَ او فقد ضربْكَ او فانت
مضروب قال الفاضل العصام كون الاول مضارعا والثاني ماضيا
مستهجن لانه فيه تأثير اداة الشرط الابعد باخراجه مع عدم
تأثيره في الاقرب ولذا لم يوجد في الكلام القديم قال البعض
لم يجز الا ضرورة الشعر وعلى هذا ينبغي ان يقبح عطف لما في المضارع
الا ان يقال ان العاطف بمنزلة تكرار اداة الشرط وان كانا الاول ماضيا
والثاني مضارعا بلا فاء وهذا اجود بعد الاول كما اذا كانا ماضيين
صرح به الرضي فاضمم جاز الجزم بهما لفظا او تقديرا لوجود الجازم
وصلاحية المحل والرفع في الثاني لفقد المتعلق لجعلوا الماضي الذي
ليس بمجزوم لفظا او تقديرا وليوافق الاول لانه تابع له والشرط
مجزوم محلا لكونه ماضيا نحو ان اتاني آته او اتيتموني اتيتك والجزاء ماضيا
مستويا كان الشرط ماضيا ايضا او مضارعا اي ثم سلك في هذا
هذا المسلك مع عدم ظهور الجزم فيه ليظهر وصوف الماضي بالتصرف

وكونه بمعنى المضارع ووصف المضارع بكونه منفيا بلم او لما مترفا
لا غير متصرفا جاريا بمعنى المضارع لا بمعنى نفسه او مضارعا منفيا
بلم او لما لا بلن او ما او لا فانه حكم هذه المنفيات يجئ فلا يجوز دخول
الفاء لتحقق تاثير اداة الشرط فيه بقلبه بمعناه الى الاستقبال او
فاستغنوا فيه بالتعلق المعنوي عن الربط اللفظي ولا يمكن
الجزم فيه لفظا او تقديرا لبناء الاول والجزم الثاني قبل دخول
اداة فيكون محلا نحو ان ضربت ضربت اي ان تضرب اضرب او لم اضرب اي
لا اضرب وان لم تقرب ما اضرب وان تقرب ضربت والنزاع في الاخير
مجزوم لفظا كما عرفت وفي غيره محلا وان الجزاء كما يكون جملة اسمية
سواء كانت الشرط ماضيا او مضارعا كما يشير اليه في الامثلة
او جملة ماضية بتشديد الياء اي منسوبة الى الماضي بان كان
صدرها ماضيا بان تشتمل على ما يدل على الامر بالماضي من الامرية الدعائية
او بتخفيفها اي وما ضيا صدرها فيكون وصف الجملة بها وصف
بحال جزئيها كما في غير متصرفة على الاول اي غير متصرفة جزؤها اذ
لا يتصور ضرب السير وحتى يحتاج الى تقييده بدليل وعدمها انما
يعتبر في الفعل وفي هذا تنبيه على ما نقلناه من التسمير وانما حصل
التنبيه بهذا لعدم ظهور الجزم فيه اصلا وعدم داع الى العدول

وبيانه عدم جواز دخول الفاء في جزاء

وهو الشرط ويجزم الاول منهما ما امكن

اي كما كان وصف الجملة بالمتصرف وصفا بحال جزئها منها

اي جملة ماضية

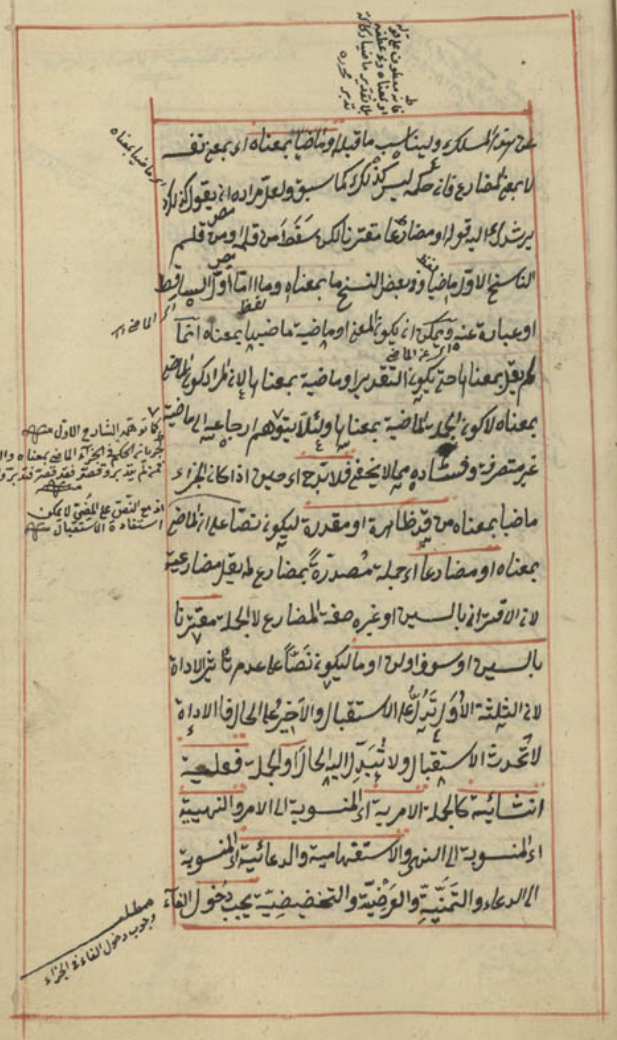

لما نزل المذكر وليناسب ما قبله او ماضيا بمعناه اي بمعنى نفسه
لا بمعنى المضارع فانه حكمه ليس كذلك كما سبق ولعل مراده انه يقول الزاد
يرشد الى قوله او مضارعا مقترنا لكن سقط من قلم او من قلم
الناسخ الا ترى ماضيا وفي بعض النسخ ما بمعناه وما اتى او السياق يقتضيه
او عبارة عنه ويمكن ان يكون المعنى او ماضية ماضيا بمعناه انما
لم يقل معنى اما حتى يكون التقدير او ماضية بمعنى ما بالنظر الى كون الماضي
بمعناه لكون الجملة ماضية بمعنى ما وانما يتوهم ارجاعه الى ماضية
غير متصرفة وحشاه مما لا يخفى فلا يرجع اي حين اذا كان الجزاء
ماضيا بمعناه من قيد ظاهرة او مقدرة ليكون نصا على ان الماضي
بمعناه او مضارعا اي جملة مصدرة بمضارع لم يقل مضارعية
لان الاقتران بالسين او غيره صفة المضارع لا الجملة مقترنا
بالسين او سوف او لن او ما ليكون نصا على عدم تاثير الاداة
لان الثلثة الاول تدل على الاستقبال والاخير على الحال فالاداة
لا تحدث الاستقبال ولا تبدل اليه الحال او الجملة فعلية
انشائية كالجملة الامرية اي المنسوبة الى الامر والنهية
اي المنسوبة الى النهي والاستفهامية والدعائية اي المنسوبة
الى الدعاء والتمنية والعرضية والتحضيضية يجب دخول الفاء

الاخير

كما توهم الشارح الاول منهما

اي بان الحكم في الجزاء الماضي بمعناه والاولى بمعنى المستقبل
تحميم لم يتعرضوا لقسمة فقد قسمت فتدبر ولا تغفل

اذ هو النص على المنفي لا يمكن استفادة الاستقبال منه

معلل بوجوب دخول الفاء في الجزاء

الفاء فيه لتأخير الجزاء لعدم تأثير الاداة فيه لوجوده قبلها فالبعض لبعدها عن البعض فلم يوجد التعلق المعنوي فاحتيج الى الرابط اللفظي فلا جرم فيه ظاهرا فالفاء مانعة عنه ولعدم صلاحية المحل نحو ان ضربت فانت مضروب مثال للاسمية ونحو قولك ومن يفعل ذلك فليس منا لله شيء مثال للماضية الغير المتصرفة من الافعال الناقصة فان كرهتموه فعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم مثال الغير المتصرف من افعال المقاربة وان كان قميصه قد من قبل فصدقت او فقد صدقت وقولك ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل مثال الماضي بمعناه اعلم انه خصها نحو ان كان بقاؤه على المضي اذ ان شرط الا قليلا او بقاؤه غير عليه نادر كذا في الرضي وقال ابن مالك رح كل ما دخل عليه ان وهو ماض لا يمكن انقلابه الى المستقبل لا بد من تأويله بما يصير مستقبلا او ان كان كان فقولك ان كنت احسنت الي فسأشكرك مأول بان يضمر في لفظ ان يظهر كونك محسنا الى يظهر كونك شاكرا لك وان تساسرني فسيرضع الاخرى مثال للمضارع المقترن بالسين ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه مثال للمضارع المقترن بلن ونحو ان ضربك زيد فانا ضربه مثال الاسمية او فلا تضربه مثال الفعلية او فمن لم تضربه

مثال

مثال العرضية والتحضيضية لانها تستلزم العرضية منه

مثال الاستفهامية وان اكرمتني فيرحمك الله مثال الدعائية وان جئتني فلئيك مكرم او فقل لا تنزل وان كان الجزاء مضارعا بغير الا بلا سين وسوف ولن وما مثبتا او منفيا بلا فيجوز الفاء نظرا الى ان الاداة لم تؤثر من حيث انها لم تقلب معناه فضعف التعلق المعنوي فاحتيج الى الرابط اللفظي مع جواز الرفع نظرا الى ما مر من ان الفاء يمنع الجزم ويجوز حذف الفاء مع الجزم نظرا الى وجود التأثير من حيث انها اخلصت للاستقبال اما في المثبت فظاهر واما في المنفي بلا فلانها للنفي المطلق على الصحيح نحو ان تقرب اضرب بحذف الفاء مع الجزم او فاضرب بها مع الرفع مثال المثبت اولا اضرب بالحذف مع الجزم وفلا اضرب بها مع الرفع قال سيبويه لا يقع بعد الفاء فعل يمكن جزمه بلا جزم الا علما يصرفه عن الجزم مثل قوله تؤمن به فلا يخاف اي فهو لا يخاف فيكون اسمية في التقدير قال ابن جعفر وهو قوي لان المضارع يصلح لان يكون جزاء بنفسه فلولا انه خبر المبتدأ لم يدخل عليه الفاء وقال المبرد لانه في نية التقديم اي ان يقم زيد فعمرو يقوم والمصرح لانها اذا تجردت عن الشرط وجب الاقتران بها اذا كررناه فوجه دخول الفاء عليه انه قصد عن الجزم هو الفاء

كما مر ويعتبر الجزء في محل الجملة واما المعمول بالتبعية وهو الثاني من
النوعين الآخرين لانتسب للاول الثاني لكن غير الاسلوب
لبعد ما بينهما وهو عامل اللبث ما لم يتبع كما سبق في الاعراب وهذا
تعريف جامع ومانع لكنه غير مفيد للمبتدي لاستلزام الدور
بما قيل لم اعرف هذه التبعية بتتبع الموارد مثلا واحتاج
المجرد معرفة الاصطلاح ولذا اتركه واكتفي بتعريفها فاعلم
اولا ان مفهوم التعريف حاصل بملاحظة مفهوم هذا اللفظ
بقدر معرفة المعمول بالاصالة ولو لم يعرف حصوله بها فهو حاصل
ببناء الاحكام فافهم وفي تعريفه ابن الحاجب خلل التعريفية
الامتحانية نحو بالاستقراء ولا يجوز تقديم شيء منها اي
الخمسة على متبوعها في السعة واما في الضرورة الشعرية فيجوز
تقديم المعطوف بالمرفوع كقوله عليكم ورحمة الله السلام
وعاملها عامل متبوعها كما هو مذهب سيبويه اما في الصفة
والتأكيد وعطف البيان فلان المنسوب الى المتبوع في قصد
المتكلم منسوب اليه تابعا فلما انسحب حكم العامل او نسبته
عليها صار المرفوع منسوب اليه وكذا المنسوب اليه وكذا الثاني هو
في المعنى المتبوع والتابع ايضا عليهما معا ليحصل المطابقة بين
اللفظ والمعنى

بيان المعمول بالتبعية

الاخفش

اللفظ والمعنى واما جعل العامل فيهما معنويا كما ذهب اليه الاخفش
فخلاف الظاهر المعنوي بالنسبة الى اللفظي كالتأدب للناذر
او مقدما كما ذهب اليه البعض فخلاف الاصل ايضا فلا يصار
الى الامر المخفي اذا امكن العمل بالامر الجلي واما في البدل فلانه كالمبدل
منه في حكم المطروح فكان العامل باثر الثاني ووافقه في الطرد
والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب واما جعل العامل
في نظير الاول لا فيه كما جعل الاخفش والمازني والفارسي واكثر
المتأخرين فخلاف الظاهر ايضا والاستدلال بمثل قوله تعالى جعلنا
لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم حيث عود البدل بتكرير عامل المبدل منه
وهو اللام مضموع اذ ليس كل من البدل والمبدل منه مجرورا فقط
بديهة مع الجار والعامل فيهما هو جعلنا لا اللام واما الاستدلال
بان البدل مستقل ومقصود دون المبدل منه فيؤيد مذهب سيبويه
كما سبق لا مذهبهم كما زعموا واما عطف المرفوع فلانه كون
المرفوع واسطة بين العامل والمعمول هو القياس وتقدير العامل
بعدها كما ذهب اليه الفارسي وابن جني خلاف الظاهر والقياس وجعله
مرفوعا بالنيابة كما ذهب اليه البعض بعيد لعدم لزومها
للاحد القبيلين كما هو حق العامل وغيرها اي الخمسة

كالعلم او منسوبا عما ولو محلا او متعددا نحو يا زيد العاقل بالنصب
ونحو يا ايها الذي لست مذكرا ما مضى ولا سابق شيئا اذا جاء فاني
سابق مع كونه مجرورا عطف على محل ما مر ذكره مع كونه منصوبا
بالتوهم الحرفي لانه موضع يكثر فيه الجر بزيادة الباء وامّا الرفع في
العاقل على احد الوجهين في المثال المذكور فليس باعراب ولا بناء
بل هو لجر المشاكلة والاتباع كالجوار والتبعية بالرفع
والجر مجازا لعدم الاول من تلك الخمسة الصفة فهي ما
لكونها لازمة متابعة او اكثر استعمالا او اخر فائدة وهي تابع
خرج به غيره من المعمولات بدل بعضه تركيبية مع متبوعه دلالة
تضمنية او التزامية صارت بالغلبة والاشتهار حقيقة
عرفية تعلما حاصرح به الفاضل العصام في الاطول شرح تلخيص
المفتاح علما منه فاتت فهو لو متبوع ولا يدل عليه المتبوع خرج
به سائر التوابع ودخل الوصوف بحال الموصوف نحو جاءني رجل حسن
فان حسن باعتبار تركيبه مع رجل يدل تضمنا على حسن ثابت
في الرجل والوصوف بحال المتعلق كرجل حسن غلامه فان حسن
باعتبار اسناده الى فاعله يدل تضمنا على حسن قائم بالغلام وما
وباعتبار تركيبه مع المتبوع بعد اعتبار هذا الاسناد يدل تضمنا على

حاصل

حاصل المتبوع وهو كونه بحيث يحسن عند السامع وانما حكمنا
وصفا بحال المتعلق مع انه يصدق عليه ايضا انه يدل على معنى في المتبوع
لجواز الاخراج بما بدل على حال المتعلق والتمييز بينهما بالاختلاف
احكامها ثبوتا مطلقا غير مقيد بزمان النسبة الى وعلى ما
قرّرنا لا بد البدل والعطف بالحرف مثل اعجبني زيد علمه او وعلمه و
والتاكيد نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون للدلالة على الشمول
لان دلالة كل منها ليست بتضمنية ولا التزامية ولو قيل انها
خلاف المتبادر كما صرح به الامتحان فيخرج بمطلقا اذ دلالة كل منها
مقيد بزمان النسبة المتبوع كما صرح به الفاضل العصام وما
قيل ان هذا قيد للدلالة لا للخارج اي دلالة مطلقة غير مقيدة
بخصوصية مادة بل بهيئة تركيبية مع متبوعه ودلالة الاشتمال
المذكورة بخصوصية مواردها فرده للصريح اذ ليس العطف مع
التوابع مع متبوعها بهيئة مخصوصة ولذا قد يجوز ان يقع
ان يكون نعتا وبدلا وبيانا نظرا الى اختلاف المعاني وان الحكم
اللفظ والهيئة التركيبية تحاذي الظاهر هذا التوجيه الخفي
وانما تركنا ذكر الفائدة لانه وظيفة المعاني ويجوز تعدده لما
قرّ نحو الرجل العالم الفاضل ويجوز وصف النكرة حقيقة او
جاءني رجل

كالمعرف باللام للعهد الذهني لكن لا توصف الحكية الا بجملة فعلية
فعلها تمت مضارع نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبني كما لا توصف
من المفردات الا بنكرة يمتنع دخول اللام عليه نحو مررت برجل
مثلك او خير منك بالجملة المحلوة بأو عن التنوين مع دلالتها على معنى
التنويع كالمفرد الخبرية لا الانشائية لانها لا تقع صفة الا بتأويل
بعيد كما اذا قيل جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه او مستحق
لان يؤمر بضربه قال الفاضل العصام قيدها بهذا واطلقهما في الخبر
اشارة الى جواز كون الانشائية خبرا بلا تأويل وردوه الصفة لانها
لتقييد الموصوف بامر يعلم المخاطب انشائيته والانشائية غير
معلومة النسبة قبل التكلم والمقصود من خبر المبتدا ليس الا افادة
نسبة غير معلومة للمخاطب وهو كما يجعل النسبة الخبرية
يجعل النسبة الانشائية ويلزم فيها الضمير الراجع الى المذكر
النكرة للربط ولولاه لظننت ان بادي الرأي اجنبية وانما التزم
فيها الضمير دون الخبر لان توجه المخاطب اليه فوق توجهه اليها فليس
ههنا مظنة الغفلة عما لا يظهر الا بمزيد توجه ولذا يقولون
في ربط الحال بالواو فقط وفي المفردة بالضمير فقط نحو جاءني رجل والخبر نحو جاءني رجل قام ابوه
وقد يحذف الضمير لقرينة واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس اي

فيه

او فيه وهو صواب يقع الوصف بحال الموصوف بحسب الدلالة ولو
تجوزا مفردا كان الوصف او جملة ولذا قدم بيانا نحو جاءني رجل يعلم
هذا البحث فريد الخمسة من هذا القبيل وانكار الحسكفي نفس
الامر وجهه او عينه او غيرهما وجار متعلق كذلك فريد حر
فقها وزاده من هذا القبيل واذا كان الحر هو زيد يعني يوصف
بلفظ يدل معنى قائم بالمتعلق ويجري الاعراب عليه باعتبار معنى
حاصر الموصوف باعتبار تركيبه معه وما قسم اليه
اشار الى اختلاف احكامها وتفصيلها فقال والوصف
بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في امور بوجه وكل تركيب
اربعة لاتحاد هما في النعت والتوبيخ والتنكير حقيقة او صورة كما
في الجملة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والاعراب
تركيز احترازا عن التكرار ولا وجه لاستثناء ما يستوي فيه المذكر
والمؤنث لاشتراكهما فالتبعية حاصلة وذكر الواو في الجمع
لارادة النوع من الجانبين ولو اريد كل الافراد منهما لذكر
او الآية الا تنثر نحو جاءني رجل عالم وجاءت امرأة عالمة
والثاني اي الوصف بحال المتعلق في الاولين من السبعة اي
التعريف والتنكير فقط دون الخمسة الباقية وحكمه فيهما وعلم
في بحث الفاعل ولذا لم يقل والواو كالفعل كما قال ابن الحاجب

اذ لم يسبق في كلامه ذلك صحا ان هذا في كلامه حوالة على غير المعلوم
فيحتاج الى انتظار شديد نحو جاءني رجال راكب غلامهم والزيد
الراكب غلامهم وقد تقدم معرفة هذه التتبعة على معرفة المعرفة
والنكرة والمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث وسيقع بيان غير
الاولين في بحث الفاعل اذا اتى بينهما فقال والمعرفة والنكرة
حيث لم يخرج الطالب الى انتظار شديد كابن الحاجب والبيضاوي
قد سمع ان بعضهم افراد النكرة للكونها اشرف وافيد وكونه
مفهوما مما وجوديا محضا ما لم يوضع وضعا جزئيا او كليا الشيء
ملتبسا بعينه اي بذاته المعينة من حيث انه معين فخرج بالنكرة
فان رجلا مثلا موضوع لمفهوم المعين من غير اعتبار تلك الحيثية
فالذهن لا يكتفي من اسماعه الا الاتيان بالمفهوم لا التعيين والرجل
موضوع لهذا المفهوم مع هذه الحيثية فالذهن لا يلتفت اليه
الا معهما وبهذا ظهر الفرق بين النكرة والضمير الراجع اليها وبين
اسد واسامة كذا ذكره الفاضل العصام وقال في الاستحاء هذا
لا يتناول المعرف باللام والنداء والاضافة فان الاشارة الى التعين
خارجة عن وضعها اصلة بالمجاورة في الاستعمال ولذا عدل
عنه البيضاوي والجامي الى ان المعرف وقال العلامة القنائي
والاحسن ما قيل ان المعرفة ما وضع ليستعمل في شيء بعينه والنكرة

ما وضع ليستعمل في شيء لا بعينه فالمعتبر في التعيين وعدمه
ان يكون ذلك بحسب دلالة اللفظ ولا عبرة بحالة الاطلاق
دون الوضع ولا بما عند السامع دون المتكلم لانه اذا قال جاءني رجل
يمكن ان يكون الرجل معينا عند السامع ايضا الا انه ليس بحسب
دلالة اللفظ واختاره ابن كمال كما ذهب اليه صاحب الكشف
معنى هذا التعريف ما وضع ليستعمل في شيء بعينه واستبعده
الفاضل العصام وبعضهم ما وضع لافادة شيء بعينه واستبعده
ذلك الفاضل ايضا بان تعريف مقابلهما ليس بهذا المعنى ويمكن
ان يقال ان الوضع اعم من الشخصي والنوعي والاستعمال المذكور
في هذه الثلثة وان لم يكن داخلا فوضعها الشخصي لكنها داخلة
داخلة النوعي فيما النظر الى هذا لم يعد اعنه وما ذكره لا يخالف
بالنظر الى الشخصي الذي هو المتبادر عند الاطلاق وكلام
العلامة اشارة الى هذا حيث قال او الاحسن والنكرة
ما وضع لشيء لا بعينه اي غير معين هذا اذا كانت موضوعة
لفرد ما من الحس كما ذهب اليه الرضي او لشيء ما ملتبس
بعينه او من غير اعتبار تعينه اذا كانت موضوعة للماهية
المطلقة ويكون اعتبار الفرد من الخارج كالتنوين وغيره ورجح

السيد السند في تصانيفه قال الفاضل العلامة والمعرفة ستة
انواع بالاستقراء الاول المضمرات فانها موضوعة لمعان معينة
من حيث انها معينة باعتبار امر كلي فان الوضع لاحظ اولا مفهوم
المتكلم الواحد مثلا من حيث انه يحكي عن نفسه وجعله آلة لملاحظة
افراده ووضع لفظة انا بازاء كل واحد منها بخصوصه ضمنا لما هو رائي
للحقيقين من ان اخذ الاباء القدر المشترك كما هو رائي
المتقدمين فوضعها لكونها اعرف منها علما او اعرف فيها ضمير المتكلم البعد
من الالتباس ثم المخاطب لوجود الالتباس في الجملة فانه يتطرق فيه
ما لا يتطرق في المتكلم ثم الغائب لزوال احتياج الى لفظه بغير لكونه
بمنزلة وضع اليد عليه وهو اربعة اقسام بالنظر الى ما قبله
والى اعرابه القسم الاول المرفوع المتصل قدمه اذ المرفوع عمدة
والاصالة للضمائر الاتصال ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل
وقد سبق في بحث الفاعل والقسم الثاني مرفوع منفصل وهو سو
اي هي للتثنيتين ولذا ذكره بعد المفردين ولو لم يذكر كذلك لزم
ذكره مرتين كما في عبادة غيره ولما كان مشتركا بينهما ذكر المعين
بعده فقال هم انت انت بالفتح انت بالكسر انتما كهما انتم
انتن انا نحو انا بياء بالغائب رعاية للاسلوب الترقي

ومن بدايع

بحث لا يفهم الا
واجد بخصوصه لم يصح

فتعقله آلة للوضع
لانه موضوع له فالوضع
كلي والموضوع له جزئي
مشخص

عفت
الا ترى انك اذا قلت انا
لا تحس غيره واذا قلت
انت علمت ان ليس بانت
فيفهم المخاطب ان للكلام
له مفهم

مطلب

العلم

وفي بدايع المتكلم على اسلوب التنزل والقسم الثالث مشترك بين
منصوب متصل ومجرور متصل لا يفرق بينهما الا ياء تعين ما اتصل به
فان تعين كونه جار ومجرور وان ناصبا فمنصوب وان شبيه شبيه
ولذا اختلفوا في ضمير الضاربي قبل مجرور مضاف اليه وقيل منصوب
مفعوليه وبهذا الاعتبار لم يجعل الاقسام ستة كما جعلوا
نحو ضربني ضربنا مثل ضربهما ضربهم ضربهن ضربك ضربكما ضربكم
ضربكن ضربني ضربنا ونحوه الى آخر الهاء لهما لهم لهن لك لكما لكم
لكن لي لنا والقسم الرابع منصوب منفصل وهو اياه اياها اياهما
اياهم اياهن اياك اياكما اياكم اياكن اياي اياما فالوقوع
الغائم من السنة العلم وهو ما لا يثنا وغيره بوضع واحد جزئي

تركيبا في الامتحان انه نحو اسامة غير داخل فيه الا ان يدعى ان
تناوله للافراد مجاز وتحته نوع علاقة وتحته نوع الفرق الاستعمال بينهما وبين
ما قبله فالحق ما قال ابن الحاجب والرضي انه قرينة مثلها تقدير
كعدل عمر لا مور لفظية مثل امتناع اللام ومنع الصرف وهو سماعي
علم شخص يجوز به وعلم جنس عينا او معنى نحو اسامة وسبحان
علما لحقيقة التسبيح علما لائق قدم على اسماء الاشارة لكون
اعرف منها لانه مدلوله متعين بحيث لا يتبادر منه شيء

عفت
واما على رأي آخر فلا حقيقة للتعاريف وانما هو مجرد جريان احكام المعارف
وقال الفاضل العصام بهذا ليس ببرضي واني مرضي لان الماهية النوعية
والجنسية تعد من جملة معاني الموصول

العلم

فضل الاعلام المشتركة فانه يتناول
من فانه يعم وامعاهم

على
علاقة معاينة
غير
فيه
ليس
ومن فانه يعم وامعاهم
معنى السند

وضعا واستعمالا لا تخلو فيها فانه لا تعين لها وضعا بل استعمالا
والنوع الثالث منها السبعة اسماء الاشارة وهي اسماء
على احد اكتفى به والاشارة حقيقة في الحسية الحاضرة فيخرج
المضمرات وسائر المعارف فان اشارتها ذهنية ونحو تلك الجنة
وذلك الله مجاز لغاية التعظيم وكان محسوس مشاهد قد صيرها
على الوصول وذا اللام لانها اعرفت بها لانه موضوعها بالقلب فقط
تخلو فيها فاضيا بالعين ايضا وهي مبتدأ خبره محذوف اذا مبتدأ ثانيا
خبره للمذكر المفرد للاشارة اليه ويمكن ان يجعل اذا مبتدأ ثانيا
يتقدر منها خبرا والمذكر حالا من فاعل الظرف او العكس والجملة خبر
الاول والمشار اي المذكر خبر مقدم ليكون الضمير اقرب الى المرجع ذا رفعا
مبتدأ موخرا وتا بتقدير منها كذا وفتحة نصبا وجرا وللمؤنث
للمفرد تا بقلب الالف الذال المذكر تا اذا العلامة هي الفرق بينهما ولذا
جعلا اصل الباقي ذكره الفاضل المعظم وذي بقلب الالف ياء فرقا
بينهما ايضا بالياء التي هي علامة التانيث تقريبين قيل والاصل
كونها ياء اذا وتم بقلب الالف ياء مبالغة في الفرق وذه بقلب
الالف ياء وسكون الهاء الوقف والوصل اجراء ليجري الوقف وبكسر
بلا ياء وتهذوني بوصل الياء وذات لم يذكر بالقتيا والمشار
اليه المؤنث

وهذا مفهوم من قوله والمشار اليه

لم يشخر الالف المؤنثة الا الفاء عصم

اي المؤنث تا وتين فارق الامتحان وهذا بدل عما ان الاصل
تا وجمعهما اذ المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا فكتب
بالياء لانها الفي مجهول الاصل وبرسم الواو لئلا يلتبس بالحرف
جرد وحمل عليه الممدودة ويلحق اولاء بالاسماء الاشارة
حرف التنبيه للتنبيه على المشار اليه فيذكره وهو ها الاستفتاح
اما والا بالجر ما لم يلحق او اخرها اللام فلا يقال ها ذلك ذاك
لان حرف التنبيه لا يلحق ما للبعد بخلاف اللام فلا يجتمعان
نحو هذا ويتصل بها اخرها كاف الخطاب تنبيها على حال المخاطب
من التذكير والتانيث والافراد وضديه وهو حرف لعدم حظه
من الاعراب اذ لا يمكن جعله تابعا لاسم الاشارة لتباينهما
وعدم القصد بالنسبة واسم الاشارة لا يضاف وقيل لامتناع
وقوع الظاهر مقامها ومنع مستند بنحو افعل واجيب بانه
فيه ليس الاسمية وهو الاسناد اليه ولا يخفى ان هذا كلام مع السند
واللازم اثبات الملزوم للممنوعة وانه هنا فقال المذكر المفرد ذاكر
بالفتح وللمؤنث ذاكرة بالكسر وتثنيتها ذاكا وذاكة وجمع المذكر
ذاكرون وللمؤنث ذاكرات تصرف بعد التصرف مع ان الحرف لا
يتصرف لكونه على صورة الاسم وعدم اصالة الحرفية وكذا

اى مثل ما ذكر في الكلمة ذا تصرف وحرف الخطاب المتصل باخره البواقي
من ذاك هذا اولاك ونحو ذاك ذاكما ذاكم ذاكن ذاكما ذاكم ذاكن ذاك ذاكما ذاكم ذاكن
وعشرين آخر حرف الخطاب خمسة انواع باشتراك التثنية وكذا اسم
الاشارة المستعمل مع حرف الخطاب فبقيت الخمسة
يحصل ما ذكر وقال البيضاوي وجاء افراده مطلقا وبغيرها
ادخر والتنبيه وكاف الخطاب لعدم المانع مع عدم اغناء احدهما
عن الآخر نحو ياذاكر ويقال اي بقبول الغيب تلك ثم واولائك اولا
بالمد باللام مع حذف الياء لالتقاء الساكنين وقصر الهمزة
الغائبة وهو جائز على ما في التسهيل ويحتمل ان يكون الاداء بفتح
الهاء وحذف الالف من تاء لما مر لكنه قليل ولم يحذف الالف في ذلك الغير
بل كسر اللام عاما هو الاصل وتحريك الساكن وذاك وذانك وتانك
شدد نيه اذ التخفيف في المتوسط حال كون كل من هذه الكلمات
الاربع للبعيد لان زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى قيل التشديد
عوض عن الالف المحذوفة في المفرد وارتفاء الرفع والنصب
الدماميني ورده الفاضل العصام بانه ينبغي ان يكون المتوسط
كما بالتخفيف ثم قال وقد يقال انما يجعل النون بدلا من اللام لم يجعل
المشدد للبعيد بل عند المبرد صيغة التثنية سواء في القريب والبعيد

والمتوسط

والمتوسط اقول الاشارة افاده حرف واحد فائدتين كالالف
واللام في الغلام الله واختصاص افادة البعد باللام ممنوع وقال
المبرد الاصل ذا وتا فزيد لكن جعل اللام حرفا واداة غير مردود ايضا
بانه الاصل كون الادغام بجعل الاول مثل الثاني وهنا ليس كذلك
اقول ذكر ممنوع لوجود مثل اطرد وزاد مع علمه انه ادغام بجعل
كذلك لامتناع تغيير الاول لكونه علامة مع ان فيه تبرية الغيبة وباقيه
لادغام مع سكون الثاني وقد عرفت ان اللام ساكنة كسرت
لالتقاء الساكنين ولا ساكن هنا قبلها حتى يلزم الالتقاء
اقول انه اراد انه لا ادغام مع بقاء السكون فلم يفد
وانه اراد انه لا ادغام بعد زواله بالتحريك فممنوع بجواز مثل
ليمد على انه يمكن ان يراد ان اللام مكسورة عنده كما في حالة الرفع والنصب
الدماميني ورده ايضا بانه لو كان كذلك لأعل اللام لم يصح هذا ان يتشديد
مع انه لا يصح بما ذكره وقد جاء اقول صحيحه لعدم اللام لفظا
فيجوز ان يجتمع الهاء مع البدل وان لم يجز مع المبدل منه وقيل
اللام كانت قبل النون وفيه انه يلزم الفصل بين النون
التثنية والفه باللام وان الاصل دخول بعد تمام الكلمة
وقد جاء ذانيك وتانيك بابدال النون ياء وتاء

بالفتح وبناء وسهنا بالضم والتخفيف وهو لازم الظرفية اما
منصوبا او مجرورا بمن او الا غير وبنا بالفتح والتشديد وهو
الاكثر وجاء الكسر وبنا لكن فالمبنى الحقيقي بمعنى خاصة
لا يستعمل غيره الا مجازا او الغاية للقريب ومثلوا للبعيد
والنوع الرابع من الانواع الستة المعرفة الموصول بغيره وهو
معنى الاسمي واما الموصول به غيره فمعنى الحرفي ذكره الفاضل العصام
وهو في الاصطلاح ما لا يصير جزء الا بخبرية وما بعده بمنزلة
لا يفيد للمبتدأ لاستلزام الدور بل يفيد لما هو فرد وعدم ضرورية
جزء الا استقلال واحتياج المجرد معرفة الاصطلاح ومعرفة
الافراد تحصل بالتعداد فقدمه على المعرف باللام مع ان بينهما مساواة
لمناسبته الاسماء الاكنانة بكونه من المبنيات ولا بد الموصول
في جزئيته من الجملة من صلة ليكون بها معرفة بانيا لا معهودا
بمضمونها بين المتكلم والسامع على ما هو وضع ولذا قيدها
بقوله جملة خبرية معلومة للسامع اعتقاد المتكلم ليلزم
مضمونها حكما معلوم الوقوع قبل التكلم بها ولا حكمة للفرد
فضلا عن المعلومية والانشاء لا يرد مضمونها الا بعد ايرادها
ولو كانت الخبرية غير معلومة لم يصح ان تكون صلة وجاز ذكر ان اندفع
ان السامع
ما يقال ان

ما يقال ان الموصول لو كان معرفة بالصلة لكان النكرة الموصوفة
بالجملة معرفة بها فيلزم عدم الفرق بينهما مع ان بينهما فرقا
او موصوفة مثل قوله لكل قتيل من ضربته اما اندفاع اللزوم
فظاهر واما اندفاع اللازم فلان معنى الاول يجب الوضع لقيت
الانسان المعهود بكونه مضروبا لكل ومعنى الثاني لقيت انسانا
مضروبا لكل وفي تخصيص لكل ليس بوضع والتفصيل يطلب من الرضي
والدماميني شرح التسهيل هذا على ما هو المشهور وقال الدماميني
والعهد غير لازم بل غالبي وقد يراد به الجنس فيعم وفي صلة كقولنا
لمثل الذي ينفق مما لا يسمع وقد يتسامح الصلة قصدا الى تعظيم
الموصول كقول الشاعر فان استطع اغلب وان تغلب الشهوب
فمثل الذي لاقيت يغلب صاحبه وفيها اي الجملة ضمير عائد الى الموصول
المرجع به يختص الضمير بالذكر لغلبته وما صالته وقال صاحب التسهيل
او خلفه اي الضمير وقال الدماميني مراده بالخلف كقولنا يا رب
ليل انت مخلوق وانت الذي رحمة الله اطلع اي فرحمته
لكن قال ابو علي منهم من لا يجيزه وقال بعضهم لم يجز سيبويه
في خبر في الصلة او فضلة من عهد اما في الامتحان اي العائد عام
كعائد المبتدأ كذا في التسهيل وقال الفاضل العصام والاصل
ارقولنا لغلبته واصالته

نحو انا الضمير يا لاء الظاهر يا سر يا غيب وقد يعرى عنه
انا كان الموصول او موصوفه خبرا عن المتكلم او المخاطب نحو قول علي
رضي الله عنه انا الذي سمتني امي حيدرة ونحو انت الذي قلت وانا
اذا كان كل منهما مخبرا عنه باحد هما او مشبها به فلا يجوز الا
الغيبة نحو الذي قال انا او انت او انا الذي قلت اغناء عن
الاخبار نحو انا او انت ونحو انا خاتم الذي وهب المائتين وانا
اذا وجد ضمير ان جاز المعاملة بكل منهما على خلاف الاخر نحو انا الذي
قلت وضرب زيدا او يجوز حذفه اذا الضمير كثير الوقوع لو مفعولا او قليلا
لو مبتداء او مجرورا عند قرينة اذ لا حذف بدونها الا منسيا
ولا يجوز هنا ولو مفعولا لانه جزء من الصلة وسواء الموصول
الذي هو للواحد المذكر واللام الاول حرف تعريف بخلاف زيدت
لئلا لكون وضع الموصوفة به كوضعها بالنكرة فانه في حكم الصفات
المشتقة ووقوع الاوصاف وشيء منها لا يكون معرفة بدون اداة
التعريف والثانية اصلية كالياء عند البصريين وزائدة عند
الكوفيين ليفصل بين الاول والذال الساكنة التي هي الموصول
ثم كسرت واشبعت قال الفاضل العصام هذا مما لا يخلو عن مناسبة
فضلا عن شاهد ثم القياس في الكتابة بلا ميم اذ الاول ليست

بخط مؤلفه

ط آخره
اكيلكم بالسيف كيل السنداة

مشبها به مثال موصوف
قول وتحقيقه انا خاتم اي مثل كريم اي مثل موصوف
الموصول ان فيه اداة التشبيه على خاتم ومثال الموصول
الذي اي كالذي

ضمير الشأن

اي بما سفه اي بما هو

مثل قابض اي قابض ما انت قابض
ومثل قاض ما انت قاض
اي قاضيه

مكمل صدر الصلة

حذف صدر الصلة

اي الموصوف
القياس

مستقيم

والجمع والتذكير والتأنيث كذا ذكره الفاضل اليمني وأي للمذكر
وآية للمؤنث والألف واللام اه بحروفها عاما في شرح المفتاح
للشريف والتفتازاني لا اللام وحده عاما هو المختار خرز التعريف
فعلى هذا فالوجه اه يقول الكهل ذكره في الامتحان لكن هذا مخالف
لما سبق ولعله تمشى على احد الموضعين على احد الرأيين وفي الاخر
على الاخر الكاشفين في سلم الفاعل والمفعول بمعنى الذي في المذكر
او الثانية في المؤنث والنوع الخامس من الستة المعرف باللام
سواء كان للعهد الخارجي على ما هو المتبادر عند الاطلاق وكما
اذا اشير بها الى حصة معينة من ماهية مدخولها اما مفردا
او افرادا نحو جاءني الرجل فاكرمت الرجل المعهود والمذكور او للجنس
كما اذا اشير بها الى ماهية من حيث هي هو هي فيسمى لامية الحقيقة
نحو الرجل اجتمع خير من المرأة اي جنسها او من حيث وجوده
في ضمن كل الافراد فيسمى لام الاستغراق كقولك ان الانسان
لفي خسر الا الذين الآية او في ضمن بعض الافراد بلا تعيين فيسمى
لام العهد الذهني نحو ادخل السوق واشتر اللحم حيث لا يعهد
والمعرفة بحرف النداء اذا قصد به معين نحو يا رجل ولا فنكرة
نحو يا رجلا والمتفق موا يذكروه لزعمهم انه داخل في المعرف باللام

اذ اصل

اذ اصل يا ايها الرجل والمصرح بسلكه مسلكهم ليكون
تكلفا والنوع السادس من الستة تلفظا الى احد هذه الخمسة
بالذات او بالواسطة مما يصح الاضافة اليه ولا يلزم من ذلك الحكم
بصحة الاضافة الى كل فرد فرد بان لا يصح الاضافة
الى المعرف بالنداء وما اذا اضافة معنوية ان لم تتوغل في الابهام
كمثل وغير وقد سبق ان اللفظية لا تفيد تعريفا نحو غلام زيد
او بزيد غلامه وتعريفه مساو لتعريف تلفا والمضاف اليه عند الجمهور والتابع
والثاني من الخمسة المعطوف بالحروف المعطوف باحدها قد تم
مع كونه بالواسطة لاستقلاله لفظا وهو ظاهر ومعنى لكونه
مقصودا بالنسبة كمتبوعه بخلاف السابق كما يجيء فلا يتم بدونه
الواو على الاصح تكون احق بالاتصال بها كما سيجيء في التاكيد
وتركيب تغريبوا بابا الحاجب لعدم صدقه في غير الواو والفاء وثم وحتى
الا يتكلفوا لتكلية البعض واكتفى بما يفهم من قوله وهو تابع سببا
بينه وبين متبوعه احدى الحروف العشرة الآتي للعطف
حقيقة فلا يرد الصفات الواردة بزيادة التوضيح كقوله
تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم على ما ذكر
والتاكيدات الواردة بالفاء ولو تم مجرد التدقيق والا فتقام

مطلب المضاف الى احد هذه الخمسة

مطلب المعرف باللام

مطلب العطف

نحو بالله فبالله ووالله وكون المعطوف على الصفة متبوعا نحو زيد
العالم والشاعر والكاتب صفة نحوية ممنوع كسوه ولو جاء كذلك
لاستحق الرفع من جهتين وجعل الرفع الواحد أثرا لكلا
المقتضيين ممتنع وجعل لاحدهما والتقدير للآخر مما يقل به
احد وهو اي تلك العشرة فلقد اخشى عدها ههنا وابدا
الحاجب آخرا لبحث المحو وفلزم الانتظار الطويل الواو للجمع
مطلقا والفاء لمع الترتيب بلا مهلة وثم لمع مهلة وتراخ فيكون المتعقب
وثم للترتيب معها وحتى لمعهما ايضا لكنها في اقل وهي في نهاية
لاخر جزء كما في ثم والمعطوف به جزء قوي او ضعيف من المتبوع
ليفيد قوة او ضعفا في نصيبه غاية للفعل المتعلق بالكل وبدل الانتهاء
الفعل السيء على شمول جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء
وقوم المحتاج حتى المشاة فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق
الموت اولا بغير الانبياء ثم بهم لانتفاء الناس بوجودهم
وتقدم قدوم ركبان المحتاج عادة لتهيئهم وان لم يكن ونفس
الامر كذلك واو واما واما لاحد الامرين او الامور مبتدأ غير معين عند
المتكلم وانما يجيء للمعنى المشترك بين الثلثة والا فاو لاح قد
يجيء للتفصيل وللابهام فيكون ناشئا من المتكلم تارة ومن المخاطب
المتصلة لازمة للهمزة ولو تقديرا يليها احد المستويين والاخر

ويجاب

ويجاب بتعيين احدهما او كليهما او نفيهما لا ينعم ولا لا اثنتا
اغا استعمل فيما علم ثبوت احدهما عنده لا يتعين فيطلبه و
المنقطعة للاضراب عن الاول مع الشك في الثاني فيستعمل في الخبر
نحو انها لابل ام شاة وفي الاستفهام نحو أزيد عندك ام عمرو ولا
لنفي ما اوجب للاول نحو جاءني زيد لا عمرو وفهم لازمة للايجاب بل
للاضراب مع الايجاب كجاءني زيد بل عمرو واما مع النفي فلصرف حكم النفي
عن الاول وجعله كالمسكوت عنه على صورة الاثبات لما بعده على
ولكونه عطفا لمفرد للاثبات بعد النفي كما قام زيد لكن عمرو والقام
عمرو وفهو نقيض لا وعطف الجملة للاثبات بعد النفي وللعكس
فهو نظير بل نحو جاءني زيد لكن عمرو وقد جاء فهو لا يفارق النفي
واذا عطف على العطف بالواو وقع المعطوف على الضمير المرفوع
المتصل بارزا او مستترا احترازا عن المنصوب والمنفصل فانه
للمعطوف عليه يجب تأكيده منفصل ويقبح متركيبه انه شرط
العطف على المتأكد به فالمشترط الشرط بينا على ان الشرط
اذا كان على خلاف القياس كالمرفوع المتصل منه
الشرط بحسب الذهن ولذا يغير الشرط في مثل الا دانق لقوله
تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم ولذا لم يقيد قوله

يجب تأكيده فلهذا كذا حققه الفاضل الصفار ولما أوهم قوله يجب الخ
جواز كون التأكيد متأخرا عن المعطوف عليه ليس كذلك بينه بالمثال
فقال نحو ضربت انا وزيدا وخو زيد ضرب هو وغلامه وجه الوجوب
انه الفاعل المتصل كالجزء من الفعل فكما لا يعطف على بعض حروف
الكلمة قبل التأكيد يظهر انه منفصل من حيث الحقيقة ولا يجوز
العطف على التأكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيلزم ان يكون
المعطوف تأكيدا ايضا وليس كذلك لان التأكيد يقع بينهما فصل ولو بعد
العاطف نحو لقوا معاكم ما اشركنا ولا اباؤنا فيجوز ترك التأكيد
بلا قبح مع جواز اتيانه به لانه يطول الكلام فيحسن الاختصار وكذا
قالوا وقال المصروفي نظرا ما اولا فلان الفصل قد يقع بمفرد واحد
كما مر الآية المتقدمة فالقول بحصول الطول به حتى يغني عن الوجوب
خارج عن الانصاف واما ثانيا فلان الاختصار على ما ذكروه
مستحسنا فكيف يعارض الواجب فضلا عن الرجحان واما ثالثا
فلان الفصل بكلمة اقل حرفا من التأكيد لما كفى كما ذكروه التأكيد
مما لا يغني انتهى فالوجه انهم التزموا الفصل بالتأكيد او غيره
ليحصل به النفصال التابع بالبعد عن متبوعه فيعارض
مزية الاستقلال بما متبوعه الذي هو غير مستقل وهو سبب

استقباحهم العطف بدون الفصل بالتأكيد فائدة اخرى وهي
ايذاء استقلال المتبوع بحسب الحقيقة فيكون الفصل منه بغيره فلو
قال واذا عطفوا على الضمير المرفوع المتصل فصلوا ولو بعد العاطف كما قال
البيضاوي لكان اخصر وانسب وافيد تدبر وانما جاز التأكيد
والاتيان بالفصل لكونهما غير مستقلين معنى وان كانا مستقلين
لفظا فلا يلزم مما لزم المعطوف من المزية وانما جاز الاتيان به دونه
مع كونه مستقلا لفظا ومعنى كالمعطوف لكون متبوعه غير مستقل
لكونه التحية فلا يلزم ايضا المزية المذكورة نحو ضربته اليوم وزيد
واذا عطفوا على المضمر المجرور لان العطف على المظهر المجرور جائز بدون اعادة
الجار اعيد الخافض حرفا او اسما لانه لما اشتد الاتصال بينهما
لكونه الاحتياج منه الطرفين لفظا ومعنى بخلاف الفعل والفاعل
المتصلين كالواحد فاشتد توهم العطف على بعض حروف الكلمة
فلم يقو الفصل بل يلزم اعادة الجار نحو مررت بك وبزيد وجهه
بالاول والثاني حال العدم معنى بدليل قوله الا بينك وبينك اذ
بينك لا يضاف الا الى المتعدد وقيل بالثاني كما في الحروف الزائدة نحو كفى
بالله شهيدا هذا مذهب البصرية حالة الاختيار ويجوز تركهما
حالة الاضطرار وجوزه الكوفيون حالة الاختيار ايضا استدلوا

بالاشعار والمعطوف له حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع ويستوي
الاحوال العارضة له بالنظر الى الغير فقط او مع نفسه الا انه يختص
بسبب باحد هما فيختص العروض به ايضا نحو يا زيد ويا حارثة
المعطوف والمعطوف عليه
اللام انه لزوم اجتماع الآلة التعريف لو لو يجر وعمرو وعبد الله
ويا عبيد الله وزيد فان سبب لزوم وتجرد المنادى عن اللام انه لزوم
اجتماع آلة التعريف لو لو يجرد مفقودة في المعطوف وسبب بناء زيد من
انه كونه منادى مفردا معرفة موجودة في عمرو ولا في عبد الله فصح فلا يصح
ما زيد قائما او قاعدا ولا ما عمرو الا يذهب عما انه يكون
خبرا مقدما للعامل واذا لو نصب او جر عطفا على قائما كان خبرا عن
زيد وهو ممتنع لخلو عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم
ما وجوز عطف شيئين بحرف واحد عاملا معمولي عامل واحد بالاتفاق
لان قيام الواحد مقام الواحد هو الاصل والمعقول نحو ضرب زيد
عمرا وبكر خالدا ولله دره حيث صرح بهذا ولم يكتف كابن الحاجب
والبيضاوي بمفهوم قوله ولا يجوز عطفهما بواحد عاملين
عاملين مختلفين اذ الواحد لا يقوى لقيام مقامهما اظهر
كالقاضي ما لم يغرهما دفعا لتوهم الغلط المعنوي بكلام الغير
لغويا اعني للبيل وجعل عاصلة للبناء المحذوف نحو لا بأس لا يدفع

عبارة ابن الحاجب والمقصود منها البيان والصفة الكاشفة
الايضاح لا التقرير وانما لزمه قيود التوكيد بتاء مثل نفخة واحدة
والتمييز اشتمل تقرير جزء المتبوع فلا يلزم انه يصح اطلاق
التأكيد عليها وقيل انما سمي بذلك لانه يقرر اللفظ
بمعناه بخلاف المعنوي كما يجيء وهو تكرير اللفظ الاول اما بعينه
او بمرادفه مع اتفاقهما في الجزء الاخير ومرادفة المضر المتصل
ويجري اللفظ في الالفاظ كلها اسما او فعلا او حرفا او مركبا
قال المصنف من هنا ايضا يظهر الخلل في تعريف ابن الحاجب وانما
لجواز انتهاء بارجاع الضمير الا التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو
التأكيد الاصطلاحي او تخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون
من هنا التعميم عدم اختصاصه بالالفاظ المخصوصة كالمعنوي
ولا يخفى ما فيه من التكلف نحو جاءني زيد زيد او حسن بسن
وضربت انت وضرب ضرب زيد ولا لا او نعم نعم في جواب زيد قائم
زيد قائم ومعنوي لانه يقرر معناه فقط هو مخصوص بالمعارف من
الاسماء لا يجيء كالتأكيد في الالفاظ كلها باتفاق البصريين
واما الكوفيون فقد جوزوا تأكيد النكرة بما عدا النفس والعين
اذا كان معلوم المقدار نحو درهم دينار ويوم وليلة لا نحو رجال

وهو الذي نسب ابن الحاجب الى الفراء والفارسي الى قوم من النحويين
ونقل ابن هشام عن البعض الاخفش منهم والثالث الجواز
بشرط تقدم المجردة المتعاطفين وهو يوم منهم الاعلم الشنتمري
وابن الحاجب وانما اختلفا في التعليل والرابع المنع مطلقا انتهى
وهو مذهب سيبويه والجمهور فيجعل الجر في المعطوف عندهم بمضاف
محذوف ومجرور مقدر يدل عليه ما قبل العطف وهو الاصح عند صاحب
التسهيل والثالث التأكيد والاقصح لتوكيد كذا في مختار الصحاح
بما في اللغة التقرير قد مر انه البدل بالاضراب بالعطف لسبب
لكونه مقصودا بالنسبة مثله لانه قد يؤتى العاطف واللفظ
الما قبله كما في التأكيد بهذا الاعتبار غير التوابع لكنه تبين
بالعطف فافهم قال الافاضل العمام لو اخر المعطوف عنه سائر
التوابع لكان ترتيبها في البيان كترتيب وقوعها في التركيب وقد
ذكر في شرح المفاعيل الخمسة تركيب تقريبي يقرر المتبوع عاما
يعمهم من كلام البيضاوي وانما ابدل ضمير ما ابدل عليه التأكيد انتفاء
بدلالة سلمه عليه تم انه ذكر التقرير قد يكون هو المقصود الاصلي وقد
يجعل ذريعة الى دفع التجوز والسهو وعدم الشمول كما بينت
المعاني فظهر عدم الاختصاص بالنسبة الى الشمول المذكور

عبارة

ورأيتهم وهواه المعنوي نفسه وعينه بمعنى ذاته ويجوز الجر بباء زيد
فيهما وبغيرهما نحو هاء به زيد نفسه او بعينه كذا في التوشيح
ويؤكد بهما الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغهما
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا تقول جاءني زيد نفسه وهند
نفسها والزيدان انفسهما والهندان انفسهما والزيدون انفسهم
والهندات انفسهن وكذا اعينه وكلاهما للذكر وكلتاهما
للمؤنث يؤكد بهما المثنى لكونهما مثنى المعنى كجاءني الرجلان كلاهما
والمرأتان كلتاهما ولا يؤكد بهما الواحد والجمع مطلقا باختلاف
الضمير كقرأت الكتاب كله والصحيفة كلها واشتريت العبيد كلهم
والجواري كلهن واجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او
المعجمة كلها بعد اجمع يؤكد بها الواحد والجمع باختلاف الصيغ
كاهتدت المرأة اجمع واكتع وابتع وابصع واشتريت الجارية جمعاء وجاءني القوم اجمعون
والنساء جمع وكذا البواقي ولا يؤكد بكل وما عطف عليه الا ما يغير
اجزاءه حسا او حكما غير مثنى اذ الكلية والاجتماع لا يتصور الا
الآلة ذي اجزاء واذ لم يصح افتراقها لم يتبين التأكيد بها فائدة
وهذه الثلثة لعموم ظهور دلالتها على معنى الجمعية اتباع جمع
تبع بالفتح بمعنى تابع فاء كوز افعال جمع فاعل مختلق فيه ذكر الفاضل

العصام

العصام لا جمع لظهور دلالته عليه يقال تبعه اذا مشى خلفه
او هو قريب منه فقوله ولا يتقدم هذه الثلثة عليه اي اجمع
اذا اجتمعت معه وقوله ولا تذكر بدونه فيلعدم وفائها بالمقصود
لهمزة الفصيح وغيره تذكر بدونه عطف تفسير لهذه الجملة
وباء المعنى الاتباع فالاول ناظر الى الاول والثاني الى الثاني
وفي نسخة الحاشية بالباء بدل الواو وفيكون تفسيرية وتفصيلية واذا
اكد المضمر المرفوع المتصل بارزا او مستكنا بالنفس والعين اي باحدهما
اكدا او لا بمنفصل وجوبا دفعا للبس بالفاعلية المستكن وحمل
عليه البارز قال الفاضل العصام وينبغي ان يتنبه بالمعنى المذكور
لا يكون اذا لا تأكيد بنا فلا يتصور الالتباس واقول لو سلم فلو
فالالتباس اذا المراد بها ذكر المعنى فيها تأكيدا او غيره فاعلم
فافهم واما اذا اكد غيره بهما فلا لعموم الكل والعلوج للجمل نحو
ضربك نفسك ومررت بك نفسك وكذا اكد بغيرهما لانه
اجمع وابلغ لاستعمل بغير التأكيد وكل وكلا المضافين لا
الضمير لا بقاء غير التأكيد الا مبتدأ فلا تقول نفسك زيد ضرب هو
نفسه او عينه وضربته انت نفسك او عينك وانما لم تذكر
هذا متصلا ببيان النفس والعين انه حكمهما مع وجود

بالحركات لمحضة لامع الحذف او بالحروف لمحضة لامعه او بالحركات مع
الحذف او بالحروف مع الحذف والاول هو ما بالحركات لمحضة اما تام الاعراب
ملتبس او معرب بالحركات الثلثة في الاحوال الثلث غير تابع بعضها
لبعضة بعض الاحوال ربا بالضمة رفعا او مرفوعا او حالة الرفع والفتحة
نصبا او الكسرة جرا وهذا هو الاصل ايضا اذ بالشركة يختل الغرض فان
الواحد اذا طلب علامة لشيئين على السبيل البدل او وجب اللبس
فيحتاج الى علامتين احدهما وجودية وهو ما ذكر
يقولهم واو تام الاعراب مما بالحركة لمحضة الاسم المفرد المنتهي
والمجموع غير مذكر فاحترز بقولنا بعد، والجمع المكسر مذكرا ومؤنثا وهو ما
تغير بناء واحده للجمعية احترز به عن السالم مذكرا ومؤنثا
فان اعرابهما الاول بالحروف واعراب الثانية ناقص فانه لا يحتاج
الى علة وبيان وما خرج بقولنا غير المنصرف لان اعرابه منها واحدها
فيحتاج اليهما كما سيجيء احترز به عن غير المنصرف لان اعرابه غير تام
وعن السماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم فانه المنصرف وعما فسره
غير صادق على المعرب بالحروف كما سيجيء نحو جاءني رجلو ورجالو وابوه
رجلا ورجالا ومررت برجل وبرجالو ناقص الاعراب بالحركتين
فقط وهو على عين الاقل ما يكون المتروك فيه الكسرة وآثار

اليه بقوله

إما بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فهو غير المنصرف نحو جاءني احمد ورأيت احمد ومررت

اليه بقوله اما بالضمة رفعا والكسرة جرا والفتحة نصبا وسواء بالحركتين
المذكورتين جمع المؤنث السالم وحمل النصب على الجر ليكون عاما وتيسيرا
اصلا وجمع المؤنث المذكر السالم عاما كما سيجيء نحو جاءني مسلمات ورأيت
مسلمات ومررت بمسلمات والثانية وهو ما بالحروف المحضة
ايضا اركما بالحركات المحضة اما تام الاعراب بالحروف الثلثة في
الاحوال الثلث عاما وهو الاصل كما في الاعراب بالحركة الواو رفعا والالف
نصبا والياء جرا فهو اذا تام الاعراب مما بالحروف المحضة الاسماء
الستة المضافة اذ غير ما بالحركة بالغير ياء المتكلم المضافة اليها
بالحركة تقديرا كسائر الاسماء المضافة اليها كما سيجيء المفردة
المثنى وجمع المذكر السالم وانما كان اعرابهما بالحروف لكنها ليست
بتام الاعراب واعراب المكسر بالحركة لا بالحروف المكسرة المصححة
بالحركة لا بالحروف نحو جاءني ابوه ورأيت اباه ومررت بابيه وانما
فعل اعرابها بالحروف لانها سلبها واو اخرا بانابة حركة ما قبلها
بسببا عما بحذاء وذهب محذوف فاء حال الافراد وبحذاء نحو العصا
فاكتسبت الزائدة فالمحق بها علامة كما في التثنية
والجمع والاكثر اخوة فالمحق بالحاء هنا بسبب العارض
فصار الحرف اصلا لخفته دون الحركة بخلاف نحو قدم اذ يحتاج الى زيادة

الكتبة عفا

مسلمانِ واثنانِ وكلاهما ورأيت مسلمينِ واثنينِ وكليهما
ومررت بمسلمينِ واثنينِ وكليهما وجعلت مسلمي واثني وكلي
الأول قد سبق الاتيان به والاسماء الستة وأما عشرون فالاحتراز عن
فالاحتراز عن اللبس في الاحوال الثلثة فلزم التنوين فالرفع
لكونه علامة العمدة أحق بالامتياز الذاتي والتثنية لكونها
الكثرة أو بالالف ولكونه ضميرا نحو مسلمانِ أو ميزانا نحو عشرون أو
آخا الضمة أو الرفع الجمع من الياء فلزم الكسر الاربع في الياء
ففتحوا ما قبلها فيها وكسروا فيه ولما كان هذه الحروف الاربعة
التثنية والجمع لم تخصص للاعراب تخصيص الحركة فلزم النون
لم يمكن الحاق التنوين الذي الحق تمكن حذف الياء الساكنين
فرقوا بالنون عوضا عنهما فبقي النظر الى الاول لم يسقط
اللام والوقوف الا الثلثة سقط بالاضافة عملا بالشبه
وكسر في التثنية وفتحوها في الجمع تعادلا وفرقا بينهما اذ
قد تزول العلامة الاولى بالاعلال نحو مسلمتي ووجه الحاق
اثنين واخيه ظاهر لانهما كالمثنى لفظا ومعنى وأما كلا
فمفرد اللفظ ومثنى المعنى فراعوا في الاضافة الاظهر الاصل
الاحق بالاصالة احق جانب اللفظ والمضمر الفرع جانب

جر فيجرد الاعراب وقد صار العين آخرا محلا للاعراب بجذف اللام
نسيا وخجلا ونحو العصا لان اللام لم يجذف نسيا اصلا فلم يشبه
الزائد فكان جزء محضا من الكلمة والاعراب وصوفتنا فيا وأما
لزم التحريك لزوم التصغير بسبب سكون ياء عاد الى اصله اي حركة ذكره
والاستحقاق واما ناقص الاعراب بالحرف فبالواو رفعا
وبالياء نصبا وجرا فهو اربعة الاصوات كالضمة والالف فرع له فيه للحروف والنظر الاول
قد الجمع على المشبه بمسلمين في الكافية واللب والياء نصبا وجرا
فهو اربعة الاعراب بهذين الحرفين جمع المذكر السالم وهو ما
يغير بناء واحده للجمعية والتغير نحو مسلمين أو تثنية وقلبيا
من الشواذ بغير تحقق الجمعية أو اولوجمع دون من غير لفظه وعشرون
واخواته اذ نظائر ما من تلثين الى تسعين نحو جاءني مسلمو
واولو مال وعشرون رجلا ورأيت مسلمين واولي مال وعشرين
ومررت بمسلمين واولي مال وعشرين او بالالف رفعا والياء
نصبا وجرا فهو اربعة اعراب بهذين الحرفين الملتزم وقد
سبق ما هو واثنتان وكذا اثنتان وشتان وكلا وكذا كلتا
بلا تنوين ولو بلا اضافة قال الفاضل المحقق مضافة الا مضمر
اذ لو كان مضافا الى مظهر كان معربا بالحركة التقديرية نحو جاءني

المعنوي ان اللفظ ايضا اجل من الاعراب وكذا كلتا والحاق
باب عشرون ايضا ظاهر لكونهما كالجمع لفظا ومعنى وكذا اولو وعدم
البناء للزوم الاضافة كذا في الامتحان والثالث بناء لتركبه مع الحذف
لا يكون الا تمام الاعراب وهو اي الثالث قسمان لا يجوز فيه
اما حركة او حرف الاول وهو ما كان محذوفه حركة الفعل المضارع
الذي لم يتصل باخره ضمير مرفوع بقرينة الآتية اذ باتصال المنصوب
لا يجزم عند هذا الحكم وهو صحيح الوا والمحال وهو عرفهم
ما ليس آخره حرف علة فرفعه اي رفع ذلك المضارع بالضمة
ونصبه بالفتحة ولو تقديرا كما في الوقوف ولا يخفى انه ليس
المراد بهما عمل الفاعلية والمفعولية وجزمه عبر في الكتاب
ولو تقديرا كما اذا التقى الساكن بعده نحو يضرب ولن يضرب
ولم يضرب ولم يضرب القوم والثاني وهو ما كان محذوفه حرف العلة
المضارع المذكور الذي لم يتصل باخره ضمير اكان اخره حرف علة واو
او ياء او الف فرفعه بالضمة تقديرا لاستثقالها عليها ونصبه
بالفتحة ولو تقديرا كما اذا كان الآخر الفا وجزمه بحذف الآخر مطلقا
لان الجازم لما لم يجد الحركة اسقط الحرف الذي لا سبب لبقائه نحو يغزو ويرمي
ويخشى ولن يغزو ولن يرمي ولن يخشى ولم يغز ولم يرم ولم يخش

والرابع

والرابع وهو ما اخره حرف علة لا يكون الا ناقصا للاعراب وهو
اي الرابع الفعل المضارع الذي اتصل باخره ضمير مرفوع غير النون الذي
هو للجمع المؤنث اذ المضارع لو اتصل به هو به لكان مبنيا كما لو اتصل
به نون التاكيد كما سيأتي فرفعه بالنون ونصبه وجزمه بحذفها لان
الضمير المرفوع لما عده جزء دليل سكون آخر ضربنا ودعوا فرمينا اجعلوا
الاعراب بعده ولما لم يحتمل الالف والواو والياء الحركة جعلوا الاعراب به
بالنون لعدم امكان حرف العلة محذوفا لوجود الجزم حذفوا الحركة وجعلوا
النصب عليه دون الرفع لان الجزم بدل الجر والنصب مناسب له فخرج اصلها
وكونها علامة الفضلة فلذا يحمل على الجر دون الرفع للاسماء
فينائب به عنه فيحمل عليه في الافعال ايضا نحو يغزوان ويغزوني
وتغزوين وتغزوان وتغزوني وتغزوين ولن يغزوا ولم يغزوا ولم يغزوني
فالمجموع اي مجموع اقسام الاعراب الى اصله من القسم
المحرر ستة مسندا باقسام كل من الاول والثاني
تام الاعراب وناقص الثلاثة منقسم الى قسمين واثنان مسندا باقسام
الثالث الى قسمين ووا حد مسندا الرابع وما ذكر فيما سبق المنصرف
وغير المنصرف وكان للغاية احكام اخر لا بد من معرفتها احتاج الى
بيانها فقال والمراد بالاصطلاح بالمنصرف وسمي به لكونه صرفا

بالاسمية ولذا سمي أمكن أو لرجوعه عن الاقبال على الفعل
بالمشابهة او لتغيره بدخول الجر والتنوين او لكونه بزيادة به فوقه
لاصالته ولكونه مفهوما مع وجودها ما لم يدخل الجر بالكسر لتباينه
لاصالة كما سبق والتنوين بمشابهته بالفعل وهو الانصراف
على المعرب بالجر والوقوف بغير المنصرف سمي به لعدم ما ذكر فيه المنصرف وسلم
معرب بالحركة فخرج المبني بالجر والوقوف فيما شاع تصور فيما شاع
الدخول فيكون ذكر واسطة بينهما كما صرح به والامتناع لاجله
الجر بالكسر فقيد به تنبيها على انه منع بالاصالة لا بالتبع كما زعم البعض
والتنوين التمكن لانه نائب الفعل في تحقق الغرضين به الفعل
فرع الاسم في الاشتقاق والافادة وكل علة فرع الشيء منع منه ما منع
منه الفعل عنه الكسر والتنوين والمانع المقصود من التعريف معرفة
الامر المجرى عليها الاحكام وهو لا يحصل بتعريفات ابن الحاجب
بل بمعرفة جميع العلل وشرائط تاثيرها وهي لا تتيسر الا بالتفصيل
الآتي بل بالنجعة ووزن الفعل منها محتاج اليه اذا اتبع الموارد مع
انه فيه ذكر العلة التقريبية وهو محل التعريف كما صرح به والامتحان
بتركيب تعريفه والكشف عما يفيد معرفة الاصطلاح بحيث يحصل بها
نوع معرفة وضبط الافراد بالوقوف على الاستعمال في الجملة

واحال تمام

واحال تمام المعرفة الى التفصيل الآتي فافهم وهو اما غير المنصرف
على نوعين الاول سماعي وهو ما يتوقف منعه بخصوصه على
السماع ولا يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية بنوع غير المنصرف موصوفا بغير محصورة
نحو احاد وموحد وثناء ومثنى وثلث ومثلث ورباع ومربع
قال الرضي سمع اتفاقا وقد جاء في الشعر فصالا مختارا
والمبرد والكوفيون يقيسون عليها ما وقع فيها التجمع نحو
خماس ومخمس وسداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن
وشاع ومسبع بلا سماع بل للسمع مع ياء النسبة نحو
ثمانيني وتساعي قال الفاضل العصام انما يحكم بالسماع
عشرة مع وجوده في الشواذ لانه لا ينفع مفعل ولا فعال
والسعة ولم يجعل ايضا ما جاء مع الياء دليلا على السماع
لجواز ان يكون النسبة لفظية كحكمي مع انه لا يفيد
مفعل وفعل ابدا ما ذكر نحو مخمس وسبوعي ايضا وكل منها
معدول عن العدد والمكرر اذ معناه تكرر الاصل تكرر اللفظ
ايضا فاضل جاءني القوم احاد او موحد جاؤا واحدا واحدا
وكذا البواقي والمؤخر اخر مؤنثه وهو لم تنصرف لان معناه
الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى اخر غير وقيل لانه تأنيث

بمن او اللام او الاضافة وحيث لم تستعمل بواحد منها علم انه
معدول عنها احدها فقيل انه معدول عما معه من لطوا فقه
المعدول للمعدول عنه والتنكير وقيل عما معه اللام لموافقته
للموصول افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا ولم يذهب الى
كونه معدولا عما معه الاضافة لانها توجب التنوين او البناء
او اضافة اخرى مثلها كما مر وليس اخر نحو من ذلك وقال الفاضل
المحقق ان هذا الوجه ضعيف لان هذه القاعدة تقدير الاضافة
لا فرضها فالاصل المعدول عنه وبينهما بون بعيد والوجه
الوجيه ان جاءني الرجل والرجل الآخر وجاءني رجل وجل آخر
لو فرض فيه التفضيل لم يكن المتفضل عليه الا ما ذكر اولا ولا يتصور
ذلك بالاضافة بل بالاولية فروعي المناسب بين الحال والاصل
وحكم بانه معدول عن احدى الصورتين مع ان تلك الالفاظ
اومئلت بها حال كونها صفات اذ لو كانت اعلاما لما كان
صرفت على الاكثر لان العدل في هذا الباب تابع للوصف
فيزول بزواله وذهب جماعة الى منع الصرف لاعتبار العدل
للمعدول الاصلي مع العلمية وتوالي الثانية مع التعريف بلا اتفاق
للتأنيث مع العلمية لكنها لا تكون مما نحن فيه والسبب

في كل منها

في كل منها العدل التحقيقي والوصف الاصلي اذ البناء فرضا فعليا
في المعدول لاعتباره في وضعه نحو جمع وكتع وبتع وبصع حال كونها
جموعا فانها جمع جمعاء مؤنث اجمع وقياسه تكسير فعلاء صفة
فعل واسما فعلا فهو معدول عن احدهما واجمع شاذ وانما
كان اجمع في الاصل افعل تفضيل فيمتنع شاذ وقد علل البواقي
والسبب فيها العدل التحقيقي والوصف الاصلي على الاصح لما مر
الغلبة الاسمية وقيل التعريف الاضافي لانه بتقدير حيث
لا يؤكد بها الا المعرفة وعدم ملائمة ظهور الاضافة لمنع
الصرف لا يستلزم عدم ملائمة تقديرها وقيل التعريف الوصفي
وهو التعريف بلام او اداة فتؤثر السببية العلمية ولهذا لم يقيدها بالصفة
كما في الاول واقيد بكونها للوجدان مفردة بانها جعلت
اعلاما نكرة كما سبق ونحو عمر وزفر وجحل اسم جنس من الضب وفرح
اسم حية او مرد لغة حال كونها اعلاما والسبب فيها العدل التقديري
والعلم ولو لم تكن اعلاما بانكرت لانصرفت لبقائها على سبب
واحد والثانية قيل لا وهو ما لا يتوقف منعه على خصوصه على السماع
بل يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور كما مر اشارة
اليه بأداة الحصر الكل في قوله وكل علم عاور اي شيء مخصوص

بالفعل في الوضع الاول فلا يوجد في الاسم الا منقولا عن الفعل او
العجم كضرب مجهولا وشمر مشددا علما لفرس الحجاج الظالم
معناه في الاصل كثير الشعر وبقم منقولا عن العجمي وانقطع وجمع
والمستخرج وغيرذلك مما وزانه الخماسي والسداسي معلوما او مجهولا
وكذا فوق المجهول او فعلا او الوزن او مجانبا بالحلول احدى
زوائد الفعل المختصة به نوع اختصاص وهي حروف اتيتا حال كونها
ذلك غير قابل للتاء المحركة للعائبة لانها فوق به يخرج عن كونه
وزنا الفعل لاختصاصها بالاسم نعم يكون معربا غير منصرف على
للعلمية والتانيث كيعلمة وارملة اذا سميتهما بنحو جلوقوله
كل علم فيه تاء التانيث لا وزن الفعل مما لا يخفى نحو يربوع وشمر وحمد
والسبب العلمية ووزنا الفعل وكالفعل التفضيل والصفة اركاما كان
على وزنا فعل موضوعا للتفضيل والصفة نحو افضل للتفضيل وابيض
للصفة والسبب الوصف والوزن ولم يقيد بنا بعدم التاء اذ كل منهما
مع تاء التانيث افعل التفضيل والصفة ليس له احتمال القبول بها بل
عدم قطعي اذ مؤنث الاول فعلى او مؤنث الثاني فعلاء وكلاهما
اعجمي غير مستعمل في الاصل في اول نقل العرب علما سواء كان
علما للعجم ايضا او لهم نحو نقل علما قضله الخليل في عبارة الكافية

حيث

البقم شجر عظام ورقه
كورق اللوز وله ثمر يشبه بطبيخه
ويطبخ مجراحات ويقطع الدم المنبعث فيها
عصيصو كان وجفف الفروع واصلهم ساعة
فاموس

والبعلبكة الناقة النجيبة المعمل والمطيعة
والجمل يكون ولا يوصف بها انما هما سمة
فاموس

حيث قال شرطها ان تكون علمية في العجمية وما وجه منعه التقديم
للتحقيق والتكميل فرق بين الحقيقة والمجاز ولا قرينة لعمومه
والاصوب ان يقال ان الغاء ملحق بالاول وردا لية للاشتراك
في العلة لكن الشرط ضيها ظهور العلة للكافة ووجوده هنا فقط
لا يخفى كذا في الامتحان وجه الاشتراط بقاء العجمة بحالها وظهورها
اذ لو لم تكن كذلك لتصرف فيه العرب بادخال اللام والاضافة
والتعريب والتغيير فتكون كاللفظ العربية فيضيع العجمة
فلا يؤثر وجوده والحال هذه ذكر الاعجمي ثم ذكر وفي على الاحرف
الثلثة او متحرك الاوسط نحو قالون كان ولغة الروم اسم جنس
بمعنى الجد ثم نقل علما لاحد رواة نافع لجودة قرائته قدمه
للتنبيه على فضله والتعريف بلا خلو ابراهيم هما مثالان
للزائد على الثلثة الاول للغاء الاول وشتر وسعفنوح منصرف
اعلم ان ههنا ثلثة مذاهب الاول جعل العجمة كالتاء نية
للمعنوي بدليل اعتبار باء ماة وجون فيجوز في نوح الوجهان
كهند فمذ الذي مخشري وقد زيفوه بان التانيث امر حقيقي وله
علامة فظهر في بعض التعرفات والعجمة امر اضافي والعلامة
ليدل ظاهرة فلا يلزم منه اعتبار التانيث في نحو سنا اعتبار العجمة

ونونه واعتبار تاء نحوماه للتقوية لا للاستقلال السببية
وانه كيسمع فعلت منع الصرف نحو نوح نحلاف هند والثاني عدم اعتبار
محركه الاوسط والجمع اصلا نحلاف الثاني لان اعتباره
لقيامه فمقام الرابع القائم مقام التاء فيقوى بوجود النائب
في الجملة وهذا لا يتحقق في البعجمة اذ لا علامة تحتى
شيء فلا وجه للتقوية نحلاف الزيادة فاكثر كلام العجم على الطول
والامتداد والعرب براعون الاوزان الخفيفة ويكرهون بناء نحلاف
فتقوية الزيادة للبعجمة معقولة ومجرد زيادة حركة لا يوجب
طولا مؤديا الى الثقلة فلغة العرب الآتي كثرة نحو حجر نحلاف
المرباعي وهذا لسببويه واكثر النحاة وارتضاه الرضي والثاني
اعتبار تبديل منع نحو سقر وشتر وهذا لابن الحاجب ومتابعه
ورده بانها سماعية وقلة وانما يظهر الثمرة في نحو
اسم رجل ولم يسم منقول مذكر في الامتحان وبنى ابن الحاجب وهذا
الرسالة وكل مؤنث علما اولا بالياء مقصورة كانت او ممدودة
والمراد بها الهمزة المنقلبة لا ما قبلها والتسمية بالياء
باعتبار الكتوب وبالممدودة باعتبار التسمية فافهم نحو حبلى
وحمراء قيل انما قامت مقام العلة للزومها الكلمة وضعا نحلاف

لا يقال صبر

ولك تحركه وكسرها حجر ابو نوح الخ
صلى الله عليه وسلم فافهم

لا يقال صبر

لا يقال صبر ولا حجر نحلاف التاء فانها ان رسمت تاء فهي كالعلمية
ورد بانه ان اراد واعموم السلب والتاء فنقوض نحو
ظلمة اذ لا يقال ظلم بمعناها وان اراد واسلب العموم فكذا
نحو ذكر وحر اذ ان اراد واحجر التاء للفرق مطردا او بعض
التصرفات فكذا المقصورة افعل التفضيل والممدودة افعل
الصفة الا ان يدعوا عدم تغير الصيغة والكثرة ولكن لا يقوى
الا ان ينظم اليه قلب التاء باء وهي حرف خفي كانه معدوم فقلب
مفارقة التاء وندر مفارقة الا غلب فالحكم للغالب والنادر
كالمعدوم وكل علم فيه تاء تانيث لفظا زائد على الثلثة او
ثلاثيا متحرك الاوسط او لا نحو فاطمة وحمزة او تقديرا انما
شرط فيها العلمية ليصير التاء لازما لان الاعلام محفوظ عن
التغير بقدر الامكان ولانها وضع ثانيا فيكون التاء حرف مبنى نحلاف
خلافا بعد انه كاحد حروف معنى فيلزم وهو ورد الى الحالة العلم الذي
فيه التاء تقديرا زائد حروف على الاحرف الثلثة علم المؤنث او لا
نحو زينب او هو متحرك الاوسط احترازا كونه على المؤنث نحو قدم
لسهم امرأة وينبغي ان يقول وعجمة ليشمل ماه وجور وجه
هذا الاشتراط ضعف التاء المقدرة فلا تقوى قوة الملفوظة

قوله واذ اراد واسلب العموم
ليس جمع التاء بلازم
حاشيه

قوله وان اراد واسلب العموم الترديد
لنفي لزوم جميع التاء بلازم
حاشيه

قوله وانه كيسمع فعلت منع الصرف
نحو نوح نحلاف هند والثاني عدم اعتبار
محركه الاوسط والجمع اصلا نحلاف الثاني لانه اعتباره
لقيامه فمقام الرابع القائم مقام التاء فيقوى بوجود النائب
في الجملة وهذا لا يتحقق في البعجمة اذ لا علامة تحتى
شيء فلا وجه للتقوية نحلاف الزيادة فاكثر كلام العجم على الطول
والامتداد والعرب براعون الاوزان الخفيفة ويكرهون بناء نحلاف
فتقوية الزيادة للبعجمة معقولة ومجرد زيادة حركة لا يوجب
طولا مؤديا الى الثقلة فلغة العرب الآتي كثرة نحو حجر نحلاف
المرباعي وهذا لسببويه واكثر النحاة وارتضاه الرضي والثاني
اعتبار تبديل منع نحو سقر وشتر وهذا لابن الحاجب ومتابعه
ورده بانها سماعية وقلة وانما يظهر الثمرة في نحو
اسم رجل ولم يسم منقول مذكر في الامتحان وبنى ابن الحاجب وهذا
الرسالة وكل مؤنث علما اولا بالياء مقصورة كانت او ممدودة
والمراد بها الهمزة المنقلبة لا ما قبلها والتسمية بالياء
باعتبار الكتوب وبالممدودة باعتبار التسمية فافهم نحو حبلى
وحمراء قيل انما قامت مقام العلة للزومها الكلمة وضعا نحلاف

لا يقال صبر

لا يقال صبر ولا حجر نحلاف التاء فانها ان رسمت تاء فهي كالعلمية
ورد بانه ان اراد واعموم السلب والتاء فنقوض نحو
ظلمة اذ لا يقال ظلم بمعناها وان اراد واسلب العموم فكذا الا يقال
نحو ذكر وحر اذ ان اراد واحجر التاء للفرق مطردا او بعض
التصرفات فكذا المقصورة افعل التفضيل والممدودة افعل
الصفة الا ان يدعوا عدم تغير الصيغة والكثرة ولكن لا يقوى
الا ان ينظم اليه قلب التاء باء وهي حرف خفي كانه معدوم فقلب
مفارقة التاء وندر مفارقة الا غلب فالحكم للغالب والنادر
كالمعدوم وكل علم فيه تاء تانيث لفظا زائد على الثلثة او
ثلاثيا متحرك الاوسط او لا نحو فاطمة وحمزة او تقديرا انما
شرط فيها العلمية ليصير التاء لازما لان الاعلام محفوظ عن
التغير بقدر الامكان ولانها وضع ثانيا فيكون التاء حرف مبنى نحلاف
خلافا بعد انه كاحد حروف معنى فيلزم وهو ورد الى الحالة العلم الذي
فيه التاء تقديرا زائد حروف على الاحرف الثلثة علم المؤنث او لا
نحو زينب او هو متحرك الاوسط احترازا كونه على المؤنث نحو قدم
لسهم امرأة وينبغي ان يقول وعجمة ليشمل ماه وجور وجه
هذا الاشتراط ضعف التاء المقدرة فلا تقوى قوة الملفوظة

الا بقيام شيء اللفظ مقامها ولو بالواسطة وهو الحرف الرابع
قائم مقامها بدليل عدم ظهورها مع عقرب مع وجوبه مثل
قدير وحركة الواسطة قائمة مقام الرابع بدليل وجوب الصرف
مثل حمر مع جواز منع حبلى والنعمة وان لم تكن مؤنثة
الثلاثي الساكن الاوسط على الاصح فلا اقل من قوة التاء
ويقوم هذين الوتدين الاخيران مستهما تانيث محلا الرابع
كما انه اليه بقوله منهما لموتث وقيل السلامة بعقل احد الامور
عن مقاومة الخفة لثقل احد السببين او من حيث التاثير وزيد
المصنف بانه لاطائل تحته اما اولا فلان تاثير العلل ليس للثقل بل للوقوعه
واما ثانيا فلعدم لزوم الثقل كبوى والعلمية والوصف والعدل
لايتصور فيها الثقل لحصول الخفة في الاخير وهو العدل واما ثالثا فلان
انصراف نحو قدم وماه وجواز علما مالذكور يدل على ان مدار
الاشتراط وعدمه ضعف الثانية وقوتها اذ الخفة والمقاومة
يستويان في الحالتين ويوسم به اريد بذلك المذكر الاوسط مذكر
صرف لغاية ضعف التانيث فلا يقوى الا القائم مقامه بالذات
فلو سمي بالرابع الثلثة منها لوتانيثه اصليا والا فصرف
وكل حال كل مكسر بغير تاء فانيثه بتاء ويدل الجماعة ولا يلزم

بجواز تاويله بالجمع فمثل كلاب اذا سمي به مذكر صرف ولو كان علم
المونث ثلاثيا ساكن الاوسط يجوز صرفه لضعف تانيثه
ومنعه لوجود السببين ولو كان احدهما ضعفا نحو هند وقفل
علما فالحال ليتحقق الافراد لانه منع الصرف حال النكرة وهو الاولى
من قولهم لياء مزة البزاز فيحصل به نوع قوة ذكره الاستاذ
مركب من لام وميم وهاء الاصل لانه يجمع النجم ويصرى على منفردا
لان الحرف لعدم استقلاله لايعتد بجزئيته فكانهما لاتركيب
فيهما حقيقة بوتر وهو من زيد وانا زيد وبزيد مع الضمير وتابط
شرا اعلاما محكيات فلا يظهر فيهما منع الصرف ليس احدهما
علما على الآخر بالاضافة او يكون بمنع الفعل اصترى به
مثل عبد الله وضارب زيدا لانهما محكيات فلا يظهر فيهما
المنع ولا الاضافة لما اشترت المضاف الصرف فلا توثر المضاف اليه
المنع لانه غير المختار لا يوثر الضد ويوفا فانه النار لا توثر الا
حرارة ولما البرودة ولا الثاني صوتا فالاصل مثل سيبويه
فانه مبنيا ومحكي بناؤه ولا منضما لمنع الحرف والاصل عاطفا
اوجارا لكمه عنه وجاري بيت بيت علمين لانهما محكيا
البناء على الاصح فلا يظهر المنع ولقراصاية زيادة هذين

اسم بلد بالیمن وهما اسمان جعلا اسما واحدا فهو غیر منصرف بالعلمیة والترکیب وهو بفتح الحاء المهملة والراء والمیم وسکون الضاد المعجمة وفی القاموس وبضم المیم بلد وقبیلة ویقال هذا حضرموت وبیضاف فیقال حضرموت بفتح الراء وان سیبت لا تفتح الثانی قال السیوطی ان صالحا علیه السلام لما هلك قومه جاء مع المؤمنین الیه فلما وصل الیه مات فقیل حضرموت وذکر المبرد انه لقب عامر جد الیمانیة کان لا یحضر حربا الا کثفه فیه القتیل فقال عنه مزداه حضرموت بحرکیك الضاد ثم کثر ذلك فسکنت

منه القاری شرح المکاة

القیدین کما اصلناه زیادة اسمین للکل لا بد منها یزید
والامر یا قید العلمیة احتراز عن مثل حیوان ناطق وزید انسان
علمین لکونهما محکیین ایضا بل لو زاد ذکر الکفی عن قوله لیس
احدهما عاملا فی الاخر ولو زاد ایضا ولا مبنیا لاغنی عن القیدین
الاخرین ایضا ولو قال بعد قوله مرکب بدون النسبة او مع الا
متزاج لکان اخصر واشمل وامنع وانفع واوضح کما لا یخفی نحو
بعلبك ودحضرموت علی الفصیحة کما سیجیء وسبب المنع العلمیة والترکیب
وبکلمافیه الوزن زائدتان فی الاخر لا صلیتان ولذا سمیتا مزیدتین
وسمیتا مفارعتین لشبههما بالفعل الثابت قبلهما امتناع
دخول التاء فی کونهما مزیدتین علما لیمتنع بالعلمیة عن التاء
ویتحقق المشابهة بها او وصفا لابد خلها التاء لما مر من تحقق
المشابهة بها نحو عمران والسبب الالف والنون والعلمیة
وسکران مثال لوصف مؤنثه لابد خلها التاء وهو سکری ورحمن مثال
لوصف لیس لمؤنثه فضلا عن دخولها والسبب الالف والنون
والوصفیة وطرجمع حالیا او اصلیا کمفاجر تحقیقیا او تقدیریا
کسراویل علی وزن فعالیل وفعالیل بناء اوله مفتوح وثانیه
الفا وبعده حرفان متحرکان او ثلثة احرف اوسطها ساکن

وثانیه الاصلی

وثانیه الاصلی کجواربان غیر منصرف فی الاصح ومثل واو به الاکثر اشتراط
اختصاصها بالجمع وامتناع التکسیر آخرا وتکرار الجمعیة
فی البعض ولذا سمی منتهی الجموع فیقول الجمعیة لم یقل للاء
ولا یاء احترازا عن مثل فرازنة ومما لحق بناء علی المتبادر
کونه علما وزن احدهما یتصل شیء ویلفظ منه المثال علی المختار عنه
کونه علما وزن التاء فی مثل فراذنة جزء فیخرج بانها یاء عن الوزن المعتبر فلا
حاجة الی الاحتراز کما صرح به فی الامحاء نحو مساجد ومصابیح
وفی التمثیل بهما دون دراهیم ودنانیر تنبیه علی ان المراد بالوزن
التصغیر لا التصرف وهو ما یعبر فیه بمجرد مقابلة المتحرك
بالمتحرك والساکن بالساکن بدون اشتراط التعبیر عن الاصول
بالفاء والعین واللام وعن الزوائد بلفظ کمال فی التصریف ویقال
لوزن عروض ایضا کما صرح به الفاضل العصام ویجوز صرفه
ای لا یمتنع جعله غیر منصرف منصرفا حقیقة بادخال الکسرة والتنوین
لما مر من تعریفه لضرورة الشعر بان یخیل بالوزن او سلاسة
لو منع فالاول کقوله صببت علی مصائب لو انها صببت علی الایام
صرن لیالیا والثانی کقوله اعذری نعما فی لنا ذکره هو المسك
ما کررته یتضوع او للتناسب لیحصل المناسبة بینه وبین

ما يليه منصرف نحو سلاسلا على قراءة نافع والكسائي ومصروفين يشتبه
اغلالا بعده وقوارير ليشتبه قبله وبعده وما لا ينصرف اذا
اضيف او دخل عليه لام التعريف انصرف حقيقة وهو في السباء
او لا لدخول الكسر عليه وعدم دخول التنوين للاضافة او اللام
لانتفاء الصرف فافهم نحو مررت بأحمر مثال الثاني قدمه علم مثال
الاول لئلا يقع الفصل بين المثال والممثل واحرز مثال الاول
لامجال لعدم الفصل فيه فافهم والتقسيم الثالث منها تقسيم بحسب
النوع وهو اما الاعراب بحسب اربعة بالاستقراء رفع ونصب وجر
مشتركا بين الاسم والفعل غير مختص بكل منهما بكل منهما
لكن معنا بهما اما الاسم علم الفاعلية والمفعولية وفي الفعل ما يشبههما
فمعنا بهما المشترك علم الفاعلية والمفعولية وما يشبههما اذ كره
الفاضل العصام وجر مختص بالاسم لا يوجد في غيره معناه علم
الاضافة وجزم مختص بالفعل معناه مظنة الجزء الاختصار وعلامة
الرفع اي علامة هي الرفع فالاضافة كشيم الاركون علامة دالة
على ما دل عليه الرفع لان الاعراب عنده عبارة عن الحركة والحرف
واما على رأي من جعله نفس الاختلاف فالمعنى علامة دالة على
الرفع الذي هو الاختلاف وهو ظاهر اربعة ضمة في الاسم والفعل

وواو

ان قيل الاولى ان يقدم قوله الاضافة
ليكون اللف والنشر مرتبا قلنا
ان الف والنشر غير مرتب ليس اولى
من غير المرتب على ان الاضافة مكررة
الوقوع اذ ليس في المذكور منها ما ظاهر
ولذا قدم في المذكور ما قيل واللام
اخره ودخول اللام قيل واذا
اخره فالذكر مثال الضفي فافهم

تقسيم الثالث بحسب النوع

وواو واو والجمع المذكر السالم الذي لا يوجد الا في الاسم والنون
في التثنية في الاسم ونون اذ نون التثنية والجمع المذكر والواو
للمخاطبة في الفعل وعلامة النصب خمسة فتحة في الاسم والفعل
وكسرة في الاسم الذي هو الجمع المؤنث السالم والنون الاسماء الستة
السابقة وياء اذ يا التثنية والجمع المذكر السالم وحذف النون
وعلامة الجر ثلثة كسرة في المنصرف وفتحة في غير المنصرف وياء علامة
الجزم ثلثة حذف الحركة من آخر المضارع الصحيح الغير المتصل بآخره
ضمير وحذف الآخر من المضارع المذكور اذا كان معتل الآخر وحذف النون
المذكور التقسيم الرابع من التقسيمات الاربعة للاعراب تقسيم
بحسب الصفة فهو اما الاعراب بحسبها تلفظي يظهر باللفظ
اي ما الاعراب وهو الاصل لانه علامة وحقيقي الظهور وتقديري
ومحلي قلنا كر الاخيرين احتراز عما علم اي ما عداها اللفظ لانحصار الاعراب
في هذه الثلثة فلا حاجة الى الذكر وفيه بحث لانه سيواضع التقديري
ما لا يدخل ذكره من المواضع السبعة اي اللفظي وهو ما سكن آخره لمجرد التخفيف
او للادغام فيما بعده نحو يا زيد كم بتسكين الميم وهو قراءة ابي عمرو ونحو
الرصيم مثل الذي يتبع قراءة ابي عمرو وغيره وما يتبع حركة آخر
بحركة غيره اعرابية اولا للتناسب نحو للملائكة اسجدوا بضم

تقسيم الاعراب بحسب الصفة

ياء التثنية والجمع المذكر السالم
والاسماء الستة مع

التاء على قراءة جعفر والحمد لله بكسر الدال على قراءة الحسن البصري
ونحو يازيد الضريبة بضم الفاء ونحو ضرب بالجر الجوار خرب اذ ليس
حركة آخره بنائية ولا اعرابية بل للتناسب والاعراب مقدر صرح
به الدماميني فيكون التسمية بالجر لئلا كلة اللهم الا ان يقال
الأول ملحق بالموقوف عليه لدلالة الاشتراك في الاشتقال الآخر بالكسر فيكون
والثاني بالمحكي للاشتراك في الاشتقال الآخر بالحركة الغير الاعرابية فافهم
فالتقدير ما لا يظهر في اللفظ بل بقدر في آخره لمانع فيه غير الاعراب
الحقيقي اذ لو كان حقيقيا لكون محليا كما يجيء ولا يكون التقدير
الا في المعرب الاصطلاحي كما للفظ وذكر التقدير في سبعة مواضع
وجعلهما البيضاوي ثمانية والمصنف نقصهما وجعله اخيرا
بانه ادخر في الثالث ما جعله رابعا وجعل السادس مشتملا عاما
جعله سادسا وسابعا وثامنا وزاد في الخامس والسابع فتنبه
ولا تكون من القافلين للموضع الاول معرب مفرد آخره الف او واو قبلها
للالتقاء الساكنين لا لمجرد الخفة فهو مبني لا منسي فيكون
محلا ملفوظا فانه كان ذكر المفرد سالما فاعرابه في الاحوال الثلثة
تقديري لتعذر الحركة على الالف ملفوظا او مقدرا نحو العصا
وعصا وانه كان فعلا فرفعه ونصبه تقديري لوجود ذكر الالف
في تينك الحالتين

فيتنكر الحالية وجزم بحذف ذكر الالف لفظيا لوجوده في اللفظ نحو
يحتسي ويخشى الله ولم يخشى ولم يخشى بالنكسر ولم يخشى وللموضع
الثالث ما لا يسلم معرب مطلقا اضيف الى ياء المتكلم او حذفت او
قلبت حارك وهي غير التثنية فانها اذا اضيفت اليها يكون اعرابها
لفظيا بالوجوه في اللفظ نحو مسلماي ومسلمي بالتشديد فانكان
ذلك الاسم المعرب جمع المذكر فرفعه تقديري للزوم القلب والادغام فقط
دون نصبه وجره فانهما لفظيا بياء مدغم فالاول تقديري كما في
الاوائل نحو جاءني مسلمي اصله مسلموي قلبت الواو ياء وادغمت
وانكان غيره اي جمع المذكر السالم فالكل اعرابه تقديري سواء كان
مفردا او جمعا مكسرا او مؤنثا سالما لوجود الكل او السكون
او الفتح قبل العامل وتعذر اجتماع الحركة والسكون والحركتين معا
مثلثين او ضمتين بعده ولم يمكن جعل الكسرة والفتحة اعرابا بعده
وانما قال البعض كما امكن جعل الحروف الثابتة قبل العامل اعرابا
بعده في التثنية والجمع لعدم التيسر باجتلاب العامل لخلافهما
ولا وجه للبناء واذ ذهب اليه الجمهور اذ الاضافة لا تقتضيه
نحو غلامكم وغلامه نحو غلامي وابيه ورجالي ومسلماتي وللموضع الثالث
ما لا يسلم معرب مطلقا اخره اعرابه محلي حركة او حرف محلية والتسمية

بالاعراب بجاز بالكون اذ ليست باعرابية الحال كما اشار اليه فيما
سبق بقوله غير الاعراب الحقيقي انما جعل اعرابه بتقدير بالنظر
لاشتقال الآخر بالحكاية فصار كالثاني ولذا قدم على الرابع بعكس
ما في اللب حال كونه اما جملة الاصل منقولة او في حال الاعلمية نحو
تأبط شرا فانه الصحيح انه معرب اعرابه بتقدير رفع وقيل مبني لتضمنه
او مفردا في قول القوم الحجازية واما بنو تميم فلا يعربونه الحكاية في اللفظ
واليه ذهب كثير من النحاة منهم سيبويه نحو من زيدا ذكر منصوبا على
بانه السؤال عن زيد المنصوب فتعذر رفعه لفظا مقولا لمن قال
ضربت زيدا ونحو رغم عمرتا اعرابه بناء مقدرة والملفوظة
حكاية ملن قال اكرم عمرتا وكذا المذكورة لكونه بتقدير بالاشتغال
الآخر بالآخر كعلم مركب جزؤه الثاني معرب والاصل لما لا اعراب له
فلا يمكن اظهار اعرابه في هذا الجزء ايضا فكيف بتقدير نحو انا
زيدا او بل زيد ومن زيد اعلاما فانه كلا منها مقولا في الاصل
لما لا اعراب له وهو الابتداء والثاني والحرف والاول والثالث بخلاف
نحو عبد الله ونحو مقروء غلامه علما من العلم المركب الذي جزؤه
الثاني معرب لما له اعراب في الاصل فانه اعراب الجزء الاول لا الاعراب
الذي يظهر فيه آنفا لانه اعراب له حال كونه جزء كاف زيد بل للمجموع

على ما هو المختار

على ما هو المختار عنده كما حققه في الامتحان منها اما من نحو عبد
الله ونحو مضروب غلامه لفظ لفظ موجود في لفظ ما الاعراب
والبناء فواسطة لكونه مما له اعراب في الاصل وقد مانع في آخره
وذكر في منع ايراد الاعراب وصفه بتقدير بناء كما اذا كان الجزء الاول
مما لا اعراب له نحو حبذا فان زيدا فاعل حبذا وهو مرفوع وان ناصبا
منصوب وان جارا ومجرورا والثاني مشغول باعراب الحكاية
اي باعراب ملتبس بها ولهذا يظهر فيه الاعراب المذكور مع انه
الآخر وما في آخره بناء محكي والتسمية بالبناء كالتسمية
بالاعراب نحو خمسة عشر علما فانه اذا لم يكن علما يكون جزأه
مبنيين كما سيجيء واذا جعل علما يكون معربا باعراب بتقدير على
الاشهر لاشتغاء موجب البناء الذي سيأتي وتعذر ظهور الاعراب
في لفظ ما مانع هو الحكاية وقيل يكون مبنيا كما قيل العلمية ومثله يسمى
كما مر وجه به الامتحان وموضع الرابع اي الجزء او فعل معرب في آخره
الالف تركه كما في الاول ياء مكسور ما قبلها واخذ في التقاء
الساكنين فانه كالملفوظ لكونه بمقدار لا منسيا حتى يكون
اعرابه لفظيا كما في يدفا كان ذلك المعرب سالما فرفعه وجره بتقدير
الزوم تسكين الياء المذكورة لاشتقال الضم والكسر عليها

وقد عفو المصنف فيه ان مثل عبد الله
علما كلمة لا كلمتان واعرابه لفظي وهو
ما في آخر جزء الاول لا جملة قد قيل
العلمية الا انه معروض في آخر الثاني في
كونه آخر الكلمة واما في آخره فحكاية
مخصوصة خاصة لا يتغير فاحفظ
ذلك

وأما نصبه بلفظ الفتحة عليه نحو القاضي وقاضي البلد
وإن كان فعلا فرفعه بقطعة ونصبه وجزمه إذ هما لفظيان
تقديرا لاشتغال الضمة عليه بالجر والفتح إن لم يلحق بآخره ضمير
مرفوع فإنه لو لحق به فإن كان نونا جمع المؤنث يكون محليا وإن
غيره يكون لفظيا في الأحوال الثلث نحو يرميان ويرميون وترمين
ولن يرميا ولم يرميا إلخ نحو يرمي هو وترمي أنت وهو وأرمي
أنا ونرمي نحن والخامس مما ذكر فعل آخره واو مضموم ما قبلها
إذا لم يوجد هم كذلك فرفعه بقطعة ونصبه وجزمه إذ هما لفظيان
إيذانا بكون فعل آخره ياء مكسورا ما قبلها تقديرا لمثل يا مرمي
لاستثقال الضمة على الواو والمذكور إذا لم يلحق بآخره ضمير مذكور
إذ لو لحقه يكون إعرابه لفظيا أو محليا كما مر نحو يغزو هو
ويغزوان أنت أو هو وأغزو أنا ويغزون نحن والسادس مما ذكر
معرب إعرابه بالحروف ملاق لساكن بعده إذا كلمة أولها
همزة وصل تقدر للساكن فائدة سقطت عند الملاقاة فيجتمع
الساكنان فيحذف حرف الإعراب فإن كان ذلك الاسم من الأسماء
الستة المذكورة مفردة مكبرة مضافة إلى غير ياء فإعرابه
في الأحوال الثلث تقديري لعدم ظهوره في اللفظ لما مر نحو جاء فم

أبو القاسم

لوجود الفتح وجزم الفعل بحذف الآخر في اللفظ منه

موضع الخامس من المقدر

موضع السادس المقدر

ابو القاسم ورأيت أبا القاسم ومررت بأبي القاسم وإن كان جمعا مذكرا
السالما فإن كان ما قبل حرف الإعراب مفتوحا نحو مصطفون و مصطفين
بفتح النون في النصب والجر فتحرك الواو دفعا للساكنين بالضمة
للمجانسة والياء بالكسرة لما مر فيكون إعرابه لفظيا في الأحوال الثلث
لظهوره في اللفظ نحو جاءني مصطفو القوم بضم الواو ورأيت
مصطفي القوم ومررت بمصطفي القوم بكسر الياء فيهما وإن
لم يكن ما قبل حرف الإعراب مفتوحا نحو جاءني أي الواو والياء
الساكنين فيكون إعرابه تقديريا في الأحوال الثلث نحو جاءني
ضاربو القوم ورأيت ضاربي القوم ومررت بضاربي القوم وإن
كان ذلك الاسم تثنية فرفعه تقديري بالضمة نيابة عن الواو لساكنين وإن
وجره تحرك الياء للساكنين بالكسرة للمجانسة فيكون إعرابه فيهما
لفظيا نحو جاءني غلاما ابنكر بحذف الألف ورأيت غلامي ابنكر
ومررت بغلامي ابنكر بكسر الياء فيهما والموضع السابع من المواضع
السبعة المعرب الموقوف إذا الذي وقع عليه نائب الفاعل إذا كان
حالة كونه مما كان إعرابه بالحركة لا بالحرف إذ حينئذ يكون لفظيا كما مر
ويقرب بنا فإن كان ذلك الموقوف عليه غير منون بتنوين التمكن
منونا تنوين المقابلة أولا وكان في آخره تاء التأنيث فحوله

ومنه قولهم
لقنطا عبد الله في البيت

موضع السابع من المقدر

الثلثة اما اعراب فيها تقديري لعدم ظهوره في اللفظ نحو احد
في الاحوال الثلثة مثال الغير المنون وضاربه كذا مثال الماضي آخره العلة
وضاربات مثال المنون بغير التمكن وان كان منونا بتنوين بغير با
بلاهرة او بدا اء حال كونه [illegible] او بالفها منقلبة عنها
فرفعه وجره تقديري لسقوط الاعراب بالوقف ونصبه فانه يوقف
عليه بالالف فيكون لفظيا لاقتضاء فتح ما قبله الذي هو النصب نحو زيد
فانه يقال جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد بسكون الدال وابداء
زيدا بالالف واما المحلي وهو ما لا يظهر في اللفظ ولا يقدر في آخره بل
في نفس المانع عن ظهوره فيها ففي موضعين احدهما الاحرف
الاول والآخر والثاني الاسم المعرب المشتمل اخره بالاعراب غير
محكي كلما عرفت انه لو استقل لكان اعرابه تقديريا نحو مررت بزيد
فانه يحكم على محل زيد بالنصب على المفعولية فيما اشارة الى ان النصب
في المجرور فقط لازم للجار لانه الجار آلة وسببية فلا يكون في ضمنه
مع العامل المعمول فهو اذا من جملة العامل فلا يكون من جملة المعمول
كذا في الامتحان وكذا اعجبني ضرب زيد ومررت بزيد فزيد مرفوع
المحل على الفاعلية او المفعولية في الاول والثاني شبيه بالتنائم
والثالث بالمبني العارض الذي يسوغ عليه المعاني المقتضية قال فيما

علقه

علق على الامتحان قالوا التقديري انما يكون فيما يستحق الاعراب
في نفسه ولكن في آخره مانع والمحلي فيما لا يستحقه فالمانع في نفسه
واقول معنى كون الاعراب محليا ومقدرا ان النقل نقل اللفظ
محل الاعراب لتوارد المعاني المقتضية عليه لدلالته على المعنى المستقل
بالمطابقة لكن في نقل اللفظ مانع لظهور الاعراب مطلقا او
مخصوصا كون مبنيا او مضافا اليه او مدخول الجار فلم يوجد
فيه ذكر الاعراب اصلا مادام ذلك المانع باقيا وبقي مجرد المحلية
والاستحقاق فسمي محليا حتى لو زال ذكر المانع لظهر الاعراب
لفظا او تقديرا نحو يا زيد وادعو زيدا وزيد ضارب عمرا وعمرو
ومررت بزيد وقولنا واختار موسى قومه خلافا لمن جعل الاصل
فانه ليس محل للاعراب اصلا لعدم تواردا لمعاني عليه لعدم دلالة
على المعنى المستقل بالمطابقة وهذا التحقيق مما تفردت به بتوفيق
الله تعالى والجمهور قصروا المانع على البناء قالوا معنى كونه محليا
انه في محل لو وقع فيه معرب لظهر الاعراب فرد عليهم انه المحلي قد يكون
في المعرب لانهم اتفقوا على انهم يقولوا ان زيدا في مررت بزيد وجر زيد
بزيد وعمرو وضارب زيد منصوب المحل واما نحو تأبط شرا علما
فالمختار انه معرب اعرابه تقديري لكون المانع فيه الآخر فقط وهو

الاشتغال بالحكاية والمفعولية زالت بالعلمية فجاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد فاضرب زيدا في البناء وكونه مدخول الجار ومضافا اليه مانع في نفس اللفظ لا في الآخر فيمنع عن ظهور النصب فافهم ان ذكر المانع او جب في الآخر مانعا آخر لكن التسمية بالمحل انما عتبار المانع الاول دون الآخر فلذا زال الاول وبقي الثاني فصار الاعراب تقديريا نحو جاءني تأبط شرا على الصحيح لا ينافي كلامه فتدبر اه ومبنيا عارضا او اصليا بالاستخدام ما اي كلمة كان حركة وسكونا اي حركة تارة وسكونا لا بعامل اذ لا سبب لورود غير عليه بل بانا الاصل في البناء السكون والعدول الى الحركة بسبب آخر كما سيجيء وبما ذكرنا لا يرد ان الاسماء المعدودة داخلة تحته مع انها معربة عند جوح والمختار عند مذهب الزمخشري وهو كونها مبنية وقوله بصرح به الامتحان لا تحركتها تكون بعامل ورد خل عليها ملتبسا او ملتبسا بالجلة والمعرب فانه ليس كذلك وهو من اعربته اي فصحته او اظهرته فالمعرب محل اظهار المعاني لانه محل المظهر عنه الاعراب ومحل الشيء محل لوصفه فيه هو اي المعرب مطلقا ولما كان هذا تفصيلا لما سبق عطف بالفاء لانه مرتبة بعد مرتبة الاجمال ما كلمة كان حركة وسكونا اي حركة آخره وسكونه عامل اعم بسبب واسطة او بدونها فيشمل مدخول الجار الزائد وغيره مما

وغيره مما لا يتعلق به شيء تنكير عامل فافهم ثم انه لم يقصد شمول هذين القسمين للمبني والمعرب بالفعل مع انهما مذكوران في الاقسام لانه اراد التنبيه على الخطأ في تثنيته بما بالحرف وبعدم جعل التعريف شاملا له والا لتنافيا وبذكره في الاقسام وانه لو اراد الشمول بهما وزاد وآخره بعد سكونه فيهما لصدق تعريف المبني على المعرب بالحرف وللامر انه ثابت قبل العامل وبعده يحصل صفة له وهي الدلالة ولا دلالة له في المبني حتى يراد به هذه الصفة كما في المعرب على ما لا يخفى وانما ترك تعريف ابن الحاجب لعدم حصول الغرض الاصلي منه التعريف بهما وهو معرفة الافراد لاجزاء الاحكام عليها وهذه لا تحصل الا بمعرفة جميع المبنيات حتى يعلم انها عداها معرب ولا يخفى ان تعريفه لا يفيد انه مع اختلال بعضها في نفسها لانه اطلق المركب واراد جزءه او المركب مع الغير تركيبا يتحقق معه عاملا واراد بالمبني ما به المنفية مبنية الآية توجب البناء وهي مجهولة محتاجة الى نقصيل على جميع المبنيات واراد بمبني الاصل المرفوع والماضي والامر بغير اللام دون الجملة وكذا لكل لاقرينة على التي بعد ذين التعريفين المحصل نوع معرفة وضبط بهما بالوقوف على الاستقراء الجملة واحال تمامها على تفصيل المبنيات وانما عدل عن تعريف الجمهور وهو ما لا يختلف آخره بعامل وما اختلف آخره به لابهام اه

الاختلاف بغير عامل حكم المبنى وأثره المترتب عليه من حيث هو
مبنى وليس كذلك فإن حكمه أثره المترتب على بنائه لشبهات آخر عامة
مخصوصة ولذا عرف المصنف بما عرف به المصنف تبعا لغيره المعرب
بالاختلاف والمبنى مطلقا ولم يتعرض لثالث سوهم رجوعه إلى المعرب
منه أو لأن الأمر على نوعين مبنى هو الأصل ومبنى هو العارض أي مبنى
هو العارض والأول أربعة الحرف وقدمه لكمال في الأصالة إذ
لا يقع معمولا أصلا بخلاف الماضي فإنه قد يقع موقع المعرب فيكون
معمولا كما مر والماضي قدم لكون الأمر مختلفا فيه والأمر بغير اللام
عند البصريين فرع للأخير إذ عند الكوفيين هو معرب مجزوم
بلام مقدرة كما مر والجملة مع حيث هي هي أخر تها عن الجميع لكون
بنائها مختلفا فيه واعتبارا إذ قد يوجد جزئيا الاعراب
وجه البناء عدم توارد المعاني المقتضية عليها أصلا لعدم
دلالتها على المستقبل المطابق لإعراب المضارع بالمشابهة
التامة وهو مفقود فيها أيضا كما لا يخفى والغاية أيضا
على نوعين لازم وغير لازم فاللازم منها ما لا ينفك عن
البناء أصلا وهو المبني اللازم والمضارع وجه البناء الاستغناء
بدلالة نفس اللفظ بحسب اختلاف مادة وصيغة عن المعاني
المقتضية عن دلالة الاعراب عليها التي هي الغرض من وضعه
هذا هو المختار عنده كما صرح به في الامتحانية بحث المعرب

وقيل

أو قلت غالب قاصداً اصدار ما يأتي بصوت الغراب عن
نفسك من غير تركيب وتخصيص الحكاية ما خرج القسم الثاني وهم
لشموله للكل على ما مر والغرض الاحتراز عنه لموفة الحكم
التراكيب فاخراج ما وقع فيها وادخال ما لم يقع غير معقول
مع انه لم ينحصر المبنيات فيما ذكره والتعليل بانه خرج بقسم
الاصوات بعد تسليم الاول يرد دانها الصوت عرفاً للنحات اعم
للاسم وهو المحكي وبهذا الاعتبار يعم اقسام الاسم وغير الكلمة
وهو ما صوت للحيوان او صدر عن طبعه وبهذا الاعتبار لم يقل
سمعاً الاصوات والتعليل بانه لم يتصور القسم الثاني
واحد السموات الى آخره نفس صوت والحكاية الاولى
ثم قالوا في سبب بناء الاصوات الغير المحكية وهو انتفاء
التركيب وقد انه مذهب مرجوح والمختار مذهب الزمخشري كون
غير مركب معرباً موقوفاً ويدل عليه جواز السكتين في نحو زيد
مع امتناعه في نحو ان وقد المحكية كونها حكاية عنها وقد
عرفت ما فيه من جهتين والذي عندي انه لما يعسر او تعذر
الحكاية عنه الصوت بنفسه قصد واغايته لما به فمنعوا
عنه الاعراب لئلا تتغير وتحريكه آخر نحو غاق في التركيب بالكسر

لامتناء الساكنين فاعرابها تقديري ذكره في الامتحان
فعدهم هذا القسم من المبنيات ليس كما ينبغي وصوت به للبهائم
كنخ بفتح النون وكسر الخاء المعجمة او فتحها مع تشويب او
او سكونها مع التخفيف لاناخة البعير قال بعض النحاة هذا
القسم داخل في اسماء الافعال وارتضاه الرضي واذا كان كذلك
لدخوله في حد ها كذا في الامتحان فلا وجه لعدهم هذا القسم
من المبنيات على حدة فذكره هنا اقتراء لهم لا لانه مختاره وقال
فيه ايضا بقي قسم ثالث للصوت وهو لفظ غير موضوع صادر
اذ وداع معنى بالطبع عند الاعجاب ووعاء
واخ للمستعان وهذا القسم ليس بكلم
فاذا خلى دخل في القسم الاول
حرام فيه ولو قال او صوت به للحيوان او صدر
عن طبع كان اخصر وجعل ذكر البهائم وجعلها علة للصوت
على سبيل التمثيل لكن لا يرتكب مثله لاير تكبه مقام التعريف كما لا يخفى على
المتتبع العارف وبعض مركبات اذ ليس كلها من المبنيات
فمنه ما صار اسما واحدا كبعلبك وسيبويه ومنه ما بقي
على حاله كخمسة عشر فالمراد بناء جزئيه وهما كلمتان وهما هو

أو قلت غاق قاصدا إصدار ما يأتي بصوت الغراب عن
نفسك من غير تركيب وتخصيص للحكاية ما خرج القسم الثاني وهو
ليس لهما الكل متى وضعا والغرض الإصلاح النحو معرفة
التراكيب فأخراج ما وقع فيها وادخال ما لم يقع غير معقول
مع انه لم يحصر المبنيات فيما ذكروا والتعليل بانه ح ليس لهم
الصوت بعد تسليم الأول ممنوع دائما الصوت هو عرف النحاة اعم
للاسم وهو المحكي وبهذا الاعتبار ما يتأتى فيه الاسم وغير الكلمة
وهو ما صوت للحيوان او صدر عن طبع وبهذا الاعتبار لم نقدر كما ان قدمنا
أسماء الاصوات والتعليل بانه ح ليس لهم الصوت ومحبت مشحونة لان
واحدا السهو الثاني نفس ما صوت به مبنيه لربما على الدوام ابدا وحي
ثم قالوا في سبب بناء الاصوات نحو طاق راز ديك ان هو قول لان
التركيب وقبه انه مذهب مرجوح والمختار مذهب علية به واصل بصدرة
غير مركب معربا موقوفا وبدا على جواز السكنين نحو زيد ه بولو ب
مع امتناعه نحو ابن وهو المحكية كونها حكاية عنها وقد
عرفت ما فيه من جهتين والذي عندي انه لما يعسر او تعذر
الحكاية عن الصوت بنفسه قصد واغايته ملابسة فنعوا
عنه الاعراب لئلا تفوت وتحريك آخر نحو غاق في التركيب بالكسر

لامتناع

لامتناع الساكنين فاعرابها تقديري ذكره في الامتناع
فعدهم هذا القسم المبني ليس كما ينبغي وصوت به للبهايم
كنخ بفتح النون وكسر الخاء المعجمة او فتحها مع تشديدها او
اسكونها مع التخفيف لإناخة البعير قال بعض النحاة هذا
القسم داخل في أسماء الافعال وارتضاه الرضي وأدعى انه لحق
لدخول في حد بالكناية الامتناع فلا وجه لعدهم هذا القسم
من المبني عاجدة وذكره هنا اقتداء لهم لا لانه مختاره وقال
فيه ايضا بقي قسم ثالث للصوت وهو لفظ غير موضوع صادر
عن الانسان ودال على معنى بالطبع عند الانجعاب وهو نحو
للمتندم وآه للمتوجع وواخ للمستغاث وهذا القسم ليس بكلم
وحكم آخر مما يقتضيه الطبع فاذا حكي دخل القسم الاول
وقد سبق الكلام فيه ولو قال او صوت به للحيوان او صدر
عن طبع لكان اشمل وجعل ذكر البهايم وجعلها على التصوير
على سبيل التمثيل نظرا لا بد منه مقام التعريف كما لا يخفى على
المتتبع العارف وبعض مركبات اذ ليس كلها من المبنيات
فمنه ما صار اسما واحدا كبعلبك وسيبويه ومنه ما بقي
على حاله المكنسة عن قال المراد بناء جزئيه وهما كلمتا وهما هو

او ذكر البعض كالكل تنبيه الاصل واوفق الحال فيشمل ستة اقسام
ليس احديهما عاملة الاخرى والاصل سواء كان الاول مما لها
اعراب او لا لاحتراز عن مثل تأبط شرا ومثل عبد الله ومثل
من وتين وان زيدا اعلما اذ كل منها محكي اعرابه تقديرا وينبغي
ان يقول السمين كما فيما سبق للاحتراز عن مثل التمر والصقر
وان يقول لا معربتين قبل العلمية للاحتراز عن زيد قائم ومثل
حيوان ناطق علمين لما قيل لو قال كل اسمين ليس بينهما
نسبة لكان اصوب جعلتا اسما واحدا بان جعل مجموعهما
علما لا علما في واحد فان كان الثاني صوتا بنيا لزم
اما الاول فلانه ليس بمعرب للاعراب لكونه جزء حقيقيا من
الاسم فلم يحتج الى سبب البناء واما الثاني فلكونه مبنيا
قبل التركيب وهذا سلوك مسلك الغير والا فقد مر ان الصواب
عنده انه ليس مبنيا قبل الحكاية وبعدها معرب باعراب تقديري
وكسر الثاني عند الوصل لامتناع السكون وكون الكسر اصلا
في التحريك وفتح الاول للخفة نحو كيف ومعناه قبل العلمية
الراغبة في التسبيب ولهو التفاخر او الترجيح اياه الى الواجد
ربما سمي به امام النحاة عمرو بن عثمان الشهير اذ ذي الكمال

رغبته

رغبة فيه او لكثرة شبهه اياه وان لم يكن الثاني صوتا بني الاول
على الفتح لما مر ان كان آخره حرفا صحيحا نحو بعلبك اسم بلد بالشام
مركب من بعل وهو الرب وقد يضم وبك صاحب هذا البلد منه ذكر او اسم
او مناباة عقها او دقها وحضرموت اسم بلد وقبيلة وهي كما مر
في الاصل جعلا واحدا وعلما بالسكون ان كان آخره حرفا علة لثقل الحركة
عليها ما حيث هي حركة وان فتحة نحو معدي كرب وان غير ذلك
حال كونه غير منصرف للعلمية والتركيب ولا يخفى ان المعرب وغير المنصرف
انما هي المجموع لا الثاني فقط لكن لما كان الاعراب والمنع ظاهرين
فيه وفي آخر المجموع عبر عنه بهما تسامحا او تجوزا على اللغة
الفصيحة متعلق بالبناء والاعراب معا اما على غير الفصيحة
الاول تشبيها بالمضاف حيث يسقط تنوينه بالتركيب
فيجري الاعراب فيه لفظا او تقديرا على حسب العامل وقيل يجوز
في مثل معدي كرب فتح الياء والسكانة نصبه ويجوز الثاني ايضا
تشبيها بالمضاف اليه تصويرا فيجر مع منع الصرف علما الى
ان قدر اسم المؤنث كما اذا قدر اسم كرب وبك اسم البقعة
يقال هذا بعلبك ورأيت بعلبك ومررت ببعلبك وتحركات
الثلث في اللام وفتح الكاف في الاحوال الثلث ومع الصرف علما الى

آخر انه قد زاد انه اسم للمذكر كما اذا قدر انه كرب سلم للحزة وبك سلم
لمكان او ضاب البلد فيكسر الكاف في الاحوال الثلث وسيبنى الغاني ايضا
على ما أتى تشبيها له بخمسة عشر وجه عدم فصاحة هذه اللغة كونها
مبنية على تشبيه ما ليس باضافي بتركيب اضافي فجعل الصورة
وجعل كل من الجزئين الحقيقيين كلمة باعتبار دلالته على المعنى
الاصلي على ان السين بخمسة عشر في وقوع الثاني عقيب الاول
غير صالح للسببية للبناء اذ لا اضافة ولا مضاف اليه ايضا كذلك مع
انها غير مبنيتين وان قيل المساواة غير منتجة فيما مر وان لم
تجعلا اي الكلمتان اسما واحدا او كلن تضمن الثاني حرفا
عاطفا او جارا فان لم يكن الاول الفظا اثنين بنيا اي اللفظان
او الجزآن قيل اما الاول فلوقوع آخره وسط الكلمة الذي ليس محلا
للاعراب واما الثاني فلتضمنه الحرف قال المصنف وفيه انهما كلمتان بلا
خلاف لدلالة جزء اللفظ على معنى وايضا يلزم عدم انحصار
سبب البناء على ما سيق بيانه والذي يعني ان التضمن للجزئين
معا فلذا بنيا انتهى وسلكه في هذه الرسالة مسلك الجمهور على الفتح
انها اخرها حرف صحيح وعلى السكون انها اخرها حرف علة
لما مر نحو احد عشر واحدى عشرة وثلثة عشر وثلث عشرة وحادي

عشر وحادية

عشر وحادية عشرة والزائد عليهما منتهيا الى تسع عشرة وكلمة
عشر يديم ما دون العشرين وفوق العشرة سواء اريد المتعدد وهو
القسم الاول او الواحد منه وهو الثاني والتضمن والاول ظاهر الا
الثاني اذ ليس المعنى حادي وعشر فوجهه ان القياس ان يكون المقدم المتعدد
اسما على صيغة الفاعل مشتقا من ذكر المتعدد ولم يشتهر ذكره واحد
عشر واخواته فاضطروا الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل على
اول الجزئين ليوزن عشر أو الامر انه اراد المقدر من المتعدد لا العدد
وعطف الثاني لفظا على تلك الصورة ومن حيث المعنى على العدد المشتق
ثم حذف العاطف نحو حادي عشر وبقي نحو حادي وعشر و
ولمعة واحد ونحوه سواء قيل انه جاري بيت بيت اي ملاصق بيتا
وبينه او بيت منه منسوب الى البيت من او ملصق بيت منه يعني به
الجار القريب هو بين بين اي وقع بينهما هذا او بين ذا كما يقال
هذا الشيء بين بين اي بين الجيد وبين الردي اشار بهذا
الى ان هذا الحكم غير مختص بالعدد وان كان الاول لفظا اثنين بنيا
اللفظ الثاني لما مر من التضمن واعرب الاول وحذ ونوته قيل
حذف العاطف كان على صون المضاف فحذف النون واعرب وفيه
ان هذا منقوض بمثل خمسة عشر كما لا يخفى وقيل اجرى التثنية

مجموع ثانيهما دفعا للتوهم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحرف ولكونه الاستفهامية متضمنة معنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا اعطوعلاكم يكون للعدد وقد يجيء لغيره ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم الجمعة مثلا ويجب ما بعده على التمييز مما مر

وكم الاستفهامية وبناؤها لكونها في الاصل دالة على الكافي التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم فبقي فيها الاصل بناؤها نحو عندي كذا درهما قال في الامتحان وينبغي ان يذكر كأين فانه مبني ايضا بمعنى كم الخبرية واصلها كاف التشبيه دخلت على اي فصار المجموع كلمة واحدة مبنيا على السكون آخره نون ساكنة لا تنوين ولذا بالنون وكيت وذيت بمعنى كناية ولا يستعملان الا مكررين بواو العطف يكون نحو قال كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت وبنيا لكونهما عبارتين عن الجملة الى غير ذلك من مبنيي الاصل والكلمات المتقدمة بمعنى اي والاستفهام مكن وما وغيرهما وجوز غير اي واية كونها معربة بتمام وبعض الظروف لانه جيء بمن وبالاضافة اليه ايضا لتمام الزمان والمكان لانما اعتبر في الظرفية لعدم صحة ميز ومن ذكره الفاضل العصام لكنه خلاف المتبادر وقال ممن ذكرها لشمولها بالظرفية الدلالة على الزمان ثم المراد باعم من كونه حقيقيا او حكميا فيشمل كيت الذي للحال وصفة وما ذكر الكافي

مجرورة واحدا وهم الذين يقولون باعراب هذا والملزمون ان حذف النون للاضافة بتوسط المحذوف وقال الفاضل العصام لانه الجزء الثاني منزلة بنون اثنان فكما لا يبقى اثنا مع النون لا يبقى مع ما هو بمنزلته ويدل عليه عدم جواز اثنى عشر وجواز ثلثة عشر نحو جاءني اثنا عشر رجلا ورأيت اثنى عشر رجلا ومررت باثني عشر رجل وبعض الكنايات لازم بعضها معرب كفلان وفلانة وهن وبعض الدين ملحق بهذا الباب كغير الفائت اتمام يعرفها الا انتباه عاما معنا بها اللغوي وهو ان يعبر عنه بشيء معين بلفظ غير صريح والدلالة عليه ليفرض حال الابهام على السامع معين ونحو غيرانها مميز الكناية وهو اي ذكر البعض كما يجيء في المعين محتاجين الى التمييز فرقوا بين تمييزهما في الاعراب تمييز انيتهما اشارة الى ان يكون للاستفهام عن العدد فينصب ما بعده على التمييز حملا على مميز العدد الوسط قائلا غير الامور او سطها والحمل على مميز احد الطرفين تحكم نحو كم رجلا وكم رجل للتجريد عن العدد بهما وان كانت لانشاء التكثير باعتبار اتحاد متعلقها اخبر تمييزا بينهما جمع التكثير فيضاف اليه ما بعده نحو كم رجل او رجال لانه نقيض رب او مثل مجرور على الجرية فتمييز العدد المضاف بعضه مفرد وبعضه

مجموع فيما عليهما

قال الفاضل العصام غير محكم لجواز ان يكون البناء فيه بناء كافي فعال الافراد لا اعرابا ولان مجيئه مفتوحا
ومكسورا بعد كونه مقطوعا لان نظائره لا يكون الا مضموما اول اذ الاضافة الى المفرد ترجح جانب الاسمية
وتضعف المشابهة فلا تؤثر في البناء واذ عدم مجيئ غيره عند مجيئه عند عدم بيانه على كونه اعرابا
وان مجيئ الفتح والكسر فيه لوجه يستدعي العدول عن الضم وعدمه فيما بعده لا يفيد منعا لكون ردائه لا يكون
من اللازم كما في الغايات فعده منه وافراده منها لا وجه له اللهم الا ان يقال وجهه شدة مناسبته لقطّ

وما عطف عليه في قبيل ذكر الشيء بإزاء ما يناسبه نحو انس بين
لتضمنه معنى التعريف ولزوم اصار معرفة وعلى الكسر لاجتماع الساكنين
وكونه اصلا في تحريك وقطّ بلغة القاف وضم الطاء المشددة لكثرة
اللغات وقد تخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضمة
الطاء وقد يسكن الطاء فهذه خمس لغات كلها للوقت الماضي
المنفي تقول ما رأيته قطّ اي ابدا وبناء المخفف لكون وضعها
وضع الحرف والشدة للحمل عليها وقيل لتضمن معنى الحرفية لان
معناها الى هذا الآن وقيل لشبهها بالحرف لانها مثل لما لا لاستغراق
النفي وعوض بفتح العين وضم الفاء وتشديد الواو وقد جاء وفتح الفاء
وكسرها وهو للزمان المستقبل للنفي فعلا نحو لا اراه عوض اي ابدا
وبناؤه على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل بدليل
اعرابه معها نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين ما بقي
على وجه الارض ومذ ومنذ وبناؤهما لموافقتهما اياها في
ولكونهما مقطوعين عن الاضافة كقبل ولزوم ابنا الثاني على
الضم للالتقاء الساكنين وبنيا الاول على السكون لعدم اجتماعهما
واذا لقي الساكن ضم آخره للاتباع اولا لالتقاء اصل منذ بدليل
انه لو سمي به يصغر على منيذ ويجمع على امناذ تدبر فلما احتيج

الى التحريك

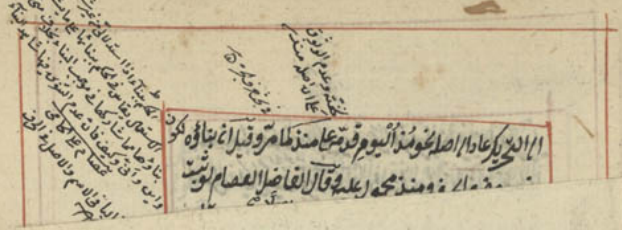

الى التحريك عاد الى اصله نحو مذ اليوم وقد يعامل معاملة مر وقيل ان بناؤه لكون
[illegible] ومنذ محله بعده وقال الفاضل العصام لو ثبت

قوله بدليل اعرابه مع المضاف اليه الدليل غير محكم لجواز ان يكون مما يرى منصوبا مفتوحا بالبناء
لانه عوض عما جاء مفتوحا ومجيئه مكسورا ومفتوحا يبعده عن كونه مقطوعا عن الاضافة لان نظائره
لا يكون الا مضموما عصام على الجامي وقول الفاضل العصام يجوز ان يكون مما يرى منصوبا
منصوبا بالبناء لانه عوض عما جاء مفتوحا مدفوع بان الاضافة الى المفرد ترجح جانب الاسمية
فلا يكون ما اضيف اليه الا معربا كما مر مرارا والقياس على مجيء الفتح حالة الافراد مع الفارق
وقوله ومجيئه مكسورا ومفتوحا يبعده عن كونه مقطوعا عنها ممنوع لان سبب البناء على الفتح
ايضا هو القطع عنها ليس الا ولما مر في الغايات السببية لخصوص الضم او الفتح او غيرهما والمتصرح بالضم
للتعيين اي لتعيين بانيته هو كون البناء لعلم التأنيث

واجيب بانه مبني على المبالغة وقول سيبويه انها يكون مثل لو
لا يحتمل الا انه مثله في المعنى وعدم العمل او في الظرفية وقال
ابن مالك انه معرب اذ ولاستحسنه ابن هشام بانه يخص

قال الفاضل يعصام الدين غير محكم لجواز ان يكون البقع فيه بناء كما في حال الافراد لا اعرابا ولان محله مفتوحا
ومكسورا بعد لو نون مقطوعا عما لان نظائره لا تكون الا مضموما اقول اذا الاضافة الى المفرد ترجح جانب الاسمية
وتضعف المشابهة فلا تؤثر في البناء وان عدم تحقق غيره عند جاء ومحله عند عدم جاء يدل على كونه اعرابا
وان تحقق الغير والكسر فيه لوجه يستدعي العدول عن الضم وعدمه فيما بعد فيه لا يفيد مفيدا لكن يرد انه لا يكون
من الاول كما لغايات فقده منه وفرازه منها لا وجه له اللهم الا ان يقال وجهه شدة مناسبته لفقد

وما عطف عليه فمن قبيل ذكر الشيء في باب ما يناسبه نحو انس بني
التقضي معه والتنوين واذا صار معرفة وعما الكسر لاجتماع الساكنين

الا التحريك عادا اصله نحو مذ اليوم فقد عاد منذ كما مر وقيل انه بناؤه على
وضعه وضع الحرف ومنذ محمول عليه وقال الفاضل العصام لو ثبت
هذا الشبه انه منزل اصلا والا كيف يكون غاية البناء سابقا
عليه ولانه غالب في الاسم ومنزلة الحرف عما حكاه الزجاج عن
النحاة لانه الجدير لان يلحق الحروف ولان البعادة ذكر كما لا يخفى
على من له ادنى استعداد واذا بني للزوم اضافته الى الجملة وما
اضيف اليها فهو في الحقيقة مضاف الى مضمونها وهو غير مذكور
صريحا فكانه محذوف كما في الغايات ولم يبن على الضم لانه الاثقل
لا يحمل واذ بني لما مر وكون وضعه وضع الحروف لذا بني على السكون
مع مقتضى العلة الاولى الضم كما قال الفاضل العصام وشرط التلخيص
وهو لو قوع امر لوقوع غيره بحيث يكون وقوع الثاني مع الاول مغيبا
للمسبب مع السبب المقتضي فيلزم من ذكر اتحاد زمانهما وذهب
ابن السراج وابو علي وابن جني وجماعة الى ان الزمان مدلوله
وانه ظرف بمعنى حين وردهم ابن حروف بصحة مجيء الجملة
واجيب بانه مبني على المبالغة وقول سيبويه انها يكون مثل لو
لا يحتمل الا انه مثله في المضي وعدم العمل وفي الظرفية وقال
ابن مالك انه بمعنى اذ واستحسنه ابن هشام بانه يخلص

الا التحريك

بالماضي وبالاضافة إلى الجملة فوق القول بالظرفية ولعل مثل
المصدر اذ لذلك حيث قرنه معه وجه البناء مامر وفيه استقرها ما
او شرطا للزمان وانه استقرها او شرطا للمكان وجه البناء فيها
تضمنها اياها وايانا استقرها ما للزمان وكيف استقرها ما
للحال وجه البناء فيها تضمنها اياه وانها بعده اسم
فهو خبر نحو كيف انت وان كان فعلا غير ناسخ فحال نحو كيف جئت
وحيث للمكان المبهم وبقلة وللجملة اكثريا وجه البناء فيه
مامر وإذا ولدى بالي مقصورة قال الرضي لا وجه لبنائه لانه
بمعنى عند وهو معرب بالاتفاق ثم قال الفارسي عامل معاملة الى وعلى
وايا يتبع مع الفاء وبقلب يا مع الضمير غالبا وحكى سيبويه عن
قوم لدا كرى وعلاكرى والاكرى والايضا الى الضمير مقصورا لا اصل للالف
سوى هذه الثلثة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون
وهو اصل اللغات وقد يتصرف فيه بنقل الضمة الا الفاء فيدفع
الالتقاء بكسر النون بكا ان العين للتحقيق كما في عضد فليتق
الساكنان فيدفع بفتحة او كسرة او كسر النون او حذف ان شار
اليه بقوله ولدن بفتح اللام او ضمها وسكون الدال وربما يتصرف
فيه بجر الدال والنون غير مستكين الدال فيقال لدن بفتح اللام وضم

الدال

الدال فهذه ثمانية لغات وعبارة المصنف تحتملها على ما لا يخفى
قال الفاضل العصام ولا يخفى ان الثلثة الاخيرة مبنية على السكون
لانه آخرها النون الساكنة للمدغم فيه والمعتبرة في البناء حال الآخر دون
الوسط والاقوى ربما ان الآخر فيها مبني والمعتبر هو الدال مردود
بان المحذوف لعلة لا ينبغي ان يصير ذلك في كل ضم الدال دون غيره
وان دفع التقاء الساكنين بجر الحرف الصحيح لا نظير له
لكن اجراهم عادة بحذف النون بلا علة انتهى قلت بيت
لو قطع بعضها وضع الحروف وحمل الباقي عليه وردة الرضي
بان الواضع انما يضع وضع الحرف ماكان معروفا ان يكون في التركيب
مبنيا لمشابهته بالحرف فالوضع وضع الحروف لا يصلح ان يكون
وجها للبناء وقال الفاضل العصام بانه لا يجوز تفريع بناء
الاضل على ما يحصل بالتصريف فيه قال وجوده بعد بنائه كما
هو الظاهر وقال الرضي لا استلزام هنا الابتداء الذي هو معنى من
وقال الفاضل العصام والاقرب ان يقال التضمن معنى من وجعل
ضمير من تاكيدا فعلى هذا لا حاجة الى تقدير من اذا لم يذكر
كما قدره الرضي والكاف الذي بمعنى مثل نحو تضحك عنه كالبرد
المنهم اي عن اسنانه مثل البرد الذائب لاطافتها وعلى هذا فوق

نحو من عليه ومن بعض الجانب نحو عوجا يمينا الاسمية صفة
للثلثة الاخيرة والقرينة على الاسمية شبهها حول الجر وغيره عليها
لامتناع دخول احد حرفي الجر وغير اللازم من النوعين اربعة
اقسام الاول ما اى اسم مطلقا قطع عن الاضافة لفظا
المضاف اليه بلا عوض اذ عوض عنه وكانه لم يقطع عنها
فيعرب وهو غير الظرف كثير نحو قوله تعالى وكلا ضربنا الامثال
وهو الظرف قليل نحو قوله وكنت قبلا اكاد اغض بالماء الفرات
والمعنى الحالية واحد قال بعضهم المحذوف منوى فى المبنية ومن
فى المعرب وقال الرضى الحق هو الاول ومنوى اضيف اليه اذ لو كان
منسيا كما فى الظرف يعرب مع التنوين نحو ضرب بعد كان
خبرا من قبل ولم يسمع المنسى فى غيره نحو قبل وبعد وتحت وفوق
وقدام وامام وخلف ووراء واسفل ودون ومن عل وعلو ومن
علو ولا يقاس عليها ما بمعناها نحو يمين وشمال ولا غير
وليس غير وجه البناء فى الجميع لمشابهته بالمرفوع
لافتقاره الى المحذوف وعلة البناء الضم تخير الانقصاء باقوى الحركات
والاذن عطوف عاما ولو قدمه لكان اقوى واظهر وجه البناء
فيه شبهه بالحروف فى عدم التصرف ينزع اللام وبالتثنية وجمع

والتصغير

والتصغير او تضمنه معنى اسم الاشارة او حرف التعريف والظاهرة
وعده فيه وقد ذكر هما غير اللازم مبنى عارض من قال انه قد يعرب كسترلا
بقوله كانتهما مثلان لم يتغيرا والاصل من الآن حذف نون من
وكسرتها لالتقاء الساكنين على وزن اذ بناء هذا اليس بقوى لاحتمال
كونه اسما سميت به الآنة الفتح اشهر والكثرة وقال الرماني فيه نظر
لعدم وجود هذا الاحتمال انما يعتد به لو ثبت الكسر بدون
حرف الجر ولم يثبت والثانى المنادى وهو ما نودى بحرف النداء
لفظا او تقديرا نحو يا زيد ونحو يوسف اعرض عن هذا مثل
يا الله ويا سماء بلا تنوين تخلصا وتوهموا ابن الحاجب المفرد
للبناء ولا مشاحة به المعرفة قبل النداء وبعده فانه مبنى
على ما يرفع ذكر المنادى فى غير صورة النداء لفظا او تقديرا
او محلا به راجع الى ما الذى هو عبارة عن الحركة الاتى الضمة
والمراد الشامل لنوعى التثنية والجمع بوقوعه موقع الكاف
الاسمية ومشابهته لها افرادا وتعريفا فمثل اداعوك
لمشابهته لكاف الخطاب الحرفية لفظا ومعنى ذكره الامتناع
وهو المشهور وتعقبه بعض الكمل بمنع المشابهة بانه
لا تعريف فى كاف الخطاب الحرفية لانكفى ومشابهة والالبس

Apna

النكرة المفردة ثم قال والاشبه عندي انه بناؤه لتضمنه
معنى الام كتعاراً وجب وانما لم يبن المضاف لمعارضة
الاضافة سبب البناء وحمل عليه المضاف والمقول لغير معين
لان الامر خطاب لمعين والمقول لغيره ليس بخطاب له حقيقة
فلا يناسب الامر وانما يبنى على ما يرفع به للفرق بين حركتي
المنادى المعرب وبين حركة المبني وحروفها كذا في الرضي هذا والاصل
لا بعد عنه ما لم يوجد المعرب عنه داع كما اشار اليه بقوله
انه لم يلحق باخره الف الاستغاثة او الندبة هذا الشرط
انما يفيد في الواحد اذ الالف ما دام منادى لم يظهر اما قبله
دون المثنى والمجموع اذ هما مبنيان على ما يرفع به لحق
باخرهما الف او لا نحو يا زيدانا ويا زيدونا لانتفاء
المنافاة لوجود الفصل بينهما بالنون يرشد اليه قوله الا قصد
على قولهم الحق باخره النون بنيت على الفتح فانه تصور في الواحد
دونهما ولذا خص المثال بالمذكر ولو عبر بالنون بناؤها
ايضا على ما يرفع به لبين حكمهما ايضا ولكن اراد بالاخر
ما يراد به التوقي الاعرابي لا يلحق باخرهما الف بل يلحق بالنون
وهو ليس باخرهما على هذا المعنى ولا واو ولام الاستغاثة

او التعجب او التهديد اذ به لا يبقى البناء فضلا عن كونه على ما
يرفع به نحو يا زيد مثال للمعرفة قبل النداء والمبني على الضم ولم
يلحق باخره الف ولا واو ولام ويا مسلمانا مثال للمعرفة بعده
والمبني على الالف بلا الف ولام ويا مسلمون مثال للمعرفة بعده
والمبني على الواو بدونها ويا هذا او ايراد المثالين الاخيرين
تنبيه على ان المراد بالمفرد ما يقابل المثنى والمجموع لا ما يقابل
المضاف وشبهه ويرشد اليه قوله وان كان المنادى مضافا او شابهها
به اذا اتصل به شيء تمام معمولا او نعت لجملة او ظرف
او معطوف على ما ان يكون المسمى واحدا ونكرة ينصب
على انه مفعول به اي يبقى على ما كان عليه من النصب لفظا او تقديرا
او محلا الذي هو الاصل لا يعدل الى الضم وغيره لعدم الداعي ولان
الاضافة لكونها من خواص الاسم ترجح جانب الاسمية وتجعل الشابهة
ضعيفة فلا يرد انه ينصب المنادى يحصل الخاصة اذ قد يكون منادى
منصوبا ايضا ولا انه اذا اريد النصب لفظا او تقديرا يخل
بمثل يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا متمرا ما ينفع ويا غيرا ما يقرأ في
مبنيا على الفتح لانه كلامنا هنا لم ينصب لفظا او تقديرا بل محلا
مع انه مضاف بفعل مقدر عند سيبويه وهو الصحيح فاصل

يا عبد الله ادعوا أو أنادي عبد الله حذف فعله انتشاء حذف
واجبا لرفع اللبس بكونه خبرا ثم أنيب عنه حرف النداء ليدل
عليه فيتأكد الوجوب لامتناع الجمع بين النائب والمنوب وقيل
لكثرته مستعمالا ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته نحو يا عبد الله
ويا خيرا من زيد مثال النسب المضاف وما بعد تمام معمولا ومثالا ما
بعد تمام نعت أجملا وظرفا نحو يا حليما لا يعجل ويا فاضلا من
ذات عرق نحلا وزيد لظريف ومثال ما بين تمام معطوفا عليه
على أن يكونا مسمى واحدا نحو يا ثلثة وثلثين عددا أو علما
نحلا فيا زيد وعمرو ويا رجلا الفقير معلما بأنه أريد من يأتي أي
رجل كان والحق بآخره أما آخر المنادى المفرد المعرفة الغير مذكور
بني على الفتح لاقتضاء فتح ما قبله نحو يا زيداه وإن اتصل بأوله
لام مذكور يجب جرها لأنها لام الجر للتخصيص دلالة على أنه المخصوص
من بين أمثاله بالدعاء ومن ثم اللام مفتوحة حملا على لام كي ولو
عطف بغير يا نحو يا لله وله وللكتاب تكسر المعطوف ولا يحمل
فيهما إلا يا لكونها بالأشهر وإنما أعرب معها الصفة مشابهته
للمرفوف خاصة الاسم نحو يا زيد في مقام الاستغاثة أو
أولا للتعجب والتهديد ولذا لم يذكره للاستغاثات لأنه لو ذكره لم

لم يحمل

لم يحمل اخوية وما لم يجر الحكم الآتي في التوابع كلها بالبناء بعضها
ولم يجز فيما هو جار فيه مطلقا بالبناء بعضها قيد بعية التابع فجاز
فيه بهذا الحكم وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال والبدل من
المنادى المبني على ما يرفع به والمعطوف عليه الخ يعني ان الحكم
الآتي لا يجري في غيره حكم كل منهما حكم المنادى المستقل
الذي باشره حرف النداء مطلقا وذلك لأن المراد هو المقصود بالذكر
والأول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة
ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فكأنه باشر كلا منهما فالأول
يا رجل زيد في المفرد المعرفة والثاني نحو يا زيد وعمرو وكذلك نحو يا زيد
أخا عمرو في المضاف ويا زيد طالعا جبلا او وطالعا جبلا في شبهه
ويا زيد رجلا صالحا او ورجلا صالحا في النكرة انما لم يعرض هنا
لبيان حكم غيرهما من التوابع كما تعرض ابن الحاجب والبيضاوي لكونها
كتوابع سائر المبنيات تابعة في المحل المستوعبة دون لفظ وقولهم
مرفوع تمثيلا على ما يظهر حيث لا ينافي ذلك لزوم حالة لا يكون اعراب التابع
من جنس اعراب المتبوع مع انه لا بد منه والتعميم للحقيقي والحكمي
جمع بين الحقيقة والمجاز والاشبه ان الرفع في العاقل مثلا
نحو يا زيد والعاقل ليس باعراب ولا بناء كالجر الجواري

ازلو كان مضافا او شبهه لم يكن مبنيا بل يكون معربا منصوبا
او الاضافة ترجح جانب الاسمية فكرة منفصلة بلا اذ لو
كان معرفة او مفصولة عنها لم يكن مبنيا ايضا بل يجب الرفع
على الابتدائية والتكرير حال كونها غير مكررة اذ حكم المكررة سيجئ
نحو لا رجل في الدار ولا رجلين فيها ولا مسلمين فيها ولا مسلمات
فيها انما بني لتضمنه معنى الاستغراقية لانه جواب لهل من رجل
مثلا وعاما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف يستحق
النكرة في الاصل قبل البناء كما مر في الرضي واقول بهذا ما ذكره
في المناوي من انه انما بني على ما يرفع به الفرق الخ فلا بد من بيان
الفرق حتى يتم الكلام ولعله ان العامل ضعيف وقد يتعزل انما
فجعل حركة معمولة المبني موافقا للعمل المحلي وهو النصب ليكون
امارة على تذكيره له ولا يظن انه معزول فيخلو عامل المنادى
فانه قوي لا يتعزل اصلا فلا يظن بالعزلة يحتاج الى التذكير
هذا ما سنح لخاطر العبد الفقير والعلم بالحقيقة عند العليم
الخبير والرابع المضارع المتصل به نون جمع المؤنث بني ليكون
الاخر بمنزلة الوسط وعلى السكون حملا على الماضي او نون
التاكيد خفيفة او ثقيلة انما بني بها لكونها بمنزلة الجزء

ء الامتحاء فلا وجه لتخصيص هذا البيان بحيث المنادى المبني
كما لا يخفى على الذكي وحروف النداء مبتدأ خبره مجموع يا وما عطف
عليه قدمه لكونه اشهر ولذا لا يستعمل في الاستغاثة والتعجب والندبة
والمنادى بدا الا هو وهو للبعيد حقيقة كقولك يا زيد لبعيد منك
حقيقة او حكما كقول الداعي يا الله ويا رب والله تعالى وان
كان اقرب الى كل شخص من حبل وريده لكن الداعي يستعمله لتقصار
نفسه واستبعاد المدعو جلا وعلا كذا قال الزمخشري
وقال ابن الحاجب المنزل هذا دليل اقناعي لا برهاني وقد يقال الداعي يقول
يا قريبا غير بعيد ويا عالما هو اقرب الى من حبل الوريد فانه
من الانتصاب منصب البعيد وايا وهيا للبعيد قدمها
لمناسبتهما ايا لوجودية فيهما وقدم الاولى على الثانية لان الشهرة
من اقصى الحلق والهمزة مما بعده وآ وآي بالمد للبعيد ايضا
كما في التسهيل وأي بالقصر للقريب وقيل للمتوسط قدمه
لمناسبة ليا فكونه عاما رفيعا والشهرة للقريب وواحدة
منها لان الحق عنده كون المندوب من المنادى كما صرح به الاتحاد
وهو مختص بالندبة للاستعمالة غيرها بخلاف يا فانه يعمها
وغيرها كما سبق والثالث لهم لا اله الا الله نفي الجنس اذا كان مفردا

اذ لو كان

لعله ما شية على ما كان في زمن الزمخشري القديمة وهي الشاة بالفارسية قدرم

كذا في التسهيل وشرحه للدماميني وظهر ان لا اختصاص لها بالبعيد صح

اعرف هجاءه ويمده وبالمد مع لمد البعيد قاموس

فلو دخل الاعراب قبلها لم يزد دخوله سوى الكلمة ولو دخل عليها
فهي كلمة اخرى في الحقيقة وبنيت على الضم وجمع المذكر ليدل على الواو
المحذوفة وعلى الكسرة الواحدة المحافظة ليدل على الياء المحذوفة
وعلى الفتحة غيرها ذكره في الامتحان وقال بعض الكمل ينبغي مع
الثاني على الفتح اذا لم تقع بينهما مرفوع بازرواما اذا وقع
فالمضارع معرب تقديرا لوقوع الفصل بينهما بالضمير ونظر
النحرير ادق وبالقبول احق لان هذا الفصل لا يضر كونها
بمنزلة الجزء لانهم عدوا هذا الضمير جزء من الفعل لئلا يسكن
آخر مثل ضربنا حيث جعلوا النون بعده اعرابا مثال الاول
نحو يضربن للغائبة وتضربن للحاضرة ومثال الثاني نحو
هل تضربن بفتح الباء او ضمها وهل تضربن بفتح الباء او ضمها
او كسرها والنون خفيفة او ثقيلة وبهذه الالفاظ من نحو
قبل الا بنا يجب بناؤها ولا يجوز اعرابها عند وجود شروطها
وان كان بناؤها غير لازم لانتفائه عند عدم احدها واما
جاز البناء فالظرف المضاف الى الجملة والى المضاف اليها
فانها اي الظرف المذكور يجوز بناؤها لاكتسابها اياه من
المضاف اليه بلا واسطة او بها على الفتح لخفته نحو قوله تعالى يوم
ينفع

ينفع الصادقين صدقهم ونحو حينئذ ويومئذ اي حين
اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا ولم يجب لعدم لزوم الاضافة
وكذلك جواز البناء على الفتح للاكتساب والخفة مثل وغير
مع الاضافة اما واما ان المصدرين مع مدخولهما وان
ان المشددة كذلك قياسا على ما قام زيد وان يقوم وانك تقوم
ونحو قول غيرها تقول وان تقول وانك تقولن وسكنهم لا يعطف على
الظرف والمكررة صفة للمتصل بها المفردة المكررة صفات الاسم
وقد سوى حكم الاسم الغير المكررة والمفصول عنها والمضاف وشبهه
والمعرفة نحو لا حول عن المعصية ولا قوة على الطاعة الا
بهداية الله وعنايته فانه يجوز بناؤها على الفتح على الاصل
المذكور والعطف عطف مفرد او جملة بتقدير الخبر للاول ورفعهما
على الابتداء ليطابق السؤال لانه جواب لغير الله حول وقوة
وفتح الاول على الاصل المذكور مع نصب الثاني عطفا على لفظ
الاول او فتحه على محله العربي منونا للاعراب ورفعه عطفا على محله البعيد
ولا فائدة فيها وهو نادر في المضاف الى الجملة وجره عطفا على النصب ورفع الاول بالرفع
على انه لا يعتد بها وعلى الغاء العمل بالتكرير مع فتح الثاني على
الاصل المذكور وهذه الوجوه خمسة او وجه يجوز اسماء امثاله

الاكتساب مع
وجواز الاعراب لكونها
بمعنى مستحقين للاعراب
وجهان

عطف مفرد على مفرد فالمذكور ضرورية
مرفوعا بابدا الاولى والثانية معا عطف
سيبويه لانها لكونها مثلين يجوز
ان يعامل فيهما معاملة واحدا اتفاقا
فيجوز ان يكون متعلق ذلك الجار مثلا يجوز
وأي الرضى كما في ان زيدا واخاه عمرو
ومفردا على ما يجوز في الفاضل الحصاص
لانه في قوة لا اخ ولا صاحب فان لا التبرئية
واصنه المالوف وما عنده
اسمها على نصبه لا يعمل في المبني
بل هما مركبان بالاسناد فاكلام جملة
واحدة كزيد وعمرو قائمان

مطلب جائز البناء

الفتحة للاضافة

بالفتحة للاضافة

اى مثل الاحول ولا قوة الا بالله وكون لا مكررة متصلا بها
اسمها مفردا نكرة مثل لا رجل ولا امرأة فيهما وصفة اسم لا
عطف على الظرف واو اسم لا اسم المبنى صفة اسم لا احتراز
عن المعرب فانه صفة لا يجوز بناؤها اصلا بل تعرب قطعا
المفرد المتصلة بناء الاسم صفتان للصفة احترز بالاول
عن المضافة فانه لا يجوز بناؤها اصلا نحو لا رجل حسن
الوجه وبالثانية عن المفصولة مثل لا غلام فيها ظريف فانه
لا يجوز بناؤها اصلا بل تعرب رفعا او نصبا فانه
يجوز بناؤها اى الصفة المذكورة على الفتح حملا على الموصوف
لاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفى اليهما حقيقة فكانه
لا باشرتها نحو لا رجل ظريف بالفتح ويجوز اعرابها رفعا حملا
على محل اسم لا المبنى وهو الفتح نصبا حملا على لفظه او محله القريب نحو لا رجل
ظريف بالرفع وظريفا بالنصب واما مضطوفة ونكرة بلا تكرير فانه
لا فيرفع حملا على محله البعيد وينصب حملا على لفظه او محله القريب
ولا يجوز بناؤه لوجود الفصل بالعاطف ولذا لم يتعرض له
لانه كلامه فى جائز البناء واتمام يتعرض لحكم سائر التوابع
ايضا لانه لا نقص عنهم فيها غير انه نقل عنه الاتدلسى انها تعد

كتوابع

كتوابع المنادى وقد وقع الفراغ عن تسويده شرح اظهار الاسرار
بعون الله الملك العزيز الغفار على يد اضعف الورى الشيخ
مصطفى الصحوة الكبيرى مايو الرابع
والعشرين من رمضان المبارك ٢٧
من سنة خمس وثمانين ١٠٨٥
والفراغ
من كتب هذا الكتاب
بعون الله الملك
الوهاب
يوم السبت
قبل العصر
كاتبه حسين
ابن عبد الكريم
غفر الله
لكاتبه ووالديه
ولجميع المؤمنين
والمؤمنات تمت
سنة ١١٦٤

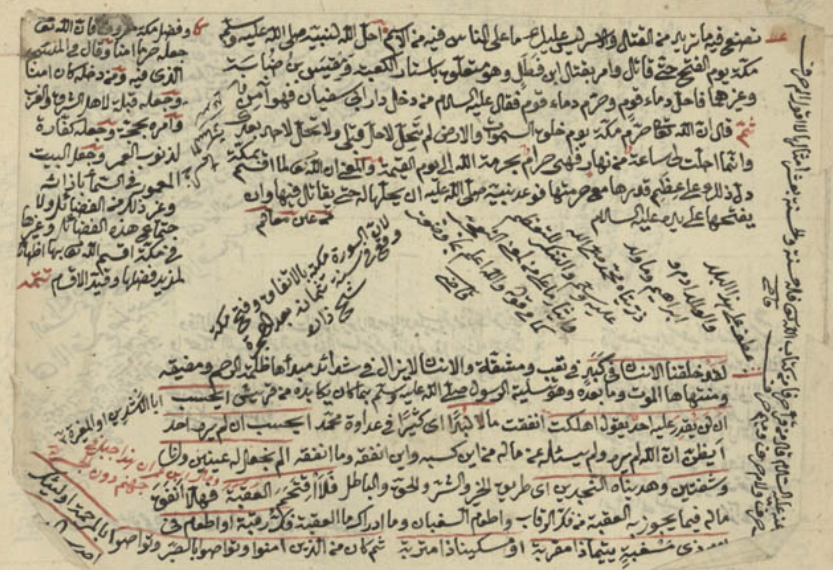

عليها الوحي فقالت يا ويلها ما صوت في بيتي الا جر شملا أتى
تحت اكرسي فاخذته فاصوت بالكنسة
للجدار فجاء النبي عليه السلام برقد وقالت يا ويلها دخل بيتي
الاحر

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

کتاب ..... شرح اظهار الاسرار

مؤلف .....

موضوع .....

شمارهٔ ثبت کتاب ۲۱۱۰۸۱

شمارهٔ اختصاصی (۶۹۷) ازکتب اهدائی : [illegible]